

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

موقف قطر من القضايا العربية في المشرق العربي (1990 - 2014م)

إعداد الطالب
سلطان عايد علي العمرات

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونه

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه في التاريخ / الحديث والمعاصر
جامعة مؤتة، 2015

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY College of Graduate Studies		جامعة مؤتة كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سلطان عايد العمرات الموسومة بـ:

موقف قطر من القضايا العربية في المشرق العربي ١٩٩٠- ٢٠١٤

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **التاريخ**.

القسم: التاريخ.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. محمد سالم الطراونة		٢٠١٥/١١/١٢	مشرفاً ورئيسا
أ.د. صداح احمد الحباشنة		٢٠١٥/١١/١٢	عضواً
أ.د. محمد نايف العمايرة		٢٠١٥/١١/١٢	عضواً
د. ابراهيم احمد الشياب		٢٠١٥/١١/١٢	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون : ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

الى كل من شجعني على المثابرة والمتابعة الدراسية، وكل من عمل على مساندتي بكل الوسائل والطرق لانجاز هذه الرسالة المتواضعه، إبتداءً من والدي العزيز وأسرتي ومروراً برفاقي وانتهاءً بالاساتذه وجامعة مؤته.

إنني انحني احتراماً وإجلالاً وشكراً لهم جميعاً.

أهدي هذا العمل

سلطان العمرات

الشُّكر والتَّقدير

الشكر لله اولاً، ثم اوجه شكري وامتناني الى جامعتي الحبيبه جامعة مؤته التي سنحت لي فرصة التتلمذ على يد مجموعه من الأساتذه الكبار ومنحتني فرصة الأستفاده من علمهم. ومن خلال هذه الكلمات والأسطر أتقدم بكل مشاعر الشكر والتقدير وعظيم الأنتماء الى كل من:

الأستاذ الدكتور الفاضل محمد سالم الطراونه نائب الرئيس للشؤون الإداريه والماليه في الجامعه لتفضله بالإشراف على هذه الرساله ولكل ما قدمه من التوجيهات والتعليمات التي كانت وراء إنجاز هذه الرساله المتواضعه من تدقيق ومراجعه وتصحيح، حيث كان لإشرافه العلمي الأثر الكبير في إنجاز هذه الرساله.

كذلك أنقل جزيل شكري لأعضاء لجنة المناقشه على تفضلهم بالمساهمه في هذه المناقشه.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم وعمل على تقديم المساعده لي من أجل إنجاز هذه الرساله وبشكل خاص عائلتي وأسرتي التي كان لها الدور البارز في ذلك من خلال تفهمها وتقديرها للوقت الذي كنت أقضيه في الانشغال بالرساله.

كما أتقدم بالشكر الخاص لسفارة دولة قطر في عمان لما قدموه لي من تسهيلات ومعلومات أفادتني في إبراز هذه الرساله بالصوره المطلوبه.

وفي النهاية أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم ولو بدعم معنوي من أجل إنجاز هذه الرساله.

فلهم جميعاً إمتناني وشكري.

سلطان العمرات

فهرس المحتويات

الملخص

موقف قطر من القضايا العربية في المشرق العربي

(1990-2014م)

سلطان عايد علي العمرات

جامعة مؤتة، 2015

تناولت هذه الدراسة الموقف القطري من القضايا العربية في المشرق العربي خلال الفترة من 1990م الى عام 2014م، وجاءت هذه الدراسة بمقدمة واربعة فصول.

أما الفصل الاول: فقد تحدث عن السياسة الخارجية لدولة قطر، واحتوى على ثلاثة مباحث، ناقش مقومات القوة لدى دولة قطر، وتحدث عن طبيعة السياسة الخارجية القطرية، وكذلك صناعة القرار السياسي في دولة قطر.

وجاء الفصل الثاني، بعنوان "الموقف القطري من أمن الخليج العربي وتداعيات النووي الايراني "، ويتضمن الفصل ثلاثة مباحث، أمن الخليج العربي، و مصادر تهديد أمن الخليج العربي، و الموقف القطري من أمن الخليج العربي وتداعيات النووي الايراني.

أما الفصل الثالث: فقد تحدث عن موقف قطر من الربيع العربي، واحتوى على اربعة مباحث، ناقش الدور القطري وتطلعاته من الربيع العربي والبلدان التي حدث فيها، و محددات الربيع العربي، و موقف قطر من ثورات الربيع العربي، و دور قناة الجزيرة في الثورات العربية في الشرق الاوسط.

وجاء الفصل الرابع والاخير بعنوان " موقف قطر من القضية الفلسطينية"، واشتمل على ثلاثة مباحث، تحدث عن دور دولة قطر في حل كثيراً من الخلافات، وقد تطرقت الدراسة في هذا المبحث الى مواقف متعددة لدولة قطر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وتناول الدعم القطري للقضية الفلسطينية من الجوانب الاقتصادية، في حين كان المبحث الثالث والاخير عن دور قناة الجزيرة في القضية الفلسطينية.

Abstract

Qatar's position on issues of Arabic in the Arab Mashreq 1990-2014

Sultan ayed Ali al-amarat

Mutah University, 2015

This study examined the position of Arabic in the Arab Mashreq issues during the period of 1990 to 2014, this study came to an introduction and four chapters.

Chapter one: spoke about the foreign policy of the State of Qatar, and contains three detectives, power to the State of Qatar, talked about the nature of the country's foreign policy, as well as the political decision-making in the State of Qatar.

According to chapter two , entitled ' position of Gulf security and Iran's nuclear fallout ', chapter three detectives, security of the Arabian Gulf, and the Arabian Gulf security threats, and the attitude of Gulf security and Iran's nuclear fallout.

Chapter three: Qatar's position may occur from spring and contains four detectives, discussed the role of the country and aspirations of the Arab spring and the countries, and the Arab spring parameters and position of Qatar of Arab spring and the role Al Jazeera Arabic revolutions in the Middle East.

The presence of the fourth and final chapter entitled ' position of Qatar from the Palestinian issue, and included three detectives, spoke about the role of the State of Qatar in resolving the many differences, the study reported in this section to multiple positions for the State of Qatar regarding the Palestinian cause, the Palestinian country support from economic aspects, while the third and last episode of Al Jazeera's role in the Palestinian issue.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله علية وسلم... أما بعد:

فلعل الكتابة في التاريخ الحديث والمعاصر ممتع ومهم، ولكن ألاهم من ذلك أن تشارك بالكتابة في تاريخ دولة عربية شقيقة، وهو تاريخ دولة قطر لنسطر فيهِ تاريخ من كان لهم انجاز عميق في الساحة العربية والاسلامية والدولية، ومن شاركوا في أحداثه وانجازاته بحروف ناصعة من ذهب، حباً وعرفاناً لهم بالجميل والوفاء لقادة وملوك تعاقبوا على حكمها، فكانت نقطة انطلاقتي من الفترة 1990-2014م، وذلك من خلال موضوعي الموسوم ب: (موقف قطر من القضايا العربية في المشرق العربي خلال الفترة 1990- 2014م).

وذلك نتيجة للبحث الدقيق والاطلاع ومراجعة فهارس الرسائل العلمية ومراكز البحوث، وبعد التأكد من عدم الكتابة في هذا الموضوع، وبمبادرة واقتراح من مشرفي الفاضل الاستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة في أن أتناول الموقف القطري من القضايا العربية في المشرق العربي. والذي تزامن ايضاً مع رغبتي الشخصية بالبحث والدراسة فيه لما لدولة قطر من مواقف ثرية وسطوع نجمها في الآونة الاخيرة تستحق منا الوقوف عليها بالدراسة والبحث.

ونظراً لاهمية الدور القطري في القضايا العربية جاء اختياري للموضوع للمساهمة في توثيق تاريخ تلك الدولة، وتوثيق الجوانب الحضارية وأهم الاحداث والمواقف السياسية والاقتصادية والانسانية لدولة قطر.

كذلك كان السبب وراء اختياري هذا الموضوع، الإصرار العميق والظاهر لدولة قطر في انتقالها من الدور الصغير الغير ظاهر الى الدور الكبير، الذي طغى على الساحة العربية والاقليمية في كثيراً من المحافل المتعددة والمتنوعة. بالاضافة الى النصوص والمقالات المتعددة والمتنوعة والمتناثرة في كثير من الكتب و الدراسات، والتي تتحدث عن جوانب من موقف قطر من مختلف القضايا العربية بشكل عام والمشرق العربي بشكل خاص، إذ أنها اصبحت في مدة ليست بالطويلة دولة لها أهميتها وكلمتها وثقلها في العالم العربي، بل في العالم بأكمله، فكان ذلك

دافعاً قوياً للوقوف على اطلالات هذه الدولة الصغيرة بحجمها والكبيرة بأفعالها ومواقفها.

مما لا شك فيه، أن الزخم الهائل من المقالات والنصوص التي وقف عليها الباحث تعطي مؤشراً واضحاً على وجود مواقف متنوعة وحقيقية وكبيرة لدولة قطر في كثير من القضايا العربية في المشرق العربي. وحاولت بكل جهدا لي الوقوف على حجم هذه المواقف، وكيف كان لها أثرها الكبير في المساهمة في حل الكثير منها أو حتى المحاولة إلى وضع حل مبدئي لتفادي كثيراً من الامور التي كادت في بعض الاحيان الى أن تشكل كوارث دموية، - ولا سيما - أنه تبين لي عدم وجود دراسة متخصصة تقف على تفاصيل هذا الموضوع، إذ أن معظم الدراسات التي بحثت في الموقف القطري من القضايا العربية في المشرق العربي خلال فترة الدراسة أشارت الى هذا الموضوع بشكل عام من دون تفصيل، أذكر منها:

- عبدالله (2012) بعنوان " **أنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي** ". وتناولت الدراسة عدة أهداف منها معرفة أثر التحولات الفجائية في عام 2011م في دول مجلس التعاون الخليجي، ومعرفة طبيعة التعامل الاخيرة معها، وتوصل الباحث الى أن الحالة الخليجية تحتوي على نقاط قوة وضعف تتفاوت في التأثير، ففي حين تعتبر البحرين خاصرة الدولة الخليجية، وكذلك عمان من بعدها، فان السعودية تعتبر حالة خليجية خاصة، أما قطر كما أظهرت الدراسة فهي أكثر نقاط القوة الخليجية، وهي الرابح الاكبر من الربيع العربي حتى الان.
- كتاب بلقزيز واخرون (2011) بعنوان " **الربيع العربي الى اين ؟** " تناول الكتاب عدة مواضيع منها التعرف على مستقبل الربيع العربي وهل هو في حد ذاته ثورة أم صناعة لفرصة سياسية، وكان من أهم النتائج. ويرى المؤلف أن مستوى العفوية في الحراك التونسي والمصري أقرب الى صناعة الفرصة السياسية منه الى الثورة، كما يرى المؤلف أن الدوحة برزت كعاصمة سياسية للنظام العربي حيث تم توظيف ثروة البلاد؛ لتحقيق رؤية اقليمية وعالمية طموحة، وتأتي قناة الجزيرة لتجسد عمق تأثير قطر في الربيع العربي، كما تبين في النتائج أن

التغيير من الداخل ممكن بدون الحاجة الى الخارج، اضافة الى خطأ تعميم ما حدث في الثورة من بلد ما على بلد اخر.

- كتاب ال ثاني (2005) بعنوان " **السياسة الخارجية القطرية 1995-2005م** ". وهنا ركز الكاتب على دراسة السياسة الخارجية القطرية بين عامي 1995م و 2005م من أجل التعرف على أهم توجهاتها وتحولاتها الهامة، وكان من أهم ما توصل له الكاتب، هو التزام قطر بالأسس التي وضعتها لنفسها في تحقيق التوازن وتقريب وجهات النظر حول العديد من القضايا العربية، والدور الكبير لأمير قطر في الحرص على إرتقاء قطر في مجال العلاقات الدولية.
- دراسة ستاينبرغ (Steinberg 2012) "

Qatar and the Arab Spring Support For Islamists and New Anti-Syrian Policy.

بعنوان " **قطر والربيع العربي: دعم الاسلاميين وسياسة جديدة لمناهضة سوريا**".

هدفت الدراسة الى التعرف على الدور القطري في الربيع العربي خاصة فيما يتعلق بسوريا، حيث توصلت الدراسة الى أن قطر عملت وتعمل جاهدة من أجل تبني دور رائد في العالم العربي، وقامت قطر بالتعديل من سياستها الخارجية في أعقاب الربيع العربي.

- دراسة بلانكارد (Blanchard 2012).

Qatar: Background and U.S Relations.

بعنوان " قطر: الخلفية والعلاقات الامريكية". قدمت الدراسة الصادرة عن مركز أبحاث الكونجرس تعريف عام حديث عن دولة قطر، حيث تناولت الدراسة التعريف بدولة قطر وسياستها الخارجية تجاه عدة أطراف مختلفة، ثم تناولت الاقتصاد القطري من حيث النفط والغاز، ثم تحدثت عن طبيعة العلاقات الامريكية القطرية ومواقفها تجاه عدة قضايا، ولم تغفل الدراسة الحديث عن الدور الاعلامي لقطر وقناة الجزيرة.

هذا وبعد الانتهاء من جمع مادة الدراسة، والوقوف عليها وتحليلها قمت بتقسيم الدراسة الى اربعة فصول وعلى النحو التالي:-

الفصل الاول: فقد تحدث عن السياسة الخارجية لدولة قطر، واحتوى على ثلاثة مباحث، ناقش المبحث الاول مقومات القوة لدى دولة قطر والتي تمثلت بالمقومات الطبيعية، والمقومات الاقتصادية، والمقومات الاعلامية، والمقومات البشرية، والمقومات العسكرية، بينما تحدث المبحث الثاني:- عن طبيعة السياسة الخارجية القطرية وفيه تناولت أهداف السياسة الخارجية، ومميزاتها، واستراتيجياتها، اما المبحث الثالث:- فتناول صناعة القرار السياسي في دولة قطر، وقد تناولت في هذا المبحث العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي في دولة قطر، ومَن هم صانعو القرار فيها.

وجاء الفصل الثاني، تحت عنوان "الموقف القطري من أمن الخليج العربي وتداعيات النووي الايراني "، ويتضمن الفصل ثلاثة مباحث، حيث كان المبحث الاول عن أمن الخليج العربي، وقد تناولت فيه مفهوم الأمن والمعالم البيئية الامنية والمقومات الاساسية للنظام الامني في الخليج، أما المبحث الثاني: فقد كان مصادر تهديد أمن الخليج العربي، وقد تناولت في هذا المبحث أهم المصادر التي هددت أمن الخليج العربي من الاوضاع في العراق، والنووي الايراني، والسياسة الامريكية، والاوضاع الاسرائيلية وغيرها، وكان المبحث الثالث الموقف القطري من أمن الخليج العربي وتداعيات النووي الايراني.

أما الفصل الثالث: فقد تحدث عن موقف قطر من الربيع العربي، واحتوى على أربعة مباحث، ناقش المبحث الاول من خلال المدخل الدور القطري وتطلعاته من الربيع العربي والبلدان التي حدث فيها، بينما كان المبحث الثاني عن محددات الربيع العربي، وفي هذا المبحث تناولت أهم محددات الربيع العربي والتي ساهمت في قيام أحداث الربيع العربي في البلدان العربية، أما المبحث الثالث: فقد كان موقف قطر من ثورات الربيع العربي، وقد تناولت في هذا المبحث الموقف القطري من ثورة البحرين، وثورة اليمن، وثورة سوريا، وثورة مصر، وكان المبحث الرابع عن دور قناة الجزيرة في الثورات العربية في الشرق الاوسط.

وجاء الفصل الرابع والاخير بعنوان " موقف قطر من القضية الفلسطينية"، واشتمل على ثلاثة مباحث، كان المبحث الاول عن دور دولة قطر في حل كثيراُ من

الخلافات، وقد تطرقت الدراسة في هذا المبحث الى مواقف متعددة لدولة قطر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فاشتمل على الموقف القطري من عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، والموقف من الانتفاضة الفلسطينية، والموقف من الحرب على غزة، وموقفها من حركة حماس وغيرها الكثير من المواقف، أما المبحث الثاني فقد كان عن الدعم القطري للقضية الفلسطينية من الجوانب الاقتصادية، في حين كان المبحث الثالث عن دور قناة الجزيرة في القضية الفلسطينية من خلال مساهمتها في تغطية أحداث القضية بشكل مستمر ودون إنقطاع، وأخيراً كانت الخاتمة والتي تضمنت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

أما عن الصعوبات التي واجهتني أثناء دراستي لهذا الموضوع فقد كانت متعددة، أذكر منها:

- ندرة المادة العلمية وتشتتها في بطون الكتب والدوريات والصحف.
- حدة الموضوع، حيث لم اقف على بحث خاص فيه.
- عدم وجود مراجع عربية متخصصة في دولة قطر.

وفي النهاية، أتمنى أن أكون قد أوفيت لدولة قطر حقها من خلال هذه الدراسة، فان وفقت في ذلك من توفيق الله والجهود الكبيرة التي بذلها الاستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة مشرف الدراسة، والذي لم يدخر جهداً في ابداء توجيهاته وملاحظاته السديدة ورعايته الدائبة، فاتوجه له بخالص شكري.

الفصل الأول
السياسة الخارجية لدولة قطر

1.1 مقومات القوة في دولة قطر:

1.1.1 المقومات الطبيعية:

أ. الموقع الجغرافي:

قطر هي عبارة عن لسان كبير من اليابسة يمتد داخل الخليج من ساحلة العربي وذلك في منصف المسافة بين مدخلة عند رأس مسندم ورأسه عند مصب شط العرب.ويمتد محورها شمالاً وجنوباً، ويبلغ طول البلاد 85 ميلاً وعرضها 40 ميلاً[1]. حيث تقع قطر في جنوب غرب الجزيرة العربية داخل الخليج العربي على شكل شبة جزيرة مستطيلة لالسعودية،اما حدودها البحرية الشرقية فتقابل الامارات، فيما تواجه البحرين في حدودها البحرية الغربية، وتفصل مياه الخليج بينها وبين ايران.

وقطر شبه جزيرة تبرز من منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، وتتبعث في مياهه كمساحة يابسة تبلغ زهاء أحد عشر الف كيلو مربع، ويتميز سطحها بالانبساط المفرط، وتتدنى مناسيبها كثيراً بشكل يجيز للباحث القول بأن أرض قطر في معظمها عبارة عن سهل صخري رملي باهت المعالم، تقترب معظم جهاته من منسوب سطح البحر[2].

وشبه جزيرة قطر هي على شكل كف بارز في الخليج العربي، وتقع في الساحل الغربي للخليج العربي، وتمتد من "رأس ركن" شمالاً حتى " سودا نثيل" أبعد

---

[1] - لوريمر،ج،ج، دليل الخليج،القسم الجغرافي،ج6، مكتب صاحب السمو امير دولة قطر، الدوحة،ص1941.

[2] - البحيري، صلاح، وجه قطر: معالم السطح، مجلة دراسات الجامعة الاردنية، العدد 1-2، مجلد 4، الاردن، كانون الاول 1977،ص16.

نقطة على الحدود القطرية- السعودية حوالي 188كيلو متر، كما يبلغ اقصى عرض لشبه جزيرة قطر من الدوحة شرقاً حتى دخان غرباً حوالي 85 كيلو متر[1].

ب. **الموقع الفلكي**:

تقع شبه جزيرة قطر بين خطي عــرض 27 24^{5} و 10 26 ^{5} شــمالاً، وخطي طول 50 45^{5} و 40 51^{5}.

ج. **الحدود**:

تتميز شبه جزيرة قطر بموقعها البحري على الخليج العربـــي، فيحــيط بهــا البحر من الشرق والشمال والغرب، وما تزال حدودها الجنوبيــة غيــر واضــحة المعالم، وهي تبدأ من نهاية دوحة سلوى على الجانب الغربي من شــبه الجزيــرة وتمتد من هذه المنطقة في اتجاه الجنوب الشرقي الى أن تصل الى ابار " اسكك " ثم تمتد بعد ذلك حتى تصل الى شرق الشمال الشرقي للطــرف الشــمالي الرمليــة " النقيان".

وموقعها البحري هذا أثر في طبيعتها الجغرافية والاقتصادية وحتى السياسية، فتحيط مياهه بقطر من الشمال والشرق والغرب، كما يحدها من الغرب خليج سلوى ومملكة البحرين، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وبالنسبة للجنوب الشرقي فتحدها إمارة أبو ظبي من دولة الامارات العربية المتحدة، وتكون سواحلها مفتوحة على الخليج العربي مباشرة، فيما عدا الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي (جنــوب خور العديد)، حيث يدخل في يابس شبه الجزيرة العربية، ويعرف باســم " دوحــة الدواهين"[2].

ومن هذا المنطلق، يتضح أن أهمية الموقع الجغرافي لقطر يكمن في وقوعها في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، وكذلك امتدادها داخــل الميــاه علــى مساحة 11437 كيلو متر مربع، وتعد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه مما يمكنها من أحكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج وتقديم كل ما

---

(1) - رمضان، محمود، قطر في الخرائط الجغرافية والتاريخية، القاهرة،مركز الحضارة العربية، 2006، ص248.

(2) - وهبة، حافظ،جزيرة العرب في القرن العشرين، الطبعة الثانية، القاهرة، 1946م،ص234.

يلزم من معدات ومعونات حربية لازمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة داخل الخليج، الأمر الذي جعل موقعها موضعاً للتنافس بين كل من فرنسا وبريطانيا خلال اتفاقية سايكس بيكو، ويبلغ أكبر طول لشبه جزيرة قطر 160كيلو متر، وتتصل قطر براً بالمملكة العربية السعودية بحدود برية طولها 60 كيلو متر، وكذلك تجاور كل من الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وايران[1].

د. **البترول والغاز الطبيعي**:

اكتشف البترول لاول مرة في قطر في اكتوبر عام 1938م، عندما عثر على الخام تحت عمق 2500قدم، ويوجد في قطر عدة حقول بترولية منها برية واخرى بحرية[2]، وفي قطر لم يلعب الموقع الجغرافي وخاصة البحري منه فقط الدور الاستراتيجي، بل مارس البترول والغاز الطبيعي أثرهما في زيادة قوة قطر، وكذلك زاد من أثرهما في الاضفاء على موقع قطر أهمية عالية في المستوى الاقليمي والدولي، كما قادت صناعات البترول والغاز الطبيعي قطر لتكون قوية ومركزية بشكل متصاعد[3].

ويؤثر الغاز بشكل خاص في قوة قطر حيث تتمتع قطر باحتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ 896 تريليون قدم مكعب، وبهذا تمثل نحو 14% من الاحتياطي العالمي، ويقع هذا الاحتياطي في الحقل الشمالي المغمور تحت المياه، وهو حقل ضخم تعادل مساحتة بالتقريب مساحة كل قطر على اليابسة (110437 كيلو متراً مربعاً)، كما انه يعتبر امتداداً لحقل "بارس" الجنوبي الايراني[4].

---

(1) - التميمي، نواف، الدبلوماسية العامة وتموين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص61.

(2) - الدليمي، محمد، نظرة على قطاع النفط الخام في قطر، ورقة عمل غير منشورة، 2012،ص2.

(3) - Barakat.S. The Qatar Spring: Qataris emerging role in peacemaking. the londan school of economic and political science. londan. 2012.p3.

(4) - احمد، السر، الغاز يرسم صورة قطر السياسية، صحيفة السفير العربي، 2013/5/1.

ومن هنا، يرى البعض أن العنصر الجيوبولتيكي يشكل أساساً قوياً لبناء دولة صغيرة على ساحل الخليج العربي، مثل قطر والتي تتمتع بمستوى معيشي مرتفع وتحتكم الى سلطات إدارية حديثة[1].

2.1.1 المقومات البشرية:

لا شك ان القوة البشرية في قطر، تلعب دوراً كبيراً في تقييم قوتها القومية بأعتبارها قوة العمل، كذلك هذه القوى البشرية تعمل على مد القوات المسلحة باحتياجاتها من العناصر البشرية، وهي عامل مهم في نيل قطر موقع مهم في المجتمع الدولي[2].

ويبلغ تعداد سكان قطر في عام 2012م حوالي 1.246 مليون نسمة، أغلبيتهم من الوافدين، كما تبلغ نسبة الحضر 100%[3]، ويقدر عدد من يحملون جواز السفر القطري ب 250 الف مواطن تقريبي[4].

هذا وقد استمد الهيكل التنظيمي السكاني للمجتمع القطري بالاساس مقوماته من هجرة قبلية رئيسية، ويتضح أن عامل الهجرة يلعب دوراً بارزاً وكبيراً في حجم السكان وخصائصهم، حيث يمكن القول بأن: "نصف سكان قطر هم من غير مواطنيها في الاصل"، حيث يمثل الوافدون نسيجاً غير متجانس من العرب والاسيويين والافارقة وعدد من الاوروبيين.

ومن هنا، يتبن بأن هناك بعدين مهمين في هذا الامر وهما:

---

(1) - التميمي، الدبلوماسية العامة وتموين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص16.

(2) - طشطوش، هايل، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، الاردن، 2010،ص29.

(3) - حموده، هدى، الملف الاحصائي لدولة قطر، مجلة بحوث عربية، العدد 6 / شتاء 2014،ص222.

(4) - Hroub. KH. Qatar and the Arab Spring Perspectives.#4 November. 2013.p35.

1- تواضع مساهمة العنصر الوطني في الدخل القومي، حيث يعمل الجانب الوطني في التملك ومجالات الادارة غير المباشرة.

2- اللاتجانس اللغوي بين الطوائف المختلفة، واللاتجانس في العادات والتقاليد داخل المجتمع القطري الواحد،الامر الذي بحد ذاته يحمل اخطاراً عديدة وظواهر لم تكن معروفة من قبل ذلك في المجتمع[1].

ويقول الخليفي:- بأن هناك اقتناع بأن قضية الخلل السكاني قضية تهم قطر، ويرى بأن السياسة السكانية لقطر تنطلق من استشعارها للاخطار المستقبلية التي يمكن ان تحدث نتيجة الارتفاع الغير طبيعي لمعدل النمو السكاني في دولة قطر، ومن هذا المنطلق، وتماشياً لاختلال التركيبة السكانية وتصحيحاً لها وضعت قطر ثلاثة غايات رئيسية لهذه الابعاد تمثلت في:

أ. زيادة معدلات النمو الطبيعي للمواطنين الاصليين، وتحقيق التوازن في النمو السكاني القطري العام.

ب. تصحيح الخلل مما يؤدي الى زيادة نسبة عدد المواطنين بين مجموع السكان.

ج. زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي، وخفض نسبة االبطالة بينهم وبالتالي تخفيف عدم التوازن في سوق العمل[2].

هذا وقد سعت قطر جاهدة لحل المشكلة السكانية فيها من خلال العمل على استقطاب الخبراء والعلماء والمفكرين في مختلف المجالات، ومن هنا وخوفاً لفقدان الوجه العربي لدولة قطر ينصح باحثون بأن تركز قطر جهودها على استقطاب العرب للمحافظة على وجهها العربي[3].

---

(1) - ال ثاني، العنود، التجربة التنموية لدولة قطر، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، 2012م، ص35-38.

(2) - الخليفي، محمد، الخلل السكاني قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر، صحيفة العرب، العدد 8556، 2011/11/15، ص9.

(3) - الابراهيم، حسن، الدول الصغيرة والنظام الدولي، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، 1982م، ص182.

3.1.1 المقومات السياسية:

تركز دولة قطر في ممارساتها السياسية علـــى عـــدد مـــن الاســـتراتيجيات السياسية، نذكر منها (على سبيل المثال لا الحصر): اســـتراتيجية حســـن الجـــوار، واستراتيجية لتحالفات الاقليمية والدولية، واستراتيجية تكوين سمة وطنية لبناء مكانة فريدة ومميزة، ويمكن القول بأن السبب الحقيقي وراء تبني قطر لاستراتيجية حسن الجوار واستراتيجية التحالفات يرجع الى عـــدة عوامـــل منهـــا: مخـــاوف قطـــر الامنية،فيما يبقى الطموح الوطني لقطر دافعاً اساسياً نحو سعيها لبناء مكانة دوليـــة فريدة لها بين مختلف دول العالم[1].

وكذلك تضاف الاصلاحات السياسية التي حققتها قطر داخليا، وسعيها الـــدائم الى بناء دولة ديمقراطية عصرية الى جملة المقومات السياسية لقطر.

لقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها دولة قطر فـــي الســـنوات الماضية بشكل عام تطورات سياسية مهمة على صعيد الاصلاح السياسي، توضحها العديد من المؤشرات الاولية ومنها: اجراء انتخابات برلمانية وبلدية، وتطور نسبي في اختصاصات المجالس النيابية فيها، وكذلك ازدياد الاهتمام الشعبي تجاه القضايا المطروحة عليها، ونفذت قطر على وجه الخصوص عدداً من الخطوات الاصلاحية التي كانت بمثابة مقومات قوة لديها مثل: اطلاق حرية الاعلام ومشاركة المرأة، كما صادق الشيخ حمد بن خليفة في الثامن من يونيو 2004م على الدستور الدائم لدولة قطر، وبناءً على استفتاء شعبي عبٌر القطريون عن تأييدهم لمشروع الدستور[2]، كما نصت المادة الثامنة من الدستور الدائم لدولة قطر " حكم الدولة وراثي في عائلة ال ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبدالله بن جاسم من الذكور "[3].

كذلك يعد التزام أمير قطر بمبادىء التعايش السلمي والتعاون الـــدولي علـــى أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح على الحضارات والتفاعـــل

---

[1] - Peterson.J.E. Qatar and the World: Branding for micro- state. Middle East journal. volume 60. No 4. 2006. P741.

[2] - الدستور الدائم لقطر، الدوحة، الديوان الاميري، 2005، ص16.

[3] - الدستور الدائم لقطر، ص6.

معها، والإيمان بضرورة احترام حقوق الانسان والالتزام بتسوية النزاعات بالطرق السلمية خلال خطابه في الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الشورى القطري، مصدر قوة سياسي قطري، كذلك دعوته لتعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون والتي اعتبرها أولوية من أولويات الدولة القطرية. وأكد على هذا المعنى سياسيون قطريون بقولهم:" أن قطر تميزت منذ استقلالها عبر سياساتها الداخلية والخارجية ذات الاهداف الواضحة على مختلف الاصعدة و الساحات من خلال مواكبة المستجدات والمتغيرات في مختلف المجالات في العالم[1].

كذلك يرى البعض، أن الاصلاحات التي قام بها الأمير حمد بن خليفة ال ثاني على طريق اقامة نظام ديمقراطي حديث في قطر شكلت منطلقاً نحو تحول ملموس في زيادة قوة قطر، وقد برز ذلك من خلال الملتقيات الدولية الهامة التي استقبلتها قطر، فضلاً عن الجولات والتحركات السياسية على كافة المحافل الدولية والاقليمية. وهذا يؤكد أن دولة قطر تكمن قوتها السياسية من خلال صياغة القرارات الخارجية من خلال نتاج بالتداخل بين التفاعلات الداخلية والخارجية الى حد أضحى من الصعب اقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية وما يرتبط بالسياسة الخارجية للدولة وهذا في الواقع ما يغلب على النوذج القطري، فالاصلاحات التي حققتها قطر على الصعيد الداخلي وسعيها لبناء دولة ديمقراطية عصرية متقدمة والمشاريع التنموية التي استفادت منها الدولة كلها ساهمت بمجملها في نجاح قطر في رسم سياسة داخلية وخارجية قوية ومتميزة ابرزتها في منطقة الخليج العربي[2].

هذا ويبدو أن الباحث (علي الكواري) في دراسته التي أجراها حول حالة الديمقراطية في قطر يرى أن دستور قطر الدائم لعام 2004م من حيث النص يقترب في بعض مواده من مقومات نظام الحكم الديمقراطي، لكن الإحالة على مواد

---

[1] - قنديل، حاتم، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني، القاهرة، معهد البحوث، 2011، ص28.

[2] - قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ص26.

أخرى من الدستور او الاحالة على القوانين اضافة الى لمادة (150) من الدستور عطلت ذلك الاقتراب[1].

ومهما يكن من شيء، فقد برز دور الدوحة عاصمة دولة قطر على الساحة الدولية، وبات لها دور سياسي بارز يفوق حجمها الجغرافي وعدد مواطنيها، حيث نجحت قطر في دور الوسيط في لبنان عندما فشلت المملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا والجامعة العربية فيه، ونشطت كذلك الدبلوماسية القطرية على الساحة الفلسطينية وتبوأت قطر دور الوسيط المتميز بين الفصائل الفلسطينية، كما سعت لتحقيق السلام في دارفور في السودان[2]، وحافظت قطر على مساحة متوازنة مع جميع القوى فحافظت على علاقات قوية مع الاطماع الايرانية في المنطقة، في حين ظلت قطر حليفاً للولايات المتحدة الامريكية التي تقع كبرى قواعدها العسكرية الامريكية في المنطقة على أرض قطر، وكذلك حافظت على صلات كبيرة مع حركتي فتح وحماس، وفي نفس الوقت حافظت على علاقات هادئه مع أسرائيل[3].
ويضاف لما سبق، تبني قطر للدبلوماسية الواقعية، والتكيف مع التطورات العالمية وقناعة قطر بتوحيد المواقف ازاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات ودعم التضامن العربي واعتماد اسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا.

وفي محاولة لتفسير قوة السياسة القطرية، قدم السفير الامريكي في الدوحة (جوزيف ليبارون) في يونيو 2009م تفسيراً قال فيه:" أعتقد أن قطر تحتل مساحة في وسط الطيف الايديولوجي في العالم الاسلامي، الهدف من ذلك الحفاظ على ابواب جميع لاعبي هذا الطيف مفتوحة أمامها، أن قطر تمتلك الموارد لتنفيذ رؤيتها وهذا أمر نادر الحدوث"[4].

---

[1] - الكواري، علي، تنمية للضياع..أم ضياع لفرص لتنمية ؟، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة، 1996م، ص64.

[2] - ال ثاني، التجربة التنموية لدولة قطر، ص11.

[3] - Abraham. G. Qatar is adiplomatic heary-hitter. Aljazeera. 2008

[4] - Blanchard.C. Qatar: Background and U.S Relation congressional Research service report for congress Washington. 2012. p 14.

كذلك يعد التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر من مقومات القوة السياسية وخاصة على الساحة العربية، اذ أنها تستند الى قناعتها القائمة على توحيد المواقف ازاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها[1].

ناهيك على أن قطر تنتهج خلال نشاطها السياسي الدبلوماسي في القضايا الاقليمية أسلوب الحيادية والايجابية في الوقت نفسه عبر الاقتراب من الخصوم والتقرب من أطراف الصراع بعيداً عن سياسة الاستقطاب الاقليمية[2].

وحول طموح قطر السياسي، يرى قاسم أن أمير قطر يفرض نفسه على الساحة العربية من خلال رؤيا مفادها أنه قادر على التأثير سواء من الناحيتين المالية والسياسية، وأن رأي قطر لا يمكن لاحداً ان يتجاهلهُ، مبيناً أن قطر لا تنتهج سياسة غامضة تماماً، وفي ذلك يحاول ترجمة طموح مخزون لدية بأفعال على الارض[3].

فيما يرى ابراهيم أبراش القيادة السياسية لقطرية قيادة طموحة، لكن يبدو ان هذا الطموح زاد عن حدهه، بحيث يتعدى حدود قطر التي عززت هذا الطموح بإستغلالها لإمكاناتها الاقتصادية الكبيرة وبحسمها الأمر بعلاقة استراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص[4].

وخلاصة القول: " أن مقومات قوة قطر السياسية تكمن في استراتيجياتها الثلاث والتي تمثلت في حسن الجوار، والتحالفات الاقليمية والدولية، وبناء مكانة فريدة لها، إضافة إلى القيادة السياسية الطامحة؛ لتحقيق هذه المكانة الفريدة والاصلاحات الديمقراطية وتبني طريق الانفتاح السياسي والنهج الدستوري الذي بدورهِ أدى إلى حالة من الاستقرار في قطر.

---

[1] - الديوان الاميري، 2012

[2] - خضير، ماجد، مقومات السياسة الخارجية القطرية، مجلة دراسات دولية، العدد 49، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2011، ص213.

[3] - قاسم، طموح قطر السياسي ، ص15.

[4] - أبراش، ابراهيم، القيادة السياسية لقطرية قيادة طموحة ، ص32.

4.1.1 المقومات الاقتصادية:

تحتل دولة قطر مكانه اقتصادية عالمية متميــزة علــى المســتوى العربــي والعالمي، فالعالمية أصبحت هي السمة الغالبة بعد ذلك على الاقتصاد القطري، وقد ساهم في وصولها الى هذا المستوى العالمي مجموعة من العوامل اهمها:

1. **ثروات النفط والغاز الطبيعي:**

لا شك أن قطر تمتلك احتياطاً نفطياً كبيراً يصل في معظــم الاحيــان الــى (25،4) مليار برميل، وكذلك تمتلك ثلث احتياطي عالمي من الغاز االطبيعي ويقدر بحوالي (896) تريليون قدم مكعب، وتعد دولة قطر المصدر الاول للغاز المسال في العالم[1].

هذا وقد دخلت دولة قطر في شركات واسعة مع كبرى شركات النفط والغاز العالمية مثل: ايكسون وشيل وموبيل لاستخراج الغاز المسال والمتوافر بغزارة فــي الحقل الشمالي، وتمثل عائدات المسال ما يقارب من 70% من الدخل الحكومي[2].

2. **النمو الاقتصادي في قطر:**

حيث سجلت قطر أعلى نمو اقتصادي خــلال العــام 2012، فيمــا شــكلت صادرات النفط والغاز الطبيعي أكثر من نصف عائدات الحكومة القطرية، وقد سجل نمو القطاع الخاص فيها تطوراً نشيطاً في السنوات الاخيرة، ناهيك علــى أن قطــر تتمتع بأعلى دخل للفرد في العالم، وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي فأن متوســط دخل الفرد في قطر وصل الى 77.567 الف دولار سنة 2009م، و 88.221 الف دولار في عام 2010، و102.943 الف دولار في 2011م في حين بلغ في عــام 2012م حوالي 106.238 الف دولار. وقدر صندوق النقد الدولي النمو الاجمــالي للناتج المحلي القطري ب 17% في العام 2010م، و19% في العام 2011م. كمــا

---

(1) - التميمي، الدبلوماسية العامة وتموين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص63.

(2) - Kinnin Ment. Jane. From Football to Military Might. How Qatar wieds global power. the observer.3 February . 2013

توقع هذا الصندوق أن تسجل الميزانية العامة القطرية فائضاً بحوالي 16.7 مليار دولار، وان يستمر هذا الفائض حتى العام 2015م[1].

3. دعم الدولة لتنوع مصادر الدخل المحلي:

يمكن القول: " بأن الأسباب الكامنه وراء الانجازات الاقتصادية القطرية يعود إلى الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة؛ لتطوير انتاج النفط وكذلك الاستغلال الامثل لثروات البلاد، اضافة الى تطوير مؤسسات الدولة وانشاء هيئات عامة للسياحة والاشغال والتخطيط وغيرها، ناهيك عن فتح الباب أمام القطاع الخاص وبث روح المنافسه بينها[2].

ومن هذا المنطلق، بدأت قطر باستخدام ايراداتها من النفط والغاز في سبيل دعم تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات الاخرى، وتركز قطر على التنويع في مجالات مختلفه مثل: النقل الجوي والعقارات والاتصالات، وتعمل كذلك على معالجة القيود التي تحول دون الاكتشاف الاقتصادي وولادة انشطة اقتصادية جديدة[3]، ألا أن دولة قطر لم تكن تنوي الاعتماد الكلي على عائدات الغاز المسال، وذلك لاعتبارات تتعلق بكونه مورد غير متجدد، رغم أن الاحتياطات تكفيها حتى 57 عاماً قادمة، بالإضافة الى اكتشاف الغاز في الحجر الطفلي في الولايات المتحدة، والصادرات المتنامية لاستراليا للغاز الطبيعي، وهذه بمجملها عوامل -لا شك- أنها ستساهم حتماً في انخفاض سعره عالمياً، الأمر الذي دفع قطر الى الأخذ بها للمساهمة في انخفاض سعره، علاوة على ما سبق، فأن قطر بدورها تعلمت من تجارب دول الخليج الاخرى بضرورة عدم الاعتماد بالدرجة الاولى على مورد سعره متغير عالمياً، وتنبهت بعد ذلك الى ضرورة تنويع مصادر دخلها[4].

---

(1) - IMF. Qatar 2012 Article IV consultation. IMF country report NO.12/18. international monetary fund. publication services. washingtion. 2012. p2

(2) - خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص208.

(3) - ال ثاني، التجربة التنموية لدولة قطر، ص24.

(4) - Kinnin Mont.OP. CIT. 2013.

لكن بناء على الارقام التي تضمنتها نشرة المصرف القطري المركزي الفصلية في آذار من عام 2011م تبين أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت من 46% في 2009م الى 57، وتعتبر هذه النسبة دليلاً واضحاً على أن الاقتصاد القطري لا يزال أسير تطورات القطاع النفطي، لكن هناك توقعات مستقبلية بمزيداً من التنوع الاقتصادي في عضون السنوات المقبلة[1].

4. **التشريعات والقوانين الاقتصادية في دولة قطر**:

لا شك أن للتشريعات والقوانين الاقتصادية القطرية دوراً بارزاً في زيادة قوة قطر الاقتصادية، والتي أدت بدورها الى التمهيد الكبير؛ لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الواسعة على الساحة القطرية. ومن أمثلة هذه التشريعات (على سبيل المثال لا الحصر) المادة رقم 28 من الدستور الدائم لدولة قطر، والتي تنص على أن " الدولة تكفل حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقاً لاحكام القانون"[2].

وتتبع دولة قطر سياسة الاقتصاد الحر، وتقوم بسن القوانين والتشريعات وكذلك تحديثها اذا تطلب الأمر لإرساء ودعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم، وليست هناك أية أعباء جمركية أو قيود على القيام بالأعمال أو اجراء المعاملات والتحويلات المالية الى الخارج فضلاً عن أن الدولة قامت بسن بعض القوانين والتشريعات؛ لتوفير الحوافز والتسهيلات التي ممن شأنها رفع معدلات ربحية للمشروعات التي تقوم بها[3].

---

(1) - حسين، جاسم، ظاهرة الاستثمارات القطرية حول العالم، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012، ص3.

(2) - الدستور الدائم لدولة قطر، 2005، ص10.

(3) - وزارة الخارجية القطرية، 2013

5. النشاطات الصناعية والتجارية والاستثمارية لدولة قطر:

لم يعد من السهل على المراقبين تتبع تفاصيل الاستثمارات القطريـــة حـــول العـــالم بالنظر لتعاظمها وتنوعها بصورة مستمرة، فعلى سبيل الميثال في عام 2011م أعلن عن توقيع اتفاق بين " قطر لإدارة الأصول " و " بنك باركليز " البريطاني لاستثمار مشترك قيمته 250 مليون دولار، فيما استحوذت " قطر القابضة " على ملكية متاجر " هارودزق" ب2.2 مليار دولار[1].

أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فتعتبر قطر ثالث أكبـــر مســـتثمر فـــي " فولكس ويجن" من خلال سيطرتها على 17 % من أسهم الشركة، كما يوجد لـــديها استثمار قائم في استراليا بقيمة 412 مليون دولار فـــي قطـــاع الزراعـــة وتربيـــة الحيوانات، بقصد الاستفادة من القدرات الزراعية لاستراليا، وقـــد اقـــدمت " قطـــر القابضة " في العام 2010م بالمساهمة بمبلغ قدرة 2.8 مليون دولار في الاكتتـــاب العام في بنك الاستثمار الزراعي الصيني، وبالتالي تعزيز التواجد القطري في هـــذا القطاع الحيوي. وفي نهاية عام 2010م اشترت شركة قطرية شركة من مجموعة " والت ديزني " بقيمة 663 مليون دولار[2].

ناهيك على أن قطر، أنشأت في باريس مع صندوق الودائع الحكومي صندوقاً برأسمال 300 مليون يورو سيستثمر في الشركات الصغيرة والمتوسطة الفرنســـية، ويذكر أن قطر تستحوذ كذلك في فرنسا على حصص ومجموعة " لاجاردير " التي تعمل في قطاعات متعددة، وشركة " توتال " النفطية العملاقة، ونادي باريس "ســـان جيرمان " لكرة القدم[3].

ومع هذا كله، تمتلك قطر قطاعاً مالياً قوياً يدير إســـتثمارات بقيمـــة تريليـــون دولار، كما تحظى قطر بعلاقات تجارية قوية مع الاقتصادات العالمية الكبرى مثل: الولايات المتحدة، واليابان، واوروبا، وكوريا، بالاضافة الى الدول الرئيســـية فـــي

---

[1] - النشاط الجرىء للصندوق القطري تحت الضوء، صحيفة العرب، العدد 8788، 2012/7/4،ص3.

[2] - حسين، ظاهرة الاستثمارات القطرية حول العالم، ص4.

[3] - قطر تستثمر في الشركات بأوروبا، صحيفة العرب، العدد 8938، 2012/12/1، ص1

الاقليم مثل: المملكة العربية السعودية، كذلك تمتلك هيئة الاستثمار القطرية أصـــولاً وحصصاً بقيمة 70 مليار دولار في كبرى الشركات المتواجــدة بمختلــف انحـــاء العالم[1]. وكذلك تستثمر قطر بصورة مكثفة في المنطقة العربية مبالغ هائلة، فهـــي تستثمر نحو ملياري دولار في السودان و عشرة مليارات دولار في ليبيا[2].

6. العمل على جذب الاستثمار الاجنبي من قبل دولة قطر:

لا شك أن قطر شكلت واحة استقرار سياسي واجتماعي متميز، جعلهـــا مـــن اهم دول الجذب للاستثمار الخارجي، بالاضافة الى توفر جملة من عوامل الانتـــاج التي بدورها تقدم مزايا متنوعة للصناعات ذات الاستهلاك الكبيـــر للطاقـــة، حيـــث قدمت قطر في هذا المجال عدة امتيازات أذكر منها: حريـــة دخـــول رأس المـــال وخروجه من والى البلاد، وحرية تحويل الارباح والاصول متى رغب المستثمر في ذلك، وكذلك حرية التحويل للعملات الاجنبية وثبات سعر الصرفي تقريباً[3].

ومن هنا، يمكن النظر الى القوة الاقتصادية القطرية على أنها الركيزة الأولى التي يينطلق من خلالها الدور القطري الذي بزغ منذ منتصف التســعينيات، وخيـــر مثال يضرب على ذلك هو شراء قناة الجزيـــرة القطريـــة فضـــائية "Current Tv" الامريكية في صفقة قاربت ال 500 مليون دولار، وذلك من اجـــل اطـــلاق قنـــاة الجزيرة أمريكا، ويملك المستثمرون القطريون ما يقارب من 80 % فـــي بـــرج " The Shard " في بريطانيا، علاوة على تنظيم قطر مونديال كرة القدم في عـــام 2022م[4].

---

[1] - القطارنة، يسار، حاله خاصة كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليمية، مجلة المستقبل، العدد 188، ابريل 2012، ص3.

[2] - القطارنة، حاله خاصة كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليمية، ص3.

[3] - وزارة الخارجية القطرية،2013.

[4] - Kinnin Mont.OP.CIT. 2013

5.1.1 المقومات العسكرية:

يبلغ عدد القوة البشرية العسكرية القطرية حوالي 11800فرداً، يقدر بأن 70 % منهم هم أجانب لا يحملون الجنسية القطرية، بينما تعتبر قطر ثاني أصغر قـــوة عسكرية من حيث العدد في الشرق الاوسط.

هذا وقد زودت فرنسا قطر بحوالي 80 % من الأسلحة بالرغم من التعـــاون القطري الامريكي والقطري البريطاني في مجال الدفاع، واستنفذت قطـــر 32.5 % من اجمالي انفاقها بين الفترة 2000م و2004م لصالح قوتها العسكرية، كما أنفقـــت قطر حوالي 2.91 مليار دولار على قطاع الدفاع في عام 2005م، ومنذ تلك الفترة صارت قطر وفق برنامج محدد من التسلح، والتحديث فقط على ما تم شـــراءهُ مـــن أنظمة الاسلحة الامريكية للدفاع ضد الهجمات الصاروخية المحتملة[1].

ونظراً لوقوع قطر في منطقة الخليج العربية المتنافس عليها بين عدة قـــوى عالمية واقليمية، من باب أنها منطقة استراتيجية وحيوية من حيث الموقع والثروات النفطية ومخزون الغاز الطبيعي، إضافة الى وقوع عدة ازمـــات وحـــروب فيهـــا، ونتيجة للهيمنة الامريكية على معظم الاقاليم الاستراتيجية في العالم ومـــن ضـــمنها دول الخليج، وبناءً على عدم فاعلية وكفاية أدوات قطر العسكرية من حيث أنهـــا لا تستطيع مجاراة المملكة العربية السعودية وايران، قامت قطر بالتعويض عـــن ذلـــك بقبول استخدام الولايات المتحدة قاعدتي العديد والسيلية كبديل لوجستي؛ لاقامة مقـــر القيادة المركزية الوسطى مقابل توفير الحماية والمظلة الامنية لها[2]، وقامت قطـــر بذلك ادراكاً منها لاهمية المقومات العسكرية، ليس لانه أكثر عناصر الامن القـــومي تأثيراً على المرتكزات الاخرى ولكن لكونه العنصر الوحيد المسؤول عـــن تحقيـــق الحماية المباشرة للدولة عند تعرضها للتهديدات المباشرة في الوقت الذي تفشل فيـــه السبل والوسائل الاخرى[3]. حيث وجدت قطر نفسها بحاجة الى مظلة امنيـــة أمـــام

---

[1] - Blanchard.OP.CIT. p11.

[2] - خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص225.

[3] - ال ثاني، عبد العزيز، السياسة الخارجية القطرية 1995- 2005، الدوحة، مطابع دار الشرق، 2005، ص71.

ترتيبات أمنية أمريكية نجحت الولايات المتحدة الامريكية فـــي اقناعهـــا بالتحـــالف معها[1].

اما بخصوص النشاطات العسكرية القطرية فقد لعبت قطر دوراً بـــارزاً فـــي كثيراً من الاحداث، ففي عام 1991م وخلال حرب الخليج الثانية - لا سيما - خلال معركة الخفجي حيث قامت الدبابات القطرية بتوفير الدعم الناري لقـــوات الحـــرس الوطني السعودي خلال قتالها في شوارع مدينة الخفجي ضد القوات العراقية، كمـــا سمحت قطر للقوات التحالف الكندية بإستخدام قاعدة جوية داخل البلاد. ناهيك انـــه بعد اندلاع الاحتجاجات في البحرين قامت بارسال قوات قطرية في سابقة من نوعها في اطار قوات درع الجزيرة التي بدورها دعمت النظام الحاكم في البحـــرين فـــي مارس 2011م، كما شاركت القوات القطرية عسكرياً الى جانب الامارات والاردن في عمليات الناتو التي لعبت دوراً مهماً في اسقاط نظام معمر القذافي فـــي ليبيـــا، وكذلك شاركت الى جانب القوات الليبية في عمليات برية الى جانب مشاركتها فـــي فرض المنطقة العازلة[2].

ومن خلال السياق السابق، نستطيع القول: أن قطر كانت تسعى دومـــاً إلـــى الحصول على قوة عسكرية قوية من خلال تنبهها الى ما يدور حولها مـــن أحـــداث واضطرابات وخاصة انها تقع في منطقة ملتهبة، فسعت جاهدة ومـــن خـــلال عـــدة اجراءات إلى العمل على ايجاد قوة عسكرية قطرية قويـــة وخاصـــة مـــن خـــلال التحالفات العسكرية التي قامت بها، لتكون في النهاية ذات جيش قوي وجاهز للدفاع عنها في حالة حدوث أي مكروه لا قدر الله.

---

[1] - النعاس، جمال، الابعاد الجيواستراتيجية لاغلاق مضيق هرمز، دراسة غير منشورة في الجغرافيا السياسية، جامعة عمر المختار، 2011، ص14.

[2] - رجب، ايمان، كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد185، 2012، ص16.

6.1.1 المقومات الأعلامية:

لا يخفى على أحد أن لوسائل الاعلام دور كبير ومميز في ادارة وتوجيه الرأي العام الداخلي والخارجي إزاء قضايا معينه تطرَأ هنا وهناك، ومن هذا المنطلق ادركت دولة قطر اهمية الاعلام في زيادة قوة الدولة، لكنها أرادت أن يكون ذلك بشكل غير مباشر، حيث صدر القانون رقم (5) لسنة 1998م بالغاء وزارة الاعلام وتوزيع اختصاصاتها وتحويل بعض إداراتها الى هيئات مستقلة.

وفي مطلع عام 2001م انطلق تلفزيون قطر فضائياً، بينما تأسست هيئة الاذاعة والتلفزيون في مايو 1997م، وقبل ذلك تواجدت في قطر قناة الجزيرة منذ نوفمبر 1996م، وفي عام 2009م أنشئت المؤسسة القطرية للاعلام، اما الصحافة القطرية الاهلية فقد أصبحت تصدر عن دور نشر خاصة بها[1].

هذا وقد امتلكت دولة قطر جهازاً اعلامياً واسعاً تمثل بمجموعة من الوحدات أهمها: المؤسسة القطرية للاعلام والتي بدورها ينبثق عنها اذاعة قطر، وتلفزيون قطر، واذاعة صوت الخليج، وقناة الدوري والكأس. كذلك من الوحدات الاخرى وكالة الأنباء القطرية والتي أنشئت في عام 1975م بموجب المرسوم الاميري رقم 94 لسنة 1975م؛ لتكون بذلك أول وكالة انباء عربية متخصصة في أخبار منطقة الخليج ولتصبح بذلك أهم أحد منجزات المسيرة القطرية في المجال الاعلامي، وتسعى هذه الوكالة الى تحقيق أهداف الاعلام والاستراتيجية الاعلامية الوطنية القطرية[2].

ولعل أبرز هذه الوحدات الإعلامية القطرية والتي شكلت بدورها مصدر إعلامي قوي لدولة قطر هي شبكة الجزيرة والتي تتألف من عدة قنوات ومؤسسات، كان لها الدور البارز والفعال في زيادة قوة قطر، وتعد أبرز مؤسسات شبكة الجزيرة هي: قناة الجزيرة التي بدأ بثها في الدوحة عام 1996م، وتعتبر أول قناة فضائية عربية متخصصة في مجال الاخبار، حيث سعت القناة جاهدة الى تقديم إعلام عربي ينقل الاخبار بشكل ينافس القنوات الاخبارية العربية والعالمية مستعينة

---

(1) - وزارة الخارجية القطرية.

(2) - وكالة الانباء القطرية، 2012.

بذلك بما امتلكتهُ من تكنولوجيا متطورة وأمكانيات كبيرة، وقد ساعد الشيخ حمد بن خليفه على تأسيس شبكة الجزيرة بمنحة بلغت 140 مليون دولار، ومنذ ذلك الحين زودت الحكومة القطرية أغلب تمويل القناة[1].

هذا وقد انتقلت الجزيرة والتي كان لها الدور البارز في تغطية الانتفاضة الفلسطينيه تغطية متميزة الى العالمية مع بداية الحرب على افغانستان، ومع تصاعد حدة الصراع في المنطقة وبخاصة بعد الحرب الامريكية على العراق، وفي اطار توسيع نطاق تأثيرها أطلقت الجزيرة باقة قنوات رياضية عام 2003م، وقناة الجزيرة للاطفال عام 2005م، والجزيرة مباشر عام 2005م، والجزيرة الدولية عام 2006م والتي تعد اول قناة فضائية عربية متخصصة بالاخبار وناطقة باللغة الانجليزية، وكذلك اطلقت الجزيرة الوثائقية عام 2007م وهي كذلك تعد اول قناة فضائية عربية متخصصة بالفلم الوثائقي[2].

وقد وظفت القيادة في قطر هذه القناة؛ للتعبير عن سياستها عبر ايحاءات تتمثل في تسليط الضوء على هذا الخبر او ذاك في منطقة ما وادارة الحوارات المختلفة واجراء استطلاعات الرأي حوله[3].

ومن هنا، يرى الحروب أن الجزيرة كانت أكثر من قناة تلفزيونيه تقليدية، فبفضل اقدامها بلا خوف على الخوض في السياسة العربية، نجحت في خلق منبر جديد للحرية السياسية، وهو ما بلغ ذروته في دعمها الصريح والصادق للثورات العربية. فالجزيرة بمثابة ناطق قوي بلسان دولة قطر وأميرها حمد ال ثاني، وبالتالي فأن الجزيرة تشكل جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية لدولة قطر وطموحاتها في كثيراً من المجالات[4].

---

(1) - Blanchard OP.CIT. p 19.

(2) - المهداوي، فارس، تحليل مضمون لاخبار العراق في قناتي الجزيرة والعربية الفضائيتين، اطروحة دكتوراة غير منشورة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2009، ص61.

(3) - خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص235.

(4) - Hroub. OP.CIT. p37.

ومن هذا المنطلق، فأن قدرة الجزيرة على التأثير في الرأي العام في جميع أنحاء المنطقة هي مصدر قوة كبير لنفوذ قطر، كما أنها تستخدم في نفس الوقت كاداة لتحسين العلاقات مع الدول الاخرى، وخير مثال على ذلك هو تسهيل تغطية الجزيرة الايجابية لنشاطات العائلة الملكية السعودية للمصالحة بين الدوحة والرياض خلال الاعوام الماضية.ولا تزال الجزيرة واحدة من أهم الادوات الدبلوماسية الاكثر فعالية بيد الحكومة القطرية[1].

2.1 السياسة االخارجية القطرية:

1.2.1 أهداف السياسة الخارجية القطرية:

يقصد بأهداف السياسة الخارجية القطرية تلك الاوضاع التي تسعى أن تحققها قطر في البيئة الخارجية، وذلك من خلال التأثير والتنسييق الدولي او حتى في الوحدات الدولية الاخرى، ومن هنا كانت قطر تنتهج في سياستها الخارجية تحقيقاً للاهداف التالية:

1. المحافظة على قطر من التهديدات الامنية:

مع عدم وجود تناسب في المساحة والسكان بين قطر وجارتيها القريبتين المملكة العربية السعودية وإيران كان من أهم أهداف السياسة الخارجية القطرية هي في ان تردع جيرانها عن غزوها، حيث يرى رئيس مركز الشرق للدراسات الاقليمية والاستراتيجية في القاهرة مصطفى اللباد بأنه تحتم على قطر، أن تتحالف مع قوة دولية من خارج المنطقة؛ لضمان أمنها في مواجهة جيرانها العمالقة من الشمال والجنوب، وان كون قدر الدولة الوهابين تتحالف مع قوة دولية من خارج المنطقة لضمان أمنها في مواجهة جيرانها العمالقة من الشمال والجنوب، وان كون

---

[1] - التميمي، الدبلوماسية العامة وتموين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص85.

قطر الدولة الوهابية الثانية بعد المملكة العربية السعودية، فأن قطر تتخوف من قيام تلك القوة بضمها في وقت من الاوقات[1].

كما تمتد أجزاء واسعة من حقول الغاز الطبيعي القطرية خلال الحدود البحريـــة مع ايران، الأمر الذي بحد ذاته دفع دولة قطر الاقتناع بـــأن تتبنـــى توجهـــاً غيـــر صدامي مع ايران حتى في أوقات التوتر بين ايران وجيرانها أو حتى بـــين إيـــران والولايات المتحدة[2].

كذلك يرتبط بهدف حماية قطر من المهددات هدف ضمان استمرارية الحكـــم الوراثي بالامارة عن طريق ايجاد شركاء وحلفاء على كل الاصعدة سييحولون دون سقوط النظام، خصوصاً وان النظام القطري قائم على وجود عائلـــة ال ثـــاني فـــي الحكم[3].

2. العمل على تعويض الخلل السكاني داخل قطر:

لا شك أن قطر تشهد نمواً سكانياً متسارعاً، يعود الجزء الأكبـــر منـــه الـــى الزيادة المستمرة في قوة العمل الوافده، لذلك كان من الاهداف التي وضعتها قطـــر هو الموازنة بين ما يترتب على استقطاب هذه العمالة من اثار سلبية محتملة علـــى الهوية الوطنية من جهه وبين المنافع المحققة من زيادة تلـــك العمالـــة مـــن جهـــة اخرى[4].

ولمحاصرة اخطار الخلل السكاني وضعت اللجنة الدائمة للسكان القطرية الاولويات التالية:

---

(1) - اللباد، مصطفى، من الوساطة الى الربيع العربي، صحيفة السفير، العدد 12251، 2012/8/6، ص18-20.

(2) - فكري، مروى، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012، ص162-163.

(3) - Kinnin Mont. OP. CIT.2013.

(4) - الامانه العامة للتخطيط التنموي بقطر، استراتيجية التنمية الوطنية، الدوحة، شركة الخليج للطباعة والنشر، 2008، ص2.

أ. ضمان الالتزام بالاحتياجات الفعلية لخطط التنمية، والعمل على الحـــد مـــن استقدام العمالة الفائضة التي لا حاجه لها.

ب. العمل على ضبط عمليات استقدام الوافـــدين والتاكيـــد مـــن التـــزام جميـــع المؤسسات بالقوانين والانظمة المتعلقة بهذا الخصوص.

ج. العمل على ادماج القطاع الخاص في تنفيذ سياسات القوى العاملة[1].

ومن هنا يمكن القول عن هذه الاولويات:" أنها تتصف بدرجة من العمومية، وفحواها يتوقف على طبيعة السياسات التي ستضع لضبط عملية الاستقدام للوافدين، ولكنها في نفس الوقت أغفلت عاملاً هاماً وحاسماً الا وهو حجم وطبيعـــة الانفـــاق الحكومي، وبدون تصحيح ذلك من وجهة نظري سيبقى الخلل على ما هو علية.

هذا ومن خلال الرؤية المستقبلية القطرية لعام 2030م، وضعت قطر اهـــداف فـــي مجال التعاون الدولي لمعالجة هذا الخلل، تمثل فـــي تعزيـــز دور قطـــر الاقليمـــي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وكذلك تكثيف التبادل الثقافي مـــع الشـــعوب الأخـــرى، بالاضافة الى رعاية ودعم حوار الحضارات والتعـــايش بـــين الاديـــان والثقافـــات المختلفة، ناهيك عن سعيها للمساهمة في تحقيق الامن والسلم العالميين مـــن خـــلال مبادرات سياسية ومعونات تنموية وانسانية[2].

3. تحقيق المكانة الاقليمية والدولية:

تعتبر رغبة قطر في تحقيق المكانة الاقليمية والدولية هدفاً اساسياً من أهداف السياسة الخارجية القطرية، ويربط البعض سعي قطر نحو تحقيق المكانـــة الدوليـــة وطموحات الأمير قطر بعدد من الاحتمالات التي تستحق التأمل مثل مواجهة عداوة النظام المصري السابق والخروج من مدار السيطرة الاقليمية من المملكـــة العربيـــة السعودية، والاعتقاد بأن قطر قادرة على شغل فراغ الزعامة الاقليمية النابعة جزئياً من الموارد النفطية الهائلة ومن الحماية الامريكية والوفرة الاقتصادية[3].

---

[1] - الخليفي، الخلل السكاني قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر، ص9.

[2] - دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام، الامانة العامة لمجلس دول التعاون ، ص18.

[3] - Hroub OP.CIT. p 35

وهذا يرتبط برغبة النخبة الحاكمة في قطر؛ وعلى رأسها الامير ووزير خارجيتها في الاضطلاع بدور بارز في كتابة تاريخ المنطقة والتأثير في مجرياته[1].

ويرى البعض ان سياسة قطر الخارجية، تهدف إلى أن تظل قطر في قلب أحداث المنطقة، وأن تدعم مركزها في الاقليم عبر قيامها بدور الوسيط في المنطقة من جهة وبين المنطقة والعالم الغربي من جهة اخرى، وهذا بدورهِ يفسر مدى حرص قطر على الحفاظ على علاقات قوية مع مختلف الاطراف السياسية في المنطقة وخاصة المعادية للغرب، او حتى التي يتوجس الغرب منها ويجد صعوبة في التواصل معها مثل القوى الاسلامية[2].

هذا ومن جانب آخر تعتبر سياسة قطر تجاه الثورات العربية في نظر كثيراً من المحللين متعلقة بهدف تحقيق المكانة او االزعامة الاقليمية في ظل تراجع وغياب العديد من الفاعلين الاقليميين.

4. الاستثمار في الموارد وتوفير الحاجة منه:

هدفت قطر من خلال استثمارها للموارد الهيدروكربونية فيها الى تحقيق التنمية المستدامة، كما هدفت ايضاً الى تحقيق مناخ استثماري قادر على جذب الاموال والتقنيات الاجنبية، وكان من بين أهدافها العمل على تسهيل إيجاد بيئة اقتصادية منفتحة ومرنه وقادرة على التنافس في عالم متغير، اضافة إلى السعي لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية مع دول مجلس التعاون ومع المنظمات الاقتصادية العربية والاقليمية والعالمية[3].

وتسعى دولة قطر في هذا الصدد إلى بناء اقتصاد متنوع انطلاقاً من قناعة تامة بأن الاقتصاد المتنوع أكثر استقرار وأكثر قدرة على توفير الوظائف والفرص للجيل القادم. ومن الجدير بالذكر أنه سوف تساهم مجموعة متنوعة من المؤسسات

---

[1] - Kinnin Mont OP. CIT. P3.

[2] - فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، ص162.

[3] - دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام، الامانة العامة لمجلس دول التعاون ، ص18.

في حملة تنويع الاقتصاد في دولة قطر، أبرزها مركز قطر المـــالي، وبنـــك قطـــر للتنمية، وجهاز قطر للمشاريع وغيرها من المؤسسات الاخرى[1].

2.2.1 أدوات السياسة الخارجية القطرية:

لا شك أن تقسيمات أدوات تنفيذ السياسة الخارجية متعددة الاطراف، فهنـــاك من يقول أن: السياسة الخارجية تمتلك ست قنوات رئيسية وهي: الاداة الدبلوماسية، والعامل الاقتصادي، والاكراه النفسي، والحرب النفسية، والتفتت الداخلي، واخرهـــا الحرب[2].

بينما وجدت وجهات نظر اخرى حول تقسيم أدوات السياسة الخارجية، فهـــا هو(هيرمان) يقسمها من وجهة نظـــرهِ الـــى ثمـــان أدوات محـــددة هـــي: الادوات الدبلوماسية، والادوات الاقتصادية، والادوات العسكرية، والادوات السياسية الداخلية، والادوات الاســـتخبارية، والادوات العلميـــة والتكنولوجيـــة، والمـــوارد الطبيعيـــة، والادوات الرمزية، وهنا قصد بها مجموعة الادوات التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الاخرين، وتشمل أدوات دعائية وايديولوجية وثقافية[3].

وعليه، يمكن حصر الادوات التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية القطريـــة في الادوات التالية:

1. الادوات الدبلوماسية:

يعتبر العمل الدبلوماسي أحد أهم الادوات التنفيذية للسياسة الخارجية القطرية، ويشير عدد من المحللين، أن قطر قد رســـمت سياســـتها الخارجيـــة علـــى ضـــوء استراتيجيتي البقاء والرغبة في تحقيق المكانة الاقليمية، معتمـــده علـــى دبلوماســـية الوساطة بين الاطراف المتنازعة، وقد هدفت قطر من خلالها الى تدعيم مركزها في

---

[1] - ال ثاني، التجربة التنموية لدولة قطر، ص25.

[2] - التميمي، الدبلوماسية العامة وتموين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص 29.

[3] - سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998م، ص92-95

الاقليم من خلال رسم صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليــه، والمهــتم كذلك بالسلام و الاستقرار في المنطقة[1].

هذا، وقد استخدمت قطر القوة الناعمة في نزع فتيل الازمات فــي منــاطق التوتر العربية، فقد تمكنت الدبلوماسية القطرية من الحيلولة دون انزلاق لبنان فــي حرب أهلية جديدة، ودون اندلاع حرب بين ارتيريا وجيبوتي، كما نجحت بتخفيــف حدة التوتر في دارفور، مما جعلها تبرز بشكل واضح في دور الوسيط، ناهيك على ان دولة قطر تبنت دبلوماسية نشطة أدت بموجبها الى فتح أفاقٍ جديدة للعلاقات في كافة المجالات مع عدد من الدول كان أبرزها إيران، وتكررت الزيارات المتبادلــة بين المسؤولين في كلا الدولتين[2].

وفي الفترة الاخيرة نجحت دولة قطر في لعب دور دبلوماســي بــارز فــي الثورات العربية، وسلطت ذلك من خلال الاعلام الضوئي علــى فســاد واســتبداد الأنظمة الشمولية في المنطقة[3].

وتستهدف الدبلوماسية العامة القطرية، الشرائح المؤثرة في المجتمــع مثــل: النخب الثقافية او السياسية وقادة الرأي العام وكذلك المهتمين بالشــؤون الخارجيــة والاحداث العالمية. وفي هذا المجال، وظفت قطر الجزيرة التي قدمت نفسها علــى أنها صوت الشعوب والمنبر المفتوح لكل من لا صوت له[4].

وتعد فضائية الجزيرة من أهم وسائل القوة الناعمة لدولة قطر، إن لــم تكــن أهمها على الاطلاق، وهذا بدورهِ لا يعيب قطر بل هو شيء يذكر لها ويعــزز مــن قوتها ومكانتها المرموقة في أنحاء العالم، خاصة وأن القطريين قــد اثبتــوا عمليــاً أهتمامهم بالتخطيط و البحث العلمي، ناهيك، على أن هناك ارتباط وثيق بين قطــر الدولة وبين فضائية الجزيرة كقناة قطرية، التي تعد أبرز أدوات قوتها الناعمة، على

---

[1] - فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، ص163.

[2] - خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص221.

[3] - الدجني، حسام، السياسة الخارجية القطرية، صحيفة فلسطين، العدد 8245، 8 ابريل 2012، ص20.

[4] - فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، ص163.

أن ذلك لا يستدعي بالضرورة الخلط بين أهداف الدولة وأهداف القناة، ولا حتى بين أداء الطرفين وعلاقاتهم بالعالم الخارجي[1].

تتمثل أهمية شبكة الجزيرة، في شبكة العلاقة المباشرة أو غير المباشرة التي نسجتها الشبكة ومؤسساتها مع الافراد والمؤسسات المجتمعية عبر العالم. وتعتبر الجزيرة أداة هامة وقوية في الدفاع عن ثبات دولة قطر، بل تمارس أدواراً هجومية عندما يصعب على الدبلوماسية العامة القطرية تحقيق ما تسعى اليه، وعندما تشعر قطر أن قوى أقليمية تحاول تهميش أو إقصاء الدور القطري، ولا يمكن لدبلوماسيتها أن تواجه هذا التهميش مباشرة، فتكون الجزيرة الأداة الأكثر قدرة على المواجهة والتأثير في الرأي العام المستهدف، بهدف الضغط علية للتأثير على حكومته لتغيير موقفها في قضية ما، وهذا هو بالضبط دور الدبلوماسية القطرية، ورأس الحرية في أدواتها هو الاعلام[2].

2. ادوات الدخول في الاحلاف والتكتلات:

تعتبر الأحلاف والتكتلات تجمعاً يضم دولتين أو أكثر ويفترض من خلالها مصلحة متماثلة وخطاً استراتيجياً معيناً، وقد يكون التكتل بداية للحلف، لكن الفرق بينهما هو أن الحلف تجمع ذو أغراض عسكرية سياسية بالدرجة الاولى، ويجب أن يستند الى معاهدة دولية. بينما التكتل يستهدف التعاون في الشؤون السياسية والاقتصادية[3].

ومن هذا المنطلق، تهتم دولة قطر كثيراً بحماية نفسها عبر عقد اتفاقيات أمنية وعسكرية، نظراً الى عدم قدرتها على حماية نفسها بمفردها، ورأت قطر نفسها بعد

---

[1] - مقلد، حسام، شكراً قطر الشقيقة، صيفة المصريون، 12/5/ 2011.

[2] - التميمي، الدبلوماسية العامة وتموين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص86.

[3] - ناصف، مصطفى، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت، عالم المعرفة، 1987، ص8

امتناع المملكة العربية السعودية عن عدم الانقلاب السلطوي في الدوحة منتصف التسعينيات، أنها ستكون أكثر أمناً (أمنية امريكية على أرضها)[1].

ووفقاً للنظريات السياسية، فأن أمام قطر لتحمي أمنها أما: الارتباط بدولة كبرى أو الموازنة بين عدة دول ضمن خلال انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول، أو التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية. هذا وقد اتبعت قطر سياسة جديدة تجمع بين الخيارات الثلاثة، ولكنها لا تنحصر في أي منها، حيث ترتبط الدوحة بعلاقة أمنية واضحة مع واشنطن كضمان لامنها أمام التهديدات المحتملة منتهجة في ذلك خيار الارتباط بدوله كبرى، وتعتمد الدوحة كذلك المبدأ الثاني أي الموازنة بين عدة دول، عبر علاقات العمل الجيدة مع تل ابيب والعلاقات الاكثر منها مع ايران.

وبمعنى اخر، وظفت قطر تناقضات النظام الاقليمي في الشرق الاوسط ووظفته لمصلحتها، وهي هنا، تقصد حماية نفسها من الوقوع تحت هيبة قوة اقليمية واحدة، ولم توفر قطر البديل الثالث المتاح نظرياً أمام الدول الصغيرة، أي التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية، ولكن عوضت ذلك بعلاقاتها التي تشبه من وجهة نظري مروحة عابرة للقارات وتجمع فرنسا مع جنوب أفريقيا مع البرازيل وغيرها من الدول[2].

كما أن قطر، عضو في مجلس التعاون الخليجي، الذي تعدى كونه صيغة سياسية بأنبثاق قوة عسكرية عنه بعد احتلال العراق عام 2003م لردع التهديدات العسكرية الاقليمية[3].

3. أدوات الاستثمار والمساعدات الخارجية:

تعد الاستثمارات والمساعدات الخارجية، أحد أهم أدوات السياسة الخارجية القطرية؛ لتحقق أهدافها ومصالحها، حيث قامت قطر بايجاد فرصة استثمارية كبيرة

---

[1] - خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص224.

[2] - اللباد، من الوساطة الى الربيع العربي، ص18-20.

[3] - خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص225.

في مجالات عدة، ولدعم هذا التوجه أنشأت مركز قطر المالي عام 2006م؛ لـــدعم الانشطة الاستثمارية[1].

وفيما يخص المساعدات الخارجية، فقد اتسعت رقعة المساعدات الخارجيـــة القطرية؛ لتشمل مناطق جغرافية متباعدة ومتعـــددة الاطـــراف حـــول العـــالم دون الاقتصار على الجوار الجغرافي الاقليمي العربي والاسلامي، حيث قـــدمت قطـــر بدورها المساعدات الطارئة في العديد من الكوارث الكبرى التـــي ألمـــت بمنـــاطق شاسعة من العالم مثل: فيضانات باكستان، وزلزال هايتي واليابان وكـــذلك جفـــاف القرن الافريقي بالاضافة إلى الازمات الانسانية المتعددة ومنها: فلسطين ودارفـــور، هذا وقد بلغت المساعدات والمعونات الانسانية والشمولية المقدمة من دولـــة قطـــر حكومية كانت ام غير حكومية في العـــامين 2010م -2011م مـــا قيمتـــة خمســـة مليارات و 337 مليون و 430 الف و 71 ريالاً قطرياً تم تقديمها الـــى 108 دول من كافة بلدان وقارات العالم[2].

4. الادوات العسكرية:

اعتمدت دولة قطر في سياستها الخارجية الداعمة للتغيير حتى فتـــره ليســـت بالبعيدة،على الدعم المالي واللوجستي والإعلامي من خلال قناة الجزيرة، واتجهـــت اخيراً للاعتماد على التدخل العسكري، كما في حالتي البحرين وليبيا. ولكن، لا يعني بالضرورة صغر حجم قطر كدولة، مقارنة بالمملكة العربية الســـعودية او بمصـــر مثلاً، استبعادها للأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ولكن يلاحظ في الوقت ذاته ولاعتبارات خاصة بحجمها، تفضيلها استخدام هذه القوة العسكرية فـــي اطار جماعي.

ففي حالة البحرين (على سبيل المثال لا الحصر) تم إرسال القوات القطريـــة في سابقة هي الأولى من نوعها، في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظـــام الحاكم في البحرين خلال مارس 2011م، كما شاركت قطر عسكرياً الـــى جانـــب الامارات والأردن في عمليات الناتو، حتى لعبت دوراً مهماً في اسقاط نظام معمـــر

---

[1] - خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص228.

[2] - ادارة التنمية الدولية وزارة الخارجية، 2012م، ص16.

القذافي، وشاركت كذلك الى جانب القوات الليبية في عمليات برية، بالاضـــافة الـــى مشاركتها في فرض المنطقة العازلة[1].

3.2.1 مميزات السياسة الخارجية القطرية:

على الرغم من أن السياسة الخارجية للدول الصغيرة تتسم بمستويات متدنيـــة من الانخراط في الشؤون الدولية، وبتغليب الاعتبارات الاقتصادية على السياســـية، كما يتغلب فيها الطابع الشخصي على السلوك الخارجي[2].

الا أن السياسة القطرية، مثلت أستثناءً في هذا الاطار، وتميزت بمجموعة من السمات يمكن عرضها بما يلي:

1. أعتماد دبلوماسية الوساطة:

منذ عام 2005م استحوذت دولة قطر على أدوار الوساطة الاقليمية في بلدان عربية اعتلتها مشاكل داخلية حادة، مثل: اليمن ولبنان والعراق. مما دفع بـــالمحللين بوصف دولة قطر بالوسيط غير المتوقف، وبعد ذلك مضت قطر قدماً في مشـــروع وساطة بين الفصائل االفلسطينية المتمثلة بفتح وحماس، كما بدأت محادثات تاريخية بين الولايات المتحدة وطالبان[3]، إضافة الى سعيها مـــن خـــلال العمـــل السياســـي والدبلوماسي إلى فض المنازعات بين السودان وتشاد، وبين فرنسا وسوريا، فضـــلاً عن استضافتها للمنتديات ومؤتمرات القمة[4].

وقد حضر في عام 2011 م فقط الى قطر ممثلون مـــن دارفـــور ونيجيريـــا وجيبوتي وليبيا؛ من اجل مفاوضات االسلام، وفي الاونة الاخيرة توسط القطريـــون في اتفاق؛ لتوزيع السلطات بين فتح وحماس وكان ذلك في فبراير 2011م، حتـــى

---

(1) - رجب، كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية ؟، ص12.

(2) - شلبي، محمد، السياسة الخارية للدول الصغيرة الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1979-1994م، عمان، دار كنوز المعرفة، 2008م، ص66-73.

(3) - Barakat. OP. CIT .p 14

(4) - عبد الواحد، اثير، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية، مجلة دراسات دولية، العدد 43، بغداد، 2010م، ص119.

حركة طالبان خططت لفتح مكتب لها في الدوحة؛ لتمهيد الطريــق لمباحثــات مــع الحكومتين الاميركية والافغانية[1].

ولتوضيح دور الوساطة القطرية في كثير من المواقف، وخاصة في بعــض البلدان العربية لا بد من التعرج على بعض النماذج لهذه الادوار والتي كان للوساطة القطرية دوراً مميزاً في الحلول من تفادي وقوع كثير من الأزمات والنعرات علــى الساحة العربية ومنها:

أ. **الوساطة القطرية في نزع فتيل الازمة اللبنانية:**

كان لقطر موقف متميز في إدانة الحرب الاسرائيلية على لبنان، حيث عملت على توظيف كل امكانياتها وعلاقتها مع الاطراف اللبنانية؛ لانجاز توافق لبناني بعد فشل كل الوساطات التي قدمت من الدول الاخرى في محاولة منها لايجاد حل لهــذا النزاع ولكن دون جدوى[2].

وكان لبنان قد شهد منذ نوفمبر 2006م احداثاً كادت أن تلقي به الى حــرب أهلية، تمثلت في استقالة عدة وزراء شيعة، وكذلك أغتيال عدة شخصــيات لبنانيــة مناوئة لسوريا، بالاضافة الى وقوع أشتباكات دامية أدت في مجملهــا لســقوط 82 قتيلاً انذاك، ثم بدأت وساطة من الجامعة العربية، لتبدأ بــدورها المحادثــات بــين الفرقاء اللبنانيين في الدوحة في 16 مايو 2008م؛ ليتوصلوا من خلالها الى اتفــاق لانهاء الازمة في 21 مايو 2008م[3].

وبالرغم من أن لبنان بلد ذو تركيبة معقدة، وتوازناته حساسه لا يحكم بمنطق الاكثرية والاقلية، ومن يمسك بقرار طائفة كبرى يصبح رقماً صعباً لا يمكن تجاهلهُ، وأي محاولة لتهميشه، تحقق عكس المراد منها.

---

[1] - عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية، ص120.

[2] - عبد الواحد، دور السياسة االخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية، ص121.

[3] – خواجة، محمد، المشهد العسكري بين المقاومة وأسرائيل بعد حرب تموز 2006، مجلة شؤون الاوسط، بيروت، مركز الدراسات لاستراتيجية، العدد 133، صيف-خريف 2009، ص119.

ومن هذا المنطلق، نجحت دولة قطر في الوساطة بـين الفرقـاء اللبنـانيين، واستطاعت بذلك نزع فتيل الحرب الأهلية التي كادت على وشك الانفجـار، وقـد لعبت الدوحة بذكاء وحنكة الدور البارز فيها وخاصة عندما تحركت من القاهرة بوفد وزاري عربي بقيادة قطرية[1].

ب. الوساطة القطرية في دارفور:

في مارس 2003م اندلع الصراع في دارفور، حيـث هاجمـت جماعـات لمتمردين مواقع الحكومة السودانية احتجاجاً على التهميش الاقتصـادي والسياسـي للمنطقة، ونفذت قوات الحكومة وميليشيا " الجنجويد " بدورها هجمات مضادة ضـد هولاء الجماعات المتمردة، الامر الذي أدى الى نشوب صراع بين الطرفين أدى الى وفاة ما بين 200-300 الف شخص[2]. وكانت قطر، لما تملكه من هويـة محايـدة وقدرة مؤثرة هي الطرف العربي الذي كان يمكن أن تنظر اليه الاطراف السـودانية بوصفة الأكثر توازناً للتوسط لتسوية أزمات السودان، والأوفر حظاً لانجاز مهمـة التسوية بنجاح[3].

في الواقع، كان توسط قطر في نزاع يمس بشكل مباشـر الأمـن القـومي المصري والافريقي أمراً غير متوقع من البعض، لكن اللافت للنظر هـو أن تلقـى المبادرة القطرية قبولاً من أطراف النزاع وهو بحد ذاتة الامر الذي عجـزت عنـه أطراف مجاورة مثل: مصر وليبيا وتشاد، وتوجت بعد ذلك الجهـود الدبلوماسـية القطرية في دارفور بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار في الدوحة بتـاريخ 17 فبراير 2010م، كذلك قررت دولة قطر الاشتراك بملياري دولار في صندوق إعادة بناء السودان[4].

---

[1] - القاضي، صالح، قطر وسيط الملفات الصعبة، صحيفة العرب، 25 مايو 2008؛ عبد الواحد، دور السياسة االخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية، ص121.

[2] - Barakat OP. CIT. p 19.

[3] - هارون، محمد، تسوية ازمة دارفور الدور القطري، مجلة الصحافة، 29/12/ 2011.

[4] - عبد الواحد، دور السياسة االخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية، ص122.

ج. **الوساطة القطرية في اليمن:**

جاءت المبادرة القطرية للوساطة في اليمن بين الحكومة اليمنية من جهة وبين الجماعات الحوثية من جهة أخرى، وذلك كجزء من استراتيجية قطر الأوسع؛ لحل النزاعات والتي شملت لبنان وفلسطين والسودان، وبدأت الجهود القطرية خلال زيارة أمير قطر الى اليمن في مايو 2007م حيث أرسل الامير فريقاً من وزارة الخارجية الى صعدة، ونتج عن ذلك اعلان مشترك لوقف اطلاق النار، غير أن ذلك لم يصمد طويلاً. حيث التقى الطرفان بعد ذلك لتوقيع اتفاق الدوحة مع تعهد الدوحة بتمويل إعادة الإعمار في صعدة دون أي تفاصيل معلنه[1].

وعلى الرغم من تقدم الجهود القطريه في الوساطه، فإن الأتفاق في الدوحه قد باء بالفشل وذلك لعدة أسباب منها: عدم إحتواء الأتفاق على أي تفاصيل في شأن كيفية إعادة إعمار صعده، ثم إستياء المملكة العربية السعودية من التدخل القطري، إضافة إلى شكوك الحكومه اليمنيه من أن الوساطه القطريه حدت بالحوثيين إلى الأعتقاد بإنهم على قدم المساواه مع الدوله، لذا إنهار الأتفاق بين الطرفين، لكن لا تزال مبادئهُ تشكل الأساس المرجح لأي تسويه في المستقبل[2].

د. **العدوان الإسرائيلي على غزة:**

في الواقع، شكل العدوان الإسرائيلي على غزة ما بين(ديسمبر 2008م وكانون الأول – يناير 2009م)، والذي أطلقت عليه تل أبيب عملية " الرصاص المسكوب " منعطفاً حاسماً في الصراع العربي – الأسرائيلي، إذ لأول مره تقف بعض الأنظمه العربيه متفرجه على المذابح وماكنة التدمير الإسرائيليه وهي تحصد سكان القطاع وتحيل منازلهم إلى أكوام من الحجاره، لا بل وصل الأمر إلى أن بعض الأجهزة الأمنيه لعدد من الدول العربيه قدمت المعلومات اللوجستيه عن حركة حماس وقيادتها. وأمام هذا العجز والتخاذل العربي في وقف المجازر التي إرتكبتها إسرائيل، وكما حصل في حرب 2006م فسح المجال لتدخل قوة إقليميه للجوار

---

(1) - مجموعة الازمات الدولية، 2009م، ص23.

(2) - بوتشيك، 2010م، ص 14.

العربي[1]، ودولاً أخرى بعيده جداً مثل فنزويلا وبوليفيا، لتأخذ زمام الأمور وتقف مدافعه عن الشعب الفلسطيني في غزة ومندده بالعدوان الإسرائيلي الذي إستمر أكثر من أربعين يوماً[2].

ووسط هذا التخاذل العربي، جاء الجهد الدبلوماسي والسياسي القطري الذي تركز أولاً وقبل كل شيء على إعادة توحيد الصف العربي، ورأب الصدع، وإبراز دور عربي مكملاً للمسارات السياسيه والدبلوماسيه التي إنطلقت من محاور عدة بغية وقف ماكنة الإباده الإسرائيليه ضد سكان غزة.

ومن هنا كانت الدعوه القطريه؛ لإنعقاد مؤتمر قمة طارئه عربيه في الدوحه للخروج بموقف عربي موحد؛ لوقف العدوان الإسرائيلي ورفع الحصار وسياسات التجويع عن سكان غزة. إلا أن هذه الدعوة واجهت معارضة عدد من ألأنظمه العربيه التي رفضت حضورها، وأعطت المسوغات الكافية لإسرائيل في تنفيذ أهدافها العسكريه والسياسيه بالتحديد، ومن بينها القضاء على البنى العسكريه والبيئه السياسيه لحركة حماس في القطاع وتدمير بنيتها التحتيه، وهو في الواقع الهدف المعلن لكل من عارض إنعقاد القمه التي عقدت في الدوحه في (16 كانون الثاني / يناير2009م)، بدون أن يكتمل نصابها القانوني وسط إعتراض قوي من السعوديه ومصر، فقد أصرت القاهره فيما بعد على إستبعاد قطر من القمه الرباعيه التي إنعقدت في الرياض في(الحادي عشر من أذّار – مارس 2009م)[3].

ومن جهة أخرى، فإن ألأهداف التي إنطلقت من خلالها عملية الرصاص المسكوب قد جاءت بنتائجها العكسيه، وعززت من مكانة حماس السياسيه، الأمر الذي جعل الدوحة تقنع باريس بالتفاوض مع حماس واي تجاهل لها إضرار بالقضيه الفلسطينيه وغلق ألابواب نحو السلام الشامل. ومن هنا، فقد بادر الرئيس الفرنسي

---

(1) - نور الدين، محمد، تركيا العدوان على غزة: تسأولات وإيجابات، مجلة شؤون الأوسط، العدد 131 شتاء 2009م، ص 57.

(2) - أبو هدية، أحمد، التقريق الإسرائيلي: 3/1 – 2009/7/1م، مجلة شؤون الأوسط العدد 133 / 2009م، ص167.

(3) - عبد الواحد، دور السياسة االخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية، ص126.

(ساركوزي) إلى نقل رساله إلى قيادة حركة حماس بواسطة القناة القطريـــه تتعلـــق بالجندي الأسير الأسرائيلي (جيلعاط شاليط)، وضروره قيـــام المصـــالحه وتوحيـــد الموقف الفلسطيني[1].

ومن خلال السياق السابق، يتضح بإن نجاح الدور القطري في حل كثيراً من ألأزمات الأقليميه جاء من خلال العوامل التاليه:

1. التوافق بين الإرادات الاقليميه والدوليه وخاصه الأمريكيه على القضيه التـــي تقوم قطر بدور الوساطه فيها، ومن هنا، كان التميز القطري يرتكـــز علـــى أختيار القضايا التي تتوافق مع ألارادات والخرائط الأقليميه والدوليه بشإنها.
2. وقوف قطر على مسافه واحده من مختلف الفُرقاء السياســيين والمـــذهبيين وإحتفاظها بعلاقات جيده مع كل اللاعبين داخل الدوله محل الوساطه.
3. انحصار مصلحة قطر في إنجاح عملية الوسطه ذاتها، ولعل ما ســـاهم فـــي نجاحها هو دخولها بعد محاولات دول لها مصلحه مع هـــذا الطـــرف أو ذاك ومن ثم تنحاز ولا يمكن أن يكون تدخلها مشروعاً للحل رغم قدرتها الهائلـــه وزنها الكبير[2].
4. فعالية الدبلوماسيه القطريه ونشاطها ومتانة علاقاتها بالدول الأقليميه، وعـــدم جمودها وتمسكها بقواعد بروتوكوليه جامده[3].
5. إمتلاك قطر لسلة ماليه تساهم في إطفاء نار النزاعات.
6. تولد القناعه لدى قطر بأن الوساطات الفرديه أفضل مـــن الجماعيـــه التـــي تتجاذبها محاور ومواقف متناقضه[4].

---

[1] - عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية، ص126.

[2] - عبد الكريم، عمرو، قطر والدور الاقليمي، صحيفة المصريون، 2009/12/7م.

[3] - حسين، طه، لماذا نجح الحوار في قطر ؟، صحيفة الشرق، ملحق خاص بعنوان اتفاقية الدوحة، الدوحة، 22 مايو 2008، ص3.

[4] - Barakat OP. CIT . p 14

2. المستوى المرتفع من الأنخراط في الشؤون الدوليه:

ربما كانت أبرز سمه من سمات السياسة الخارجية القطرية: هو المستوى المرتفع من الأنخراط في الشؤون الدوليه، وعلى عكس سمة النظرة الضيقة عن قضايا السياسة الخارجية للدول الصغيرة لم يقتصر سلوك قطر الخارجي على حدودها الجغرافيه بل، تعداهُ إلى أبعد من ذلك، وربما يرجع هذا لأمكانياتها الأقتصاديه الكبيره التي تمكنها من الأنفاق على تكاليف العمل الدبلوماسي، لكنها تبقى أقل إنخراطاً في المجال العسكري وذلك؛ لضعف قدراتها العسكريه[1].

تتمتع قطر بشبكة علاقات واسعة مع اللاعبين الرئيسيين في العالم العربي، فمن ناحية لا تنتمي قطر لمجموعة الأستقرار التي تضم الملكيات المحافظه وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، أو محور المقاومه الذي يضم إيران وحلفائها السوريين واللبنانيين، كما إحتفظت قطر إلى وقت ليس بالبعيد بعلاقات صداقه مع دول الجانبين، ومن ناحية ثانية تعد قطر حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة، وتستضيف أكبر قاعدة جوية أمريكية في المنطقه.

وحرصت قطر على العمل من خلال المنظمات الدوليه وتنشيط عضويتها فيها، فقد حصلت على أحد المقاعد الأربعه المخصصة للقارة الأسيوية للمجلس الأقتصادي والأجتماعي التابع للأمم المتحده في عام 2001م، وتسلمت رئاسة منظمة المؤتمر الأسلامي من (2000 – 2003م)، كما تم إختيارها عضواً في اللجنة الإعلاميه التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير 2004م، كذلك تم إنتخابها عضواً غير دائم في مجلس الأمن لفترة عامين(2000، 2007م)، ناهيك أنها على الصعيد الخليجي، قد ساهمت في تأسيس مجلس التعاون لدول االخليج العربيه منذ عام 1981م، كما أنضمت عام 1994م للأتفاقيه العامه للتجاره (الجات) التي حلت محلها فيما بعد منظمة التجاره العالميه وقد إستضافت المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في نوفمبر من عام 2001م[2].

---

[1] - البزاز، محمد، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، دراسة غير منشورة، كلية الحقوق، مكناس، 2009م، ص17.

[2] - وزارة الخارجية القطريه، 2012م.

وفي اكتوبر 2012م قررت المنظمة الفرانكفونية قبول عضـــوية قطـــر، ممـــا فاجىء عدداً من المراقبين من باب: أن قطر لا تربطها صلات تاريخية بالمنظومـــة الثقافية الفرنسية، ومارست قطر من أجل قبولها عضواً في المنظمة ضغوطاً علـــى دول افريقية، كما عدَ محللون دخول قطر للمنظمة الفرانكفونية بمثابة مكافـــأة مـــن أدارة الرئيس الفرنسي (هولاند)على الهجمة الاستثمارية القطرية بفرنسا فـــي ظـــل أزمه اقتصادية تهز الاتحاد الاوروبي وتهدد الاقتصاد الفرنسي[1].

ويبدو أن الانخراط القطري الكبير في الشؤون الاقليمية قد نظر الكثيرون اليه بشك، فكثيرين يصفونه بسياسة اللعب بالنار، فهو أما أن ينضج مشروعها الاقليمـــي مـــن جهة او يعود عليها بعواقب وخيمة[2].

3. سياسة قطرية خارجية أكثر استقلالاً عن دول مجلس التعاون الخليجي:

في ضوء تجانس مجموعة الدول الخليجية الست في أطار مجلس التعـــاون، فإن هناك مجموعة من العوامل الحاكمة للتوجهات الثابتة والتوجهات الجماعية تتنوع بين الثابتة والمتغيرة، وقطر كدولة خليجية ضمن النظام الاقليمي، لا تخـــرج عـــن ثوابت البيئة الخليجية مثل: الموقع والسمات الاجتماعية والقدرات العسكرية[3]، لكن قطر بدورها، جعلت من أولويات سياستها الخارجية أن تنأي بسياستها عن أي نفوذ خارجي من الدول المحورية في الشرق الاوســـط والخـــروج مـــن دائـــرة التـــأثير السعودي، هذا وقد اتاحت العلاقات المتميزة لقطر مع الولايات المتحدة، بأن تقـــول قطر: أنها تتبنى السياسات التي تراها منسجمة مع مصالحها العليا[4].

قادت هذه الاستقلالية قطر؛ للعب أدوار الوساطة في كثيراً من البلدان، كمـــا قادتها من منطلق آخر الى موقف مميز تمثل بعقد قمة طارئه عربية لمناقشة العدوان الاسرائيلي على غزة عام 2009م رغم معارضة كل من مصر والسعودية، كـــذلك اتخذت قطر موقفاً مستقلاً عن دول الخليج إزاء البرنامج النـــووي الايرانـــي الـــذي

---

(1) - انضمام قطر للمنظمة الفرانكفونية، صحيفة العرب، العدد 9076، 2012/10/15م.

(2) - عبد الكريم، قطر والدور الاقليمي،ص16.

(3) - خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص216.

(4) - عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية، ص119.

جعلته الادارة الامريكية الخطر الاستراتيجي المهدد للامن القومي العربـــي، وقـــال الشيخ حمد بن جاسم (رئيس الوزراء القطري):" بأن موقف بـــلاده مـــن البرنـــامج النووي الايراني هو ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية استناداً الـــى الاحكـــام والمعايير في الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

في الواقع، استقلال دولة قطر في كثير من سلوكياتها الخارجية يراه الـــبعض جامعاً لكثير من التناقضات والتساؤلات حول كيفية أن تكون قطر أول بلد خليجـــي يقيم علاقات علنية مع أسرائيل؟ وفي نفس الوقت تتضامن مع لبنـــان فـــي حـــرب 2006م فتشارك في إعادة اعمار الجنوب، كذلك تحالف قطر مع النظام الســـوري، وفكفكة جدار العزله من حوله من عام (2005م الى عام 2009م) ثم انقلابها علـــى هذا التحالف والدعوة لاسقاطه بالقوة العسكرية ابتداءً من العام 2011م[2].

هذا ويمكن القول، بإن قطر تسعى لأن تكون لديها المرونة في قراراتها، بحيث تكون مستقلة عن القرار الخليجي أو حتى مجرد انسجامها معه تبعاً لمصالحها مـــن جهـــه وتبعاً للقضية التي يتخذ بشأنها القرار من جهه اخرى.

4. تأثير السياسة القطرية بالتصورات والدوافع الشخصية للقيادة القطرية:

على الرغم من وجود تقدم كبير في مجال الاستشارات ومراكز الابحاث، ألا أنه يصعب تفسير السياسة الخارجية بمعزل عن المعتقدات والتصـــورات والـــدوافع الشخصية للقيادة القطرية، حيث نلاحظ توجيهات الأمير ونشاط رئيس الوزراء فـــي القرارات المتعلقة بالسلوك الخارجي[3].

وفي الواقع، يرجع الكثير من الباحثين الفضل في حضور السياسة القطرية الى أمير قطر وطموحه السياسي، والنشاط الدؤوب لرئيس مجلس الوزراء الشيخ حمـــد بـــن

---

[1] - هيرمان، رانير، مقابلة صحفية مع الشيخ حمد بن جاسم رئيس مجلس الوزراء القطري، الخارجية القطرية، 2012/8/16م.

[2] - اللباد، من الوساطة الى الربيع العربي، ص 18-20.

[3] - قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ص30.

جاسم الذي داب على تكثيف الاتصالات بالعالم الخارجي، وركز بذلك على توسيع العلاقات مع كافة الدول وفي مختلف المجالات[1].

5. الانحياز الى القضايا القومية العربية دون أثارت المشكلات:

يرى الدكتور عبد الستار، أنهُ من الملاحظ أن القيادة القطرية انحازت بصورة عامة للقضايا القومية العربية التي لا تأتي على الحكم بعداء من الشرق او الغرب، بمعنى آخر أن الانحياز القطري بقي حذراً جداً بحيث لا يثير أمريكا والدول الاوروبية من جهه ولا يثير ايران او حتى دول الجوار، كما بدأ بصورة البعد الانساني أكثر منه في الابعاد الاخرى، وربما كان هذا أكثر وضوحاً قبيل الربيع العربي، وجاءت ادوار الوساطة التي ادتها قطر في نظر البعض بما لا يتعارض مع المصالح الامريكية والغربية في المنطقة.

وعليه، تجدر الاشارة هنا الى اعتماد قطر على أدوات واساليب القوة الناعمة من خلال توظيف أدوات الاقناع والاستماله بعيداً عن أساليب الضغط والترهيب في ادارة العلاقات الخارجية[2].

6. الاهتمام بالاعلام لتحقيق اهداف السياسة الخارجية القطرية:

في الواقع، تعتمد دولة قطر على الاعلام كإحدى أدوات القوة الجديدة في ممارسة دورها في المنطقة، حيث لعب التطور السريع لقناة الجزيرة التي تعد العنوان الأبرز عند الحديث عن الاعلام القطري، لتنتقل بدورها من مجرد قناة اخبارية عربية الى شبكة إعلامية دولية ناطقة بلغات متعددة، تلعب دوراً مهماً في تعزيز دور قطر ومكانتها[3].

وبلا شك، بدأت الجزيرة أداة فاعلة لدعم قطر، حيث كشفت صحيفة (الغارديان) ضمن وثائق دبلوماسية أمريكية كشفها موقع (ويكليكس). أن الولايات

---

[1] - وزارة الخارجية القطرية، 2012م

[2] - التميمي، الدبلوماسية العامة وتموين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص78.

[3] - القطارنة، حاله خاصة كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليمية، ص 3.

المتحدة تعتقد أن قطر تستخدم قناة الجزيرة كورقة مساومة في مفاوضات السياسة الخارجية للمساعدة في دفع جدول اعمالها على المسرح الدولي[1].

7. غلبة الطابع البراغماتي على السياسة الخارجية القطرية:

تدور اسئلة كثيرة جداً حول دور قطر على الساحة العربية، ومن الصعب أن يجد المرء إجابة شافيه ومقنعة، فيما قد يظن المرء أنها سمة قطر السياسية ولا يلبث أن يتبدل هذا الظن بآخر وذلك تبعاً لموقف سياسي جديد يصدر عن الامارة، لكن المحلل السياسي لدى اذاعة (مونتو كارلو) الدولية خطار أبو دياب "يرى في دور قطر مرونه زائدة وكبيرة من حيث قدرتها على حوار كل الاطراف"، فعندما حدثت الحرب في لبنان وغزة كان لقطر مواقف قوية ومشرفة، وهي التي كان لها علاقة تجارية مع اسرائيل، كا سعت نحو اقامة علاقات جيدة مع ايران، وحتى على صعيد علاقاتها خارج المنطقة فان قطر تحمي نفسها بشبكة علاقات مميزة مع الولايات المتحدة وكذلك مع فرنسا، وعبر هذا تحاول أن تلعب دور سياسي في المنطقة من خلال ما تملكهُ من علاقات مكينة ومميزة مع كثيراً من دول العالم[2].

هذا وترى الباحثة (ايمان رجب) " أن مواقف قطر التي فيها قدر كبير من التناقض تجاه قضايا محددة، مثل دعمها القضية الفلسطينية، واستضافتها العديد من قيادات حركة حماس، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعلاقات جيدة مع أسرائيل، في مخالفة لموقف مجلس التعاون الذي هي بدورها عضواً فيه، من مسألة التطبيع مع اسرائيل تفسر جميعاً بغلبة الطابع البراغماتي لدى السياسة الخارجية القطرية"[3].

---

[1] - التميمي، الدبلوماسية العامة وتموين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص84.

[2] - ابو دياب، خطار، برنامج اذاعي " نافذه على العالم " سياسة قطر الخارجية برغماتية ام مغامرة، حوار كمال طرابية، اذاعة مونت كارلو الدولية، 2012/10/11م.

[3] - رجب، كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية ؟، ص1.

وفي الواقع، فأن الادراك البراغماتي دفع قطر الى تبني سياسات متوازنة وغير عدائية، مما عوضها عن الكثير من عوامل ضعفها من منظار معايير القوة الاقليمية[1].

8. التأكيد على المبادىء الدولية والقانون الدولي:

ساهمت قطر في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي اسيا وأفريقيا إضافة الى اسهاماتها في صناديق التنمية الاقليمية والدولية المختلفة، كما قدمت مساعدات لدول عربية وإسلامية تضررت من الكوارث، ناهيك على انها سعت جاهدة في معالجة مشاكل الفقر في عدة دول من خلال جهود دبلوماسية وسياسية وانسانية[2].

كذلك أكدت قطر على ضرورة التمسك بالتعايش السلمي والتعاون على الصعيد الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة طبقاً لقواعد الشرعية الدولية، كما تركز على قيم التسامح والعدالة والانفتاح والتفاعل بين الشعوب والثقافات والحضارات بما ينبغي لها من احترام حقوق الانسان وعدم التميز بين الافراد على اساس العرق او الجنس او اللون او حتى الدين. وأن قطر تتمسك بقوة بضرورة تسوية المنازعات بالطرق السلمية طبقاً لما يقررهُ القانون الدولي، ناهيك على أنها كانت دوماً تسعى الى نبذ اللجوء الى استخدام القوة وسواها من أساليب الضغط والاكراه، وعلى هذا الأساس تدعو قطر إلى تعزيز مكانة ودور الامم المتحدة في العلاقات الدولية، بأعتبارها المحفل العالمي الوحيد الذي يجسد ميثاقها الشرعية الدولية التي تحكم سلوك الدول[3].

ومن جهة اخرى، يعمل عدد من المؤسسات الاغاثية القطرية في مجال خدمة الانسانية واغاثة المنكوبين، ومنها (على سبيل الميثال لا الحصر): مؤسسة ايادي الخير نحو اسيا، وجمعية عيد الخيرية، وجمعية قطر الخيرية، وقد أطلقت قطر عدداً

---

(1) - عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية، ص120.

(2) - البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، ص23.

(3) - وزارة الخارجية القطرية، 2008م.

من المبادرات الانسانية مثل مبادرة " هوب فور" وههي عبارة عن قوة انسانية تنتشر في المناطق المنكوب، كما تنتشر قوات حفـظ السـلام فـي منـاطق الصـراعات المسلحة[1].

9. **السبق والجرأة واستغلال الفرص من قبل دولة قطر**:

تتميز الدبلوماسية القطرية بالسبق والجرأة، حيث كانت دولة قطر أول دولـة خليجية تقيم علاقات تجارية علنية مع أسرائيل، فيما وصفت هذه العلاقات بالجريئة، هذا وقد اسند كثيرون من المحللين والسياسيين إلى أن قطر قد استمدت جرأتها مـن الولايات المتحدة الامريكية[2]، كما كان لقطر دور جريء في دعوة أيران للانضمام لمجلس التعاون الخليجي، ومع اندلاع أحداث الربيع العربي كانت قطـر أول دولـة تبارك الثورة في تونس وكذلك في مصر، كما كانت قطر أول دولة سحبت سـفيرها من دمشق وقبل أي دولة وانسحبت من المبادرة الخليجية بعد اقتناعها بأن الـرئيس اليمني يماطل بشكل واضح[3].

ومؤخراً كان لأمير قطر فضل السبق في تعبيد الطريق العربيـة الرسـمية؛ لكسر الحصار عن غزة[4].

4.2.1 **أستراتيجيات السياسة الخارجية القطرية**:

تثير السياسات الاستراتيجية التي تنتهجها دولة قطر منذ عام 1995م الاهتمام من جوانب متعددة، فقد وفقت الدولة في تطوير جملة من السياسات لمجالات مختلفة من أجل تأمين دعم القوى الكبرى من جهه، كما نفذت استراتيجيات انمائية حقيقيـة

---

(1) - التميمي، الدبلوماسية العامة وتموين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص99.

(2) - ابو الرب، محمد، الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب، القدس، دار ابو غوش للنشر، 2010م، ص182.

(3) - التميمي، الدبلوماسية العامة وتموين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ص77.

(4) - بسيسو، مؤمن، قطر حين تسد عجز الامة، الجزيرة، 2013/4/5م.

في الرؤية على المستوى الدولي من جهة أخرى، ومن هنا، سلكت قطر في توظيف ذلك مجموعة من الاستراتيجيات اذكر منها: (على سبيل المثال لا الحصر):

أ. أستراتيجية التحالفات مع القوى الكبرى والمتوسطة:

لقد تبنت دولة قطر استراتيجية التحالفات مع القوى الكبرى وكذلك المتوسطة منها، فشكلتا فيما يتعلق بهذه الاستراتيجية مجموعة من التحالفات تمثلت ب:

1. الحليف الأوثق الولايات المتحدة الامريكية: فبعد هجمات 11 من سبتمبر /أيلول 2001م، لم يعد حبل الود موصولاً بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية، وعلية فقد تمت دعوة الامريكيين الى مغادرة البلاد واخلاء قاعدة الامير سلطان العسكرية قرب الرياض، التي بدورها كانت تحتضن نشاطاتهم في المنطقة منذ عام 1991م والى غاية عام 2002م، حيث شكلت تلك القاعدة منطلقاً لعدد من المهام والتي كان من بينها مراقبة جنوب العراق وقصف افغانستان[1]. كما تبين أيضاً أن عدداً من العمليات الجوية في الحرب الحرب الاخيرة على العراق عام 2003م تم تنسيقها وأطلاقها من الاراضي السعودية[2]. مع أن موقف المملكة العربية السعودية الرسمي كان مناهضاً لهذه الحرب، كذلك كانت ترفض رسمياً قصف أفغانستان من أراضيها، وبعد أسابيع من انتهاء الحرب على العراق يوم 9 من ابريل/نيسان 2003م، أعلن وزير الدفاع الامريكي(رونالد رامسفيد) أنسحاب القوات الامريكية من الاراضي السعودية.

ولم تكن دولة قطر تنتظر أكثر من هذا، فقد انفقت زهاء مليار دولار؛ لاستصلاح قاعدة "العديد" وتحفيز القوات الامريكية على الاقامة في البلاد[3].

هذا وبفضل مدرجها الذي يبلغ طوله 4500 متر وهو أكبر مدرج في المنطقة، باتت قاعدة العديد في دولة قطر واحدة من أكبر حاملات الطائرات

---

[1] - راي، ميلان، الحرب على العراق: نظام لم يتغير، الحوار الثقافي، بيروت، 2005م، ص123.

[2] - راي، الحرب على العراق: نظام لم يتغير، ص 124.

[3] - Barah Mikail." le paradoxe Diplomatique du Qatar comme Moyen dacces a la Consecration ". in Ternationale Et Strategigne 69. 2008. P 37.

الامريكية، وقد وجد الشيخ حمد بن خليفه آل ثاني عندما أصبح أميراً للبلاد صـــيغة للاتفاق مع الاميركيين بشأن وجودهم العسكري على الأراضي القطرية، وقد كـــان الاميركيون أول من اعترف بأمير قطر أميراً جديـــداً للدولـــه فـــي عـــام 1995م، وبدورها وقعت الولايات المتحدة مع دولة قطر اتفاقاً للتعاون في مجال الدفاع عـــام 1992م، ثم تبعه بعد ذلك اتفاق آخر للدفاع أبرم في عام 1996م.

ويكمن الجانب الأبرز من استراتيجية الانتشار التوسعي لدولة قطر في اقامة علاقة مميزة مع واشنطن، ويجسد ذلك الدور المتصاعد للدولة فـــي تشـــكيل القـــوة العسكرية الاقليمية الاميركية، واليوم لا تحتضن قطر فقط مركز القيادة الامريكيـــة " سنتكوم " أهم مركز للقيادة العسكرية الامريكية في الشرق الاوسط، بـــل أختارتهـــا وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغو) لتحل محل قاعـــدة الاميـــر ســـلطان العســـكرية السعودية، التي أعلن عن اغلاقها في نهاية ابريل/ نيسان عام 2003م، هذا ويعـــود التعاون الوثيق بين دولة قطر والولايات المتحدة الى عام 1996م، وهو العام الـــذي تم فيه أبرام اتفاقية الدفاع بينهما،وكذلك تم توسيع مدرجها عـــام 2000م ليصـــبح واحداً من أكبر المدارج في العالم، وقد كان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أول قائـــد عربي يزور الولايات المتحدة بعد هجمات 11 من سبتمبر / ايلول 2001م، وذلـــك لتقديم واجب العزاء الى الرئيس الامريكي انذاك جورج بوش.

كذلك تحرص قطر على تأدية دور طلائعي في اصلاح نظامهـــا التعليمـــي، وهو ما أصرت علية الولايات المتحدة الامريكية على طلبه من جميع حلفائها العرب في الخليج وعلى رأسها دولة قطر وخاصة بعد احـــداث 11 مـــن ســـبتمبر/ايلـــول 2001م، وقد دشنت الدوحه في أكتوبر/تشرين الاول من عام 2003م وسط زخـــم اعلامي كبير المدينة التعليمية، التي تضم فروعاً من عدة جامعات أمريكية، وتطمح الى تأهيل النخب الجديدة في الخليج والوطن العربي، وقد أقامت دولة قطـــر كـــذلك علاقات مع الفاتيكان في اواخر عام 2002م وفتحت أول كنيسة على أراضيها عـــام 2008م[1].

---

[1] - صحيفة الشرق القطرية، مقال، 12 مارس /اذار 2008م.

ومن الواضح، أن العلاقة بالامريكيين ليست علاقة مميزة في منطقة الخلــيج ولا حتى في الشرق الاوسط عموماً، لكن قطر كانت مثــالاً للآصــالة والصــراحة والشفافية في أدارة هذه العلاقة.

ومن هنا، فان التقارب الاستراتيجي القطري مع الولايات المتحدة الامريكيــة مهما كان حقيقياً لا تمليه العاطفة، بل يقتضيه العقل، فقطر ترى نفسها بلداً صــغيراً وغنياً وفي نفس الوقت هشاً، فهي محصورة داخل مثلث ملتهب وخطير، أضــلاعه المملكة العربية السعودية وأيران والعراق، وعليه رأى حكام قطر أنهم بحاجه الــى الولايات المتحدة الامريكية لأمنِهم، فقد كانت قطر تطالب بحضور عسكري أميركي على أراضيها قبل حرب العراق، لأن الأمر بالنسبة اليها يشكل ضماناً مطلقاً لأمنها، خاصة لمواجهة أي اعتداء عليها من قبل أي من جيرانها. فدولة قطر تتوجس خيفه من مطامع جيرانها، ولا سيما بعد اشتباك قواتها مع قوات حرس الحدود الســعودية في عام 1992م، حيث بقيت العلاقات الدبلوماسية باردة الى حد كبير بين الــدولتين حتى عام 2007م.

2. الحليف الفرنسي:

ليس التحالف حكراً على الولايات المتحدة الامريكية، فقطر تربطها بفرنســا اتفاقات دفاع أبرمتها في عقد التسعينيات، وتتعلق الاتفاقية الأولى التي وقعــت فــي الأول من أغسطس/اب 1994م بالتعاون في مجال الدفاع، أما الثانية: فقد وقعت في الدوحه في 24 أكتوبر/تشرين الاول 1998م، وترتبط بالاجراءات التطبيقية للتعاون في مجال الدفاع، هذا وفي يناير/كانون الثاني 2008م أعلــن الــرئيس الفرنســي السابق(نيكولا ساركوزي) خلال جولة في الشرق الاوسط عن اقامة فرع من مدرسة " سانت سير "(Saint-Cyr) العسكرية العريقة في دولة قطر؛ لتأهيل نخب الــبلاد العسكرية في المستقبل.

ب. أستراتيجية حسن الجوار:

سعت دولة قطر الى تحسين علاقاتها مع دول الجوار، وذلك على الرغم مما تملك تلك العلاقات من توترات طيلة عقود من الزمن، فلقد بات من الممكــن بنــاء جسر بين دولة قطر من جهه وبين مملكة البحرين من جهة أخرى، وهكذا ســيربط

بين هذين البلدين جسر يمتد لمسافة 40 كيلو متراً[1]، وذلك بعد نزاع حدودي بينهما استمر لوقت طويل، وقد نشب هذا النزاع الحدودي حول أراض متنازع عليها، لا سيما منطقتي الزبارة شمال غربي قطر وجزر حوار، حيث كان الرهان كبيراً، إذ فضلاً عن رمزية اكمال الوحدة الترابية، يتعلق الامر بالسيطرة على مناطق بحرية من المحتمل ان تكون غنية بموارد الطاقة (الهيدروكربونية).

بينما كانت البحرين ترغب في حل هذا النزاع في اطار مجلس التعاون الخليجي، بادرت قطر الى طرحهِ أمام محكمة العدل الدولية، التي أعلنت بدورها أختصاصها في القضية عام 1995م، وفي 16 من مارس/اذار 2001م أصدرت المحكمة الدولية حكماً يمنع السيادة على جزر حوار للبحرين[2]وعلى منطقة الزبارة لقطر، وقد رضي الطرفان بهذا الحكم الذي وضع حداً لنزاع طويل.

من جهة اخرى، فقد وقع اشتباك دموي بتاريخ 30 من سبتمبر/ايلول 1992م في نقطة حدودية بين القوات السعودية والقطرية، فالحدود بين البلدين لم ترسم قط، وذلك على الرغم من أنه تم تحديدها باتفاق بين الطرفين أبرم بتاريخ 4 من ديسمبر/كانون الاول 1965م، وفضلاً عن الضرورة النسبية للاقتتال، احتجت قطر بقوة على ما وصفته بالعدوان، ولم يكن الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني ولياً للعهد حينئذ ببعيد عن زخم تلك الاحتجاجات، وكانت تلك هي نقطة البداية لعقد طويل من علاقات التوتر بين الجارين. وفي 21 مارس/اذار 2001م تم توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين؛ ليضع نهاية لنزاع استمر خمساً وثلاثين سنة.

ومن هنا، يبدو أن هاتين الاستراتيجيتين (استراتيجية التحالف واستراتيجية حسن الجوار) على الرغم من أهميتهما، فأنهما تخدمان استراتيجية ثالثة تشكل بحد ذاتها صميم سياسة الانفتاح الخاصة بدولة قطر، ونعني بذلك (استراتيجية بناء الصورة الذهنية للدولة)، التي وضعت؛ لترقية صورة قطر خارجياً.

---

(1) - Qatar."Maggasine de lambassade du Qatar aParis". Printemps 2009.

(2) - صدر حكم تحديد الحدود البحرية والقضايا الترابية بين قطر والبحرين يوم 16 من مارس/اذار 2001م، وهو حكم نهائي غير قابل للطعن، والزامي بالنسبة للطرفين، ص115

ج. **أستراتيجية بناء الصورة الذهنية لدولة قطر:**

أستطاعت دولة قطر أن تعتمد استراتيجية جديدة، هي استراتيجية الصورة الذهنية ووفقت الى حداً كبير في تنفيذها. وهنا يقصد بها الاسم والشعار والروابط والمنتجات المرتبطة بالمؤسسة او الدولة، التي بدورها ومن خلالها تتشكل الصورة الذهنية للدولة[1].

كما أن هناك عوامل يمكن أن تؤثر في الصورة الذهنية للدولة، ويتعلق الامر بسكان الدولة وثقافتها وتاريخها ومنتجاتها الشهيرة، بل يتعدى ذلك الى مستوى تنميتها أيضاً[2]، ويمكن لدولة ما أن تترك هذه العوامل تؤثر في صورتها، كما يمكنها أن تبادر الى تحويل هذه العوامل الى رافعات تخصص.

وإدراك صورة الدولة الذهنية عادةً يتم في عمر مبكر للدولة، وذلك من خلال المدرسة ووسائل الاعلام والاسعار، لهذا فالصورة الذهنية هو موضوع استراتيجي يفهم على انه الفكرة التي يكونها العالم الخارجي عن الدولة، وتطبق استراتيجية صورة العلامة التجارية على كيانات سياسية، وعلى الدول هو بحد ذاته امراً حديثاً نسبياً، وتشتهر بعض الدول والمناطق بخصوصياتها المميزة وبعضها يتعهد هذه الخصوصية، وأحياناً ما يكون هناك بعض أوجه الشبه بين بعض الدول وبين علامات تجارية بعينها، وفي دول أخرى نلاحظ تأخراً في الوعي بأهمية اعتماد استراتيجية من هذا النوع.

وفي الواقع، تنطلق استراتيجية الصورة الذهنية للدولة من أهداف متعددة أهمها[3] :

---

(1) - James Twitchell.Brandad Nation: The Marketing of Megachurch. College Inc and Museum World. (New York: Simon@ Schuster Paper backs.2004.p197.

(2) - Aaker. Managing Brand Equilty. P126.

(3). عبدالله، جمال، السياسة لخارجية لدولة قطر 1995-2013، روافعها واستراتيجياتها، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، بيروت، 2014، ص232.

- جذب السياح: من منطلق انهم يشكلون ثروة حقيقية بالنسبة للدولة المستقبلة لهم، ناهيك على ان السياحة باتت تشكل واحدة من أكبر الصناعات العالمية ادراراً للدخل.
- زيادة صادرات الدولة: فالدولة التي تتمتع بصورة ذهنية جيدة تكون لها قدرة أكبر على غزو الاسواق وتنعكس صورتها على منتجاتها.
- جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة: وخاصة في بحر العولمة اكتسى الاقتصاد طابعاً تنافسياً أكثر فأكثر، مما يتطلب من الدول جذب الاستثمارات الاجنبية اليها، ولتحقيق هذا الهدف تعتمد الدول استراتيجية الصورة الذهنية.

ومن هذا المنطلق، اعتمدت دولة قطر استراتيجية لمكانة الصورة الذهنية تقوم على عدة رافعات متخصصة، وتتمحور استراتيجية دولة قطر الخاصة بمكانة الصورة الذهنية حول ست رافعات اساسية خدمت جميعها صورة الدولة وهي: الرافعة الاجتماعية والسياسية، والرافعة التعليمية، الرافعة الاعلامية، والرافعة الدبلوماسية، والرافعة الرياضية واخيراً الرافعة الرياضية.

وعليه، كان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني يحيط نفسه دائماً بعدد من المستشارين والمعاونين المقربين، ويمكن اعتبار زوجته الشيخة موزة بنت ناصر (سيدة البلاد الاولى) من بينهم، هذا وقد أطلقت وقادت الشيخة موزا سلسله من الاصلاحات لتطوير المجتمع القطري. وتتمتع دولة قطر اليوم بصورة جيدة لبلد عصري يعيش انتقالاً ديمقراطياً ويتسم مجتمعة بالانفتاح والتسامح والتعاطف، بل أن البلد يقدم بوصفة نموذجاً أجتماعياً وسياسياً تدعى دول المنطقة لان تحتذى به.

وفي المجال السياسي، أعتمد أمير قطر السابق(حمد بن خليفة ال ثاني) سلسلة من الاصلاحات تهدف بمجملها الى تطوير كافة مؤسسات الدولة، ومن هنا، اعتمدت الدولة في عهدهِ دستوراً تمت المصادقة عليه بأستفتاء شعبي عام يوم 28 من ابريل/نيسان 2003م، ضمن حريات التعبير والصحافة والنشر والتجمع، كذلك تضمن عدة اقتراحات للمجالس البلدية في البلاد منذ عام 1999م، والشيء المميز في ذلك هو مشاركة النساء فيه لاول مرة[1].

---

[1]) - جريدة الراية القطرية، الثلاثاء 2007/12/11م

ومنذ وصول الشيخ حمد بن خليفة الى السلطة عام 1995م، أصبحت النساء يتمتعن بحرية أكبر وبحقوق أكثر، لكن كل ما يتعلق بالعصرنة الاجتماعية للــبلاد، أي بترقية المرأة يعتبر داخلاً ضمن دائرة تأثير سيدة البلاد الاولى الشــيخة مــوزا، والتي تقف دون شك وراء دعم قرار منح النساء حق التصويت، وذلك مــن خـــلال دورها الحوري في المجتمع القطري، وكذلك تعيين سيدات قطر في مناصب ريادية في الدولة[1].

وعلى مستوى آخر، تحاول قطر أن تكون مختلفة عن جيرانها، فهي تســمح للنساء بقيادة السيارة، في وقت كانت المرأة تمنع من قيادتها في دول اخرى، وكذلك تضمن قطر حرية العبادة لمعتنقي الاديان الاخرى،حيــث رخصــت بنــاء كنيســة كاثوليكية على أراضيها أفتتحت بشكل رسمي عام 2008م وهي تسعى دائماً اى أن تكون صورتها مرتبطة بالبلد المتسامح.

ومن خلال السياق السابق، يتضح أن دولة قطر كانت على الدوام تسعى الى نقل الصورة الذهنية الرائعة لها من خلال ما تمارسهُ من سياسة حكيمة وفــذة فـــي تعاملها مع كثيراً من الامور وفي مختلف المجالات، فهي دوماً كانت تظهر بالصورة المتميزة والحقيقية لدولة صاحبة سيادة وكيان.

3.1 صناعة القرار السياسي في دولة قطر:

تختلف اليات صناعة القرار السياسي من بلد إلى آخر، كذلك من أقليم الـــى غيرهِ، فعندما يتم الحديث عن صناعة القرار السياسي في أحد البلدان العربية، فـــأن هذا يعني اننا نتحدث عن السلطة السياسية القائمة بالدرجة الأولى فـــي ذلـــك البلـــد حصراً، وهذا يعود بدورهِ الى أن آليات صناعة القرار السياسي في الدول العربية ما زالت بسيطة التركيب، فجعل السلطات تتركز في رأس السلطة.

أضحت دولة قطر في العقد المنصرم، تأخذ دورها كدولة طامحة لأخذ أدوار اقليمية مهمة ولا سيما في جوانب الجهد الدبلوماسي وبناء العلاقات المتوازنـــة مـــع دول المنطقة، في محاولة منها لتجاوز حجم الدولة الصغير، وبالتالي فأن معرفة بنية

[1] - البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، ص22-24.

النظام السياسي القطري بات مطلباً للمهتمين بالشأن الخليجي ومن ثم العربي، ومــن هذا المنطلق، جاء هذا المبحث لتسليط الضوء على اليات صناعة القرار السياسي في دولة قطر على الصعيدين الداخلي والخارجي مع استعراض مبسط للعوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي لهذه االدولة، ومن ثم بيان لدوائر صناعة القرار السياسي فيها.

1.3.1 العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي في دولة قطر:

أ. طبيعة نظام الحكم فيها:

نظام الحكم في دولة قطر أميري، حيث يعد الامير فيها رئيس الدولة، وتحكم دولة قطر أسرة آل ثاني[1]، ومن الجدير بالذكر أن النظام الاميري بات مــن أقــل أنظمة الحكم في العالم، فلم يعد في العالم سوى ستة دول تعمل بهذا النظام هي:(قطر والكويت والامارات العربية المتحدة وموناكو وندورا وليختنشتاين)[2].

يأتي اسم آل ثاني نسبة الى الشيخ ثاني بن محمد التميمي، ووهو والد الشيخ حمد بن ثاني الذي كان أول من حكم شبه الجزيرة القطرية خلال منتصــف القــرن التاسع عشر، فقد وصلت أسرة ال ثاني الى الدوحة عام 1848م بزعامة محمــد ال ثاني[3] نازحة من واحة بيرين الواقعة حالياً في المملكة العربية السعودية وعلى بعد 200كم جنوبي غربي قطر[4].

هذا وقد وقعت الامارة في الفترة الاولى لتأسيســها بــين ســيطرة الدولــة العثمانية ونفوذ البريطانيين الذين كانوا القوة المسيطرة على الخليج العربــي خــلال تلك الفترة، وبالتالي فان موقف قطر في تلك الحقبة يتمحــور بمــرحلتين: الاولــى

---

[1] - البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، ص112

[2] - جلود، ميثاق خيرالله، صناعة القرار السياسي في دولة قطر، الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2001م،ص2.

[3] - العربي، خالد، الخليج العربي في ماضيه وحاضرة: دراسة شاملة للخليج العربي، مطبعة الحافظ، بغداد، 1972م،ص142.

[4] - العربي، الخليج العربي في ماضيه وحاضرة: دراسة شاملة للخليج العربي، ص162.

أنحصرت ما بين عامي (1871-1893م)، ويمكن ان نسميها بفترة التردد السياسي لشيوخ قطر والسيطرة الأسمية للدولة العثمانية على قطر، أما المرحلة الثانية فتقع ما بين عامي (1893-1913م) والتي اتسمت بتحول ولاء أمير قطر لبريطانيا[1].

وفي الثاني من سبتمبر/ايلول 1971م أعلن عن قيام دولة قطر بعد فشل الاتحاد التساعي مع باقي امارات الساحل العماني[2]، وتم تأسيس أول مجلس وزراء في قطر كما تم تأسيس مجلس شورى جديد. وفي فبراير/شباط عام 1972م

---

(1) - في سنة 1889م بدأت الدولة االعثمانية بمشروع أقامة ادارة عثمانية للكمارك في قطر، مما يترتب عليه حرمان شيخ قطر جاسم بن ثاني (1878-1913م) من امتيازاته المالية، كذلك عينت الدولة العثمانية مساعداً ادارياً له.تبعتها بأجراءات ادارية سنة 1891م لتقوية قبضتها على قطر، مما جعل الشيخ جاسم يرفضها، فتحركت حملة عثمانية بقيادة محمد حافظ باشا سنة 1893م وبمساعدة شيخ الكويت محمد الصباح (1892-1896م) وعندما سمع الشيخ جاسم بالحملة ترك الدوحة لاخية محمد بن ثاني، وبعد فشل المفاوضات العثمانية معه اعتقل ومعه اثنا عشر من أعيان الدوحة فبدأت الثورة، وبعد عدة معارك مع جاسم بن ثاني أضطر محمد حافظ باشا الى التفاوض وبخاصة بعد تدخل بريطانيا، فطلب الشيخ جاسم بن ثاني من بريطانيا تجديد معاهدة 1868م بالشروط نفسها التي وقع عليها شيوخ الساحل المهادن. وبذلك فشلت الدولة العثمانية في أحكام سيطرتها على قطر.لمزيد من التفاصيل أنظر: عبدالعزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916م،ط1، المطبعة العصرية، الكويت، 1975م، ص146-150.

(2) - في الخامس والعشرين من تشرين الاول /اكتوبر عام 1969م انبثق اتحاد تساعي لامارات الخليج، انتخب الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيساً له ولمدة عامين، وقد كانت قطر ترى أنها أحق بزعامة الاتحاد لوضعها الاقتصادي الجيد، اما البحرين فقد ارادت مجلساً وطنياً ينتخب على اساس نسبة عدد السكان، وهذا يعني ان غالبية المجلس ستكون من البحرين انذاك، وبالمقابل كانت امارة دبي ترى ان وجود البحرين في الاتحاد سيوتر العلاقات مع ايران، التي كانت تدعي سيادتها على البحرين، اما ابو ظبي فقد رأت نفسها زعيمة ساحل عمان، لذا فان قطر البحرين يمكن ان يهددان هذه الزعامة، لذا انسحبت كل من قطر والبحرين وأعلنا استقلالهما وبهذا فشل الاتحاد التساعي. لمزيد من التفاصيل انظر: جلود، ميثاق خيرالله، " مستقبل النظام الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة التربية والتعليم، مجلد (17)، العدد 2، ص37-40.

تم أقصاء الشيخ احمد بن علي من الحكم لصالح نائبه خليفة بن حمد (1972-1995م)[1].

وعليه يعد النظام القطري من أقدم انظمة الحكم التي تتسم بأستقرار سياسي في المنطقة،حاله حال باقي أنظمة الخليج العربي، على عكس أغلب الدول العربية التي شهدت تبدل أنظمة الحكم باستمرار إلا أن نظام الحكم القطري ينفرد عن باقي دول الخليج بكثرة الاقصاء من الحكم بين أمراء آل ثاني[2]، لكن الامير الشيخ حمد بن خليفة الذي وصل الى سدة الحكم عام 1995م بعد انقلاب سلمي على والدهُ الشيخ خليفة بن حمد، استطاع أن ينظم الدولة وفق اسس يتعذر فيها تكرار الانقلاب من خلال اتخاذ اجراءات في تعيين الامراء تضمن ولائهم ووضع آلية لاختيار ولي العهد، وتثبيت الدستور، ومن خلال هذه الاجراءات اخذ الصراع بين العائلة الحاكمة يخفت ويتلاشى[3].

لم تطرأ تغيرات جذرية على نظام الحكم القطري منذ القرن االتاسع عشر، وعندما تم كتابة الدستور القطري عام 1971م تم تثبيت السياقات التي بنيت عليها الدولة، فوفق المادة (8) من الدستور القطري الدائم الذي تم اقراره في الثامن من حزيران /يونيو2004[4]، فأن حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني وفي ذرية حمد

---

[1] - الداود، محمود علي، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي (34)، مطبعة الارشاد، بغداد، 1980م، ص172.

[2] - خليل، اسامة، وجع في قلب الخليج، ط1، مركز الراية للنشر والاعلام، القاهرة، 1996م، ص24.

[3] - Richard H. Curtiss. With Ruling Familyes Dispute Settled. Qatares New Emir Charts Bold". Washington Report on Middle East Affairs.1997.

[4] - جاء الدستور القطري في خمسة ابواب تتناول نظام الدولة واسس الحكم، والمقومات الاساسية للمجتمع، والحقوق والواجبات العامة، وتنظيم السلطات الثلاثة، وتضمن كذلك عدة مبادىء اساسية تكرس الفصل بين السلطات وتفنن الحقوق والحريات والممارسة السياسية. انظر: البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، ص170.

بن خليفة بن حمد من الذكور، وتكون وراثة الحكم الى الابن الذي يسمية الامير ولياً للعهد، فان لم يوجد ابن ينتقل الحكم الى من يسمية الامير من العائلة ولياً للعهد[1].

وبالرغم من أن الدستور القطري يقر بأن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات[2] إلا أن للامير سلطة مطلقة من الناحية الفعلية.

تعد قطر دولة صغرى بمعنى أقل مساحة من الدول الصغيرة وفــق تعبيــر الجغرافيين، اذ لا تتجاوز مساحتها 11 الف كيلو متر مربع ولا يتعدى عدد ســكانها المليون نسمة وحجم القوات المسلحة نحو 12 الف جندي[3]، وبــالرغم مــن ذلــك استطاع النظام القطري أن يجعل لدولة قطر وزناً أقليمياً من خلال دبلوماسية نشطة وأعلام متميز، فاضحت قناة الجزيرة[4] منبراً اعلامياً ضخماً له تأثيره الذي يتعــدى حدود المنطقة، كما أن هذه المؤسسة أعطت صانع القرار القطري كماً هــائلاً مــن المعلومات، ومن الممكن أن تكون بعض الاستضافات التي تقوم بها القناة للمسؤولين العرب والاجانب بتوجيه من الحكومة القطرية التي تنكر سيطرتها على القناة[5].

ومن هنا يمكن القول بأن: نظام الحكم في دولة قطر كان عــاملاً مــؤثراً فــي صناعة القرار السياسي في الدولة.

---

(1) - دستور دولة قطر المادة 8، الامم المتحدة، قاعدة النصوص القانونية المتعلقة بالهيئات التشريعية العربية.

(2) - المادة (60) من الدستور القطري.

(3) - الشمري، مشرف وسمي واخرون، دبلوماسية المخادنة في السياسة الخارجية القطرية، مجلة دراسات اقليمية، السنة 6، العدد 17، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2010م، ص246.

(4) - بعد أن انطلق بث قناة الجزيرة عام 1996م لم تستطع الحكومة العربية أن تستسغ هكذا نوع من الاعلام الحر، لكن بمرور الوقت وزيادة البث الفضائي العربي أصبحت الجزيرة مقبولة نسبياً الا أن وزارة الخارجية الامريكية وفي معرض حديثها عن هذه القناة ترى أن الصحفيين العاملين فيها يفرضون على انفسهم رقابة ذاتية خصوصاً فيما يتعلق بالامير او حتى العائلة الحاكمة نفسها. انظر: Christopher M.Blanchard. " Qatar: Background and u.s. Relations". Congressional Ressarch Service. Analyst in Middle Eastenn Affairs. 18 November 2009.p.9.

(5) - Paul Rockower." Qatars Pupplic Diplomacy ". p 5

ب. العامل الاجتماعي:

لا شك أن العامل الاجتماعي يمثل موجهاً اساسياً لصناع القرار ولا سيما في دول الخليج العربي التي تتسم بتركيبة اجتماعية عشائرية متجانسة. وفيما يخص هذه التركيبة لدولة قطر فقد شهدت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات كان من أبرزها اكتشاف النفط والبدء في تصديرهِ، فقبل ظهور النفط كان عدد السكان لدولة قطر لا يتجاوز بضعة الآف، معظمهم يعتمدون على التجارة والصيد والغوص والرعي، ولكن تبدلت الأحوال وتطورت مع البدء بتصدير النفط في كانون الاول/ديسمبر عام 1949م بحيث أصبح المصدر الاساسي لواردات الدولة، اذ ترتب على استخراجهِ بروز نشاطات اقتصادية متنوعة نتج عنها تحولات في التركيبة الاجتماعية[1].

ومن المظاهر الاجتماعية الأخرى التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بصناعة القرار السياسي في قطر، المجالس (الدواوين)[2] التي تعد معياراً بالنسبة للسلطة الخليجية لاستطلاع الرأي العام قبل صناعة القرار، وبما أن دول الخليج ليس فيها أحزاب سياسية فقد أخذت المجالس تأخذ هذا الدور على خلفيات اجتماعية وأيدلوجية، بحيث أصبح هناك موالين للحكومة ومعارضين لها، وكذلك أصبحت المجالس تمثل بعض التيارات السياسية[3]، وبالتالي أصبح للديوانيات دور كبير على النزعة الايدلوجية وتأثيرها على التوجه السياسي للمواطن الخليجي. وفي استطلاع للرأي نشرتهُ جريدة العرب القطرية بتاريخ الخامس والعشرين من تشرين الاول 2009م عن مدى

---

[1] - صحيفة الشرق القطرية، 7 اذار 2010م.

[2] - الدواوين في دولة قطر عبارة عن مجالس كبيرة للرجال ملحقة بمنازل الاسر الكبيرة، وهي بمثابة امتداد لمجلس القبيلة، وهذه المجالس معدة لاستقبال الضيوف في تكوين معماري منفصل عن منزل صاحبة، ولعدم وجود الاحزاب السياسية في دول الخليج العربي فأن المجالس لها دور كبير على النزعة الايديولوجية وتأثيرها على التوجه السياسي بالنسبة للمواطن الخليجي، والواضح في الامر ايضاً بأن ثقافة اصحاب الديوانية في التوجه الايديولوجي للديوانية. انظر: صحيفة العرب، العدد 7854، 13 كانون الاول،2009م.

[3] - جلود، صناعة القرار السياسي في دولة قطر، ص7.

الارتباط بالقبيلة في دولة قطر جاءت النتائج بان 76% من العينة يعتبر المجتمع القطري مجتمع قبلي و 70% من العينة يرى أن القبيلة تحدد مسارات الوظائف والانتخابات والعلاقات الاجتماعية، و65% من المستطلع رأيهم يرون أن التمسك بالقبيلة عنصر ايجابي، وما يقارب نصف العينة 48% يقيمون الناس حسب قبائلهم، وأن 59% من العينة يرون بأن المجالس لها دور في صناعة القرار السياسي القطري من خلال مراقبة النخب السياسية للمجالس خلال عملية صنعها لذلك القرار[1].

ج. العامل الاقتصادي:

في عام 2000م أخذت حكومة قطر على عاتقها مهمة تنفيذ سياسة اقتصادية تهدف الى تنوع مصادر الدولة وتطوير البنية التحتية لها، اذ قامت بعدة اجراءات في سبيل تحقيق ذلك[2]، أهمها أنشاء المجلس الاعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، والذي يختص بجميع الامور المتعلقة بادارة احتياطي الدولة، وكذلك وضع سياسة طويلة الأمد لاستثمار هذا الاحتياطي[3].

هذا وقد حقق الاقتصاد القطري انجازات مهمة في السنوات العشر الماضية، اذ استطاعت قطر تبني سياسة نقدية ناجحة جعلتها من بين الدول القادرة على الاستثمار المالي في داخل وخارج الدولة[4]. وعملت كذلك على تنويع مصادر الدخل اضافة الى الغاز والنفط.

كما احتلت دولة قطر المرتبة الاولى عربياً في الشفافية الدولية، اذ تقدمت الى المرتبة 28 عالمياً من بين 180 دولة بحسب مؤشر الفساد، وكل ذلك جعل من قطر قوة جذب للاستثمارات الخارجية، وهذا ما عكسهُ تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009م الصادر عن الانكتاد (مركز التجارة الدولي)، اذ كشف التقرير ارتفاع

---

(1) - صحيفة العرب، العدد 7805، 25 تشرين الاول 2009م.

(2) - حكومة قطر، الاقتصاد القطري.

(3) - حكومة قطر، الاقتصاد القطري.

(4) - Fahad Faisal al thani." Monetary Policy in Qatar and Qatar towards the Proposed Single currency for the Gulf cooperation council" p.108.

معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق نحو قطر بواقع 50% خلال سنتين لتبلغ 6.7 مليار دولار عام 2008م بعد ان كانت نحو 3.5 مليار دولار عام 2006م، بينما لم تكن تتجاوز هذه التدفقات المليار دولار في العام 2000م.

ناهيك على ان التقرير السنوي للتنافسية العالمية، الذي يصدر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية في سويسرا، قد وضع دولة قطر في مصاف الدول المتقدمة بعد أن منحتها المرتبة 14 من بين 57 دولة تنافسية على تحقيق المعايير الدولية للتنافسية العالمية.

ورتب التقرير دولة قطر من دول العالم التي احتلت الربع الاول بعد الولايات المتحدة الاميركية وسنغافورة وكندا والمانيا، كما تفوقت قطر على اليابان وبريطانيا وكوريا الجنوبية في هذا التصنيف. وقد انعكس الاقتصاد القطري القوي على دخل الفرد القطري السنوي، فقد ارتفع الى 74.882 الف دولار، وهو ما منح قطر المرتبة الثالثة عالمياً بعد ليختنشتاين ولوكسمبورغ[1].

واذا ما قارنا مستوى الاقتصاد القطري مع حجم الدولة وعدد السكان تكون قطر بذلك من أغنى دول العالم، وبالتالي فان المواطن القطري غير معني بشكل كبير بمسألة المشاركة في صنع القرار او عملية الاصلاح السياسي[2]. كما أن هذه الواردات الضخمة وفرت لصانع القرار القطري فسحة كبيرة وخيارات متعددة.

د. علاقات قطر الدولية:

انتقلت قطر خلال الفترة السابقة الى وضع جديد أنسجاماً مع المتغيرات الدولية، من خلال المساهمة الفعالة في أنشطة المنظمات الدولية، فقد أستضافت عدداً من المؤتمرات العالمية الهامة والتي كان لها دور مميز فيها، كذلك حصلت دولة قطر على أحد المقاعد الاربعة المخصصة للقارة الاسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة في عام 2001م، فضلاً عن ذلك تسلمت دولة قطر في السابع عشر من كانون الثاني/يناير عام 2004م رئاسة مجموعة السبعة والسبعين والصين، ايضاً تم اختيار قطر عضواً في اللجنة الاعلامية التابعة للجمعية

---

[1] - صحيفة العرب القطرية، العدد 7812، 1 تشرين الثاني 2009م.

[2] - BTI 2010.Qatar Country Report. p 4.

العامة للامم المتحدة، وكان الانجاز الاهم للدبلوماسية القطرية هو الحصـــول علـــى العضوية غير الدائمة في مجلس الامن بعد أن تم انتخاب دولة قطر عضواً غير دائم في مجلس الامن للفترة 2006-2007م. وفي نفس الســياق حققــت الدبلوماســية القطرية نجاحات واسعة على مختلف الاصــعدة الخليجيــة والعربيــة والاســلامية والعالمية، بعد قيامها بسلسلة من المبــادرات الناجحــة ولا ســيما علــى الصــعيد العربي[1]، بعد ان سعت في حل العديد من النزاعات التي دارت في لبنان وفلسطين والسودان والصومال واليمن[2].

تدور علاقات قطر الدولية ضمن دائرتي التحرك الاقليمي والدولي، وان هذه التحركات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصناعة القرار السياسي القطري لا سيما الخارجي منه، وفيما يتعلق بعلاقات قطر بالدائرة الاقليمية فان علاقاتها الاقليمية مميزة على كافة الاصعدة باستثناء بعض المشاكل الحدودية مع البحرين وهاجس قطر الامنـــي من المملكة العربية السعودية وبتحفظ أقل من أيران لذلك فأن سياسة قطر في جذب القوات الاميركية للدولة كانت محاولة لاعطاء فرصة حقيقية ومجال واسع لصـــانع القرار القطري في التعامل الخارجي[3]، وهذا ما أكدته وزيرة الخارجية الامريكيـــة (هيلاري كلنتون) عندما زارت قطر في شباط/فبرايــر2010م، اذ صــرحت بـــأن الولايات المتحدة الاميركية ستحمي دول الخليج في حال تعرضها لهجوم ايراني[4].

هذا وقد تم انهاء مشاكل قطر الحدودية مع البحرين من قبل محكمـــة العـــدل الدولية عام 2001م، إلا أن العلاقات مع السعودية قد تأزمت عـــدة مـــرات خـــلال الاعوام 1992م و 1994م و 2002م[5]. وعلى الرغم من أن مشكلة الحدود بـــين

---

(1) - البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، ص182.

(2) - جلود، ميثاق خيرالله، " الدبلوماسية القطرية في المنطقة العربية من خلال الازمة اللبنانية "، نشرة تحليلات استراتيجية، السنة 3، المجلد 3، العدد 35، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ايلول 2008م، ص3-8.

(3) - Rockower.OP.cit.p67.

(4) - The New York Times. 15 february 2010.

(5) - J.E.Peterson." Qatar and the world: Branding for amicro state".middle east journal.vol(60)b. no 4.(new york.2006.p.742.

البلدين قد تم حلها مؤخراً، إلا أن صانع القرار السياسي القطري ما زال يميل الى التحفظ عند التعاطي مع السعودية.

أما فيما يخص علاقات قطر خارج نطاق المنطقة فأن أهم ما يمكن أن يؤثر على صناعة القرار السياسي القطري طبيعة التواجد العسكري الامريكي على الأراضي القطرية، لا سيما بعد أن أبرمت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة في حزيران/يونيو 1992م اذ اخذ الوجود الامريكي في قطر بالتوسع[1].

كما تم تعزيزها في كانون الاول/ديسمبر 2002م بالاتفاقية التنفيذية للتعاون العسكري المشترك بين الولايات المتحدة وقطر، والتي تم إبرامها في قطر من قبل وزير خارجية قطر الشيخ (حمد بن جاسم آل ثاني) ووزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد[2].

ومن هذا المنطلق، كانت فلسفة قطر تهدف الى استقطاب القوات الامريكية، بدليل ان قاعدة (العديد) أصبحت أهم القواعد العسكرية الإمريكية في المنطقة، خاصة بعد ان تم نقل مقر القيادة المركزية للقوات الامريكية من فلوريدا اليها[3]. وبالتالي فأن صانع القرار السياسي القطري مقيد في بعض السياسات بوجهة النظر الامريكية، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية[4].

2.3.1 **صانعي القرار السياسي في دولة قطر**:

1. **الامير**:

يقوم رئيس الدولة بدور أساسي وبارز في صنع القرار السياسي، وخصوصاً في الدول العربية حيث تعد مؤسسة رئاسة الدولة هي الصانع الحقيقي للسياسة

---

(1) - صنع القرار السياسي في العراق ودول الجوار، بحوث الندوة العلمية 27، مركز الدراسات الاقليمية، تحرير: ريان ذنوب العباسي، سلسلة شؤون اقليمية رقم 27، جامعة الموصل، 2009م، ص275.

(2) - The New York times. 12 December 2010.

(3) - Blanchard.op. cit. p 3.

(4) - صنع القرار السياسي، تحرير: ريان ذنوب العباسي ، ص279.

الخارجية والداخلية لتلك البلدان[1]، وكباقي دول الخليج فأن صناعة القرار السياسي في دولة قطر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشخصية الامير وقدرته على إدارة الامور.

لقد تخرج أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني (الامير الثامن بين امراء ال ثاني الذين حكموا قطر) من اكاديمية عسكرية بريطانية، وعاد الى قطر فأصبح وزيراً للدفاع عام 1977م وهو أكبر اولاد الشيخ خليفة الخمسة[2]. ومنذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، وبعد تولية للسلطة عام 1995م أحدث الكثير من التغيرات في المناصب، وذلك لبسط نفوذه بشكل واسع على الدولة[3].

وبالمقابل استطاع الامير أن يوسع مجال حرية التعبير عن الرأي في قطر، فهو أول زعيم عربي يلغي وزارة الاعلام[4].

كما انه أول أمير قطري تحدث في عهده انتخابات بعد أن جرت انتخابات المجالس البلدية في اذار/مارس 1999م وشارك فيها ست نساء قطريات[5]، لتكون قطر بذلك ثاني دولة خليجية تمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب بعد سلطنة عمان التي منحتها هذا الحق، كما اضطلعت المرأة القطرية في عهده بمناصب قيادية في الدولة، ففي عام 2003م عينت السيدة (شيخه احمد المحمود) وزيرة للتربية والتعليم العالي، وهي أول وزيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك تولت الدكتورة (غالية بنت محمد بن حمد ال ثاني) وزارة الصحة العامة[6]، فضلاً عن ذلك فقد أعطى الامير مجالاً من الحرية في التحرك السياسي داخل الدولة لثاني زوجاته الثلاثة الشيخة موزة بنت ناصر المسند[7].

---

[1] - البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، ص185

[2] - جلود، صناعة القرار، ص10.

[3] - BTI.2010.Qatar Ceuntry Report.p 2.

[4] - BIT.2010. Qatar Ceuntry Report. p 6.

[5] - جلود، صناعة القرار ، ص11..

[6] - صحيفة العرب، العدد 7939، 8 اذار 2010م.

[7] - جلود، صناعة القرار ، ص11.

وبهذا يمثل الأمير أعلى سلطة في الدولة وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة، يعاونة في ذلك مجلس الدفاع الذي يتبعة مباشرة، ويصدر بتشكيل المجلس وتحديد اختصاصاتة قرار اميري[1]، ويباشر الامير اختصاصات متعددة أهمها:

- رسم السياسة العامة للدولة بمساعدة مجلس الوزراء.
- المصادقة على القوانين واصدارها.
- دعوة مجلس الوزراء للانعقاد، كلما اقتضت المصلحة العامة بذلك، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها.
- تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وانهاء خدماتهم وفقاً للقانون.
- العفو عن العقوبة او تخفيفها.
- انشاء وتنظيم الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى وتعيين اختصاصاتها.
- انشاء وتنظيم الاجهزة التي تعينة بالرأي والمشورة على توجيه السياسات العليا للدولة، والاشراف عليها، وتعيين اختصاصاتها[2].
- يبرم المعاهدات و الاتفاقات ويبلغها لمجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون المعاهدة او الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطاً سرية تناقض شروطها العلنية[3].
- للامير أن يعلن الأحكام العرفية في البلاد، وله عند ذلك أتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة الدولة او وحدة اقليمها او حتى أمن شعبها ومصالحهِ، ويكون أعلان الاحكام العرفية لمدة محدودة ولا يجوز تمديدها الا بموافقة مجلس الشورى[4].
- يجوز للامير أن يصدر مراسيم لها قوة القانون، وتعرض على مجلس الشورى في أول اجتماع له، وللمجلس في موعد اقصاه 40 يوماً من تاريخ

---

[1] - المادة (65) من الدستور القطري الدائم.

[2] - المادة (67) من الدستور القطري الدائم.

[3] - المادة (68) من الدستور القطري الدائم.

[4] - المادة (69) من الدستور القطري الدائم.

عرضها عليه وبأغلبية ثلثي اعضائه أن يرفض أي منها او أن يطلب تعديلها خلال مدة محددة. ويزول ما لهذه المراسيم من قوة القانون من تاريخ رفض المجلس لها او انقضاء الاجل المحدود للتعديل دون اجرائه[1]. وهذه ميزة قانونية مهمة ان اخذت طريقها الى التطبيق الفعلي.

- للامير أن يعهد بمباشرة بعض صلاحياته الى ولي العهد، اذ يرأس جلسات مجلس الوزراء التي يحضرها[2].

وفيما يخص العائلة الحاكمة فقد نشأ بقرار من الامير مجلس يسمى " مجلس العائلة الحاكمة " يعين الامير اعضاءه من العائلة الحاكمة[3]، ويقرر مجلس العائلة الحاكمة خلو منصب الامير عند وفاته أو حتى اصابته بعجز كلي يمنعه من ممارسة صلاحياته ومهامه، ويعلن مجلس الوزراء ومجلس الشورى بعد جلسة سرية مشتركة بينهما خلو المنصب، وينادى بولي العهد أميراً للبلاد[4]. ووفقاً لهذه الصلاحيات الواسعة فأن الامير استطاع تثبيت سلطته من خلال دستور البلاد، وبالتالي لا تحصل فجوة بين النص الدستوري والتطبيق على ارض الواقع.

2. مجلس الوزراء:

يأتي مجلس الوزراء في المرتبة الثانية لدولة قطر، فيما يتعلق بصناعة القرار، حيث تم تأسيس أول مجلس وزاري فيها بعد أعلان الاستقلال عام 1971م رئاسة الامير، كما تم استحداث وزارتي الاعلام والشؤون البلدية، وبهذا أصبح عددُ الوزارات اثنتي عشرة وزارة[5]. أما مجلس الوزراء القطري الحالي فقد تم تشكيلة في الرابع من نيسان/ابريل عام 2007م برئاسة الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني ويتألف من عشرين وزيراً، ويجتمع المجلس أسبوعياً، ولا تنشر صوراً صحفية أو

---

[1] - المادة (70) من الدستور القطري الدائم.

[2] - المادة (12) من الدستور القطري الدائم.

[3] - المادة (14) من الدستور القطري الدائم.

[4] - المادة (15) من الدستور القطري الدائم.

[5] - عزي، عبدالرحمن واخرون، العرب والاعلام القضائي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004م ، ص170.

تلفزيونية لاجتماعاته، ويصدر عن المجلس بيان مقتضب يستعرض الموضـــوعات التي تم تداولها في هذا المجلس وتبثة وكالة الانبـــاء القطريـــة الرســـمية، وتنشـــرهُ الصحف وتبثهُ الفضائية القطرية والاذاعة حرفياً[1].

وفي الواقع، هناك تشابة بين مجالس الوزراء في دول الخلـــيج العربـــي، اذ تعتمد بشكل أساسي على أمراء العائلة الحاكمة، وهذا ينطبق على دولة قطر، وفـــي الحالات الاستثنائية التي يتم فيها تعيين وزير من خارج نطاق ال ثاني يشـــترط أن تكون جنسيتة الاصلية قطرية[2]. ويعين الامير رئيس مجلس الـــوزراء والـــوزراء ويقبل كذلك استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم، ويجوز له أن يعهد الى رئيس مجلـــس الوزراء او الوزير بمهام وزارة او اكثر، ويكون تشكيل الوزارة بأمر أميري بنـــاء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. ويرفع رئيس الوزراء الـــى الأميـــر قـــرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالشؤون التي يصدر بتحديدها قرار أميري للتصديق عليهـــا واصدارها[3].

هذا ويتولى مجلس الوزراء مجموعة من الاختصاصات تكمن في:

- أقتراح مشروعات القوانين والمراسيم.
- أعتماد اللوائح واالقرارات التي تعدها وتقرها الوزارات.
- الاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات وأحكام المحاكم.
- الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والاداري.
- أدارة مالية الدولة ووضع مشروع ميزانيتها العامة.
- الاشراف على رعاية مصالح الدولة في الخارج وعلاقاتها الدولية.
- اعداد تقرير في أول كل سنة مالية يتضمن عرضاً تفصيلياً للاعمال المهمـــة التي أنجزت داخلياً وخارجياً مقروناً بخطة ترسم أفضـــل الوســـائل الكفيلـــة

---

(1) - جلود، صناعة القرار ، ص15.

(2) - المادة (117) من الدستور القطري الدائم.

(3) - حكومة قطر، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية.

بتحقيق النهضة الشاملة للدولة وتثبيت أمنها واستقرارها، ويرفع هذا التقريـــر الى الامير لاقرارة[1].

3. مجلس الشورى:

لا شك أن مجلس الشورى القطري، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية صنع القـــرار السياسي لدولة قطر بالمجلس الوزاري، فكلا المجلسين متممان لبعضهم البعض، هذا وقد تم انشاء أول مجلس شورى في دولة قطر بموجب القانون رقم 6 لسنة 1964م، وقد كان المجلس يتكون من خمسة عشر عضواً من أفراد العائلة الحاكمـــة، يعيـــنهم الامير ويرأسهم لمدة سنتين[2].

وكانت الحكومة تعرض مشاريعها على المجلس بهدف الاستشارة[3]، وبعـــد الاستقلال أصدر الامير مرسوماً بتشكيل مجلساً جديداً للشورى مكوناً من عشـــرين عضواً، وقد أفتتح أول جلساتة في الاول من أيار/مايو 1972م برئاسة (عبد العزيز الغانم) كأول رئيس لهذا المجلس[4].

أما المجلس الحالي والذي يترأسهُ (محمد مبارك الخليفي)، فيتالف من خمسة وأربعين عضواً، يتم انتخاب ثلاثين عن طريق عملية الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الامير الاعضاء الخمسة عشر الاخرين[5]، إلا أن الانتخابات لم تطبق بعـــد، وقت عللت الحكومة القطرية ذلك لأسباب: إدارية وفنية[6]، بـــالرغم مـــن توصـــل مجلس الشورى في أيار/مايو 2008م الى أنجاز مشروع قـــانون بنظـــام إنتخـــاب أعضاء مجلس الشورى مكون من 55 مادة، موزعة على ستة فصول تشمل: تحديد

---

(1) - المادة (121) من الدستور القطري الدائم.

(2) - الهيتي، صبري فارس، الخليج العربي دراسة الجغرافية السياسية، ط2، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981م، ص361.

(3) - عزي واخرون، العرب والاعلام القضائي، ص163.

(4) - عزي واخرون، العرب والاعلام القضائي، ص170.

(5) - Blanchard.Op. Cit.P.6.

(6) - BTI.2010. Qatar Country Report. P.5.

الناخبين، واجراءات الانتخابات، وجرائم الانتخابات، والدعاية الانتخابية بالاضافة الى احكام عامة[1].

أما أهم صلاحيات مجلس الشورى القطري فهي:

- يتولى السلطة التشريعية، ويقر الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية[2].
- لكل عضو في المجلس حق اقتراح القوانين.
- لكل عضو الحق في توجيه استجواب الى الوزراء في الامور الداخلة في اختصاصهم، ولا يجوز توجيه الاستجواب الا بوافقة ثلث أعضاء المجلس.
- كل مشروع قانون يقره مجلس الشورى يرفع الى الامير للتصديق عليه، واذا لم يوافق الامير على التصديق رده الى المجلس في غضون ثلاث أشهر من تاريخ رفعة اليه بايقاف العمل بهذا القانون للمدة التي يقدلا أنها تحقق المصالح العليا للدولة، فاذا لم يحصل المشروع على موافقة الثلثين فلا يجوز اعادة النظر فيه خلال ذات الدورة[3].

وبهذا يكون لمجلس الشورى القطري سلطات تشريعية مهمة، إلا أن مرجعية أدائه تبقى ضمن صلاحيات الأمير.

4. **المجلس البلدي المركزي**:

ظهر أول مجلس بلدي في قطر في أوائل خمسينيات القرن الماضي، ثم أعيد تشكيلهُ في شباط /فبراير 1956م، وصدر أول مرسوم بتعيين أعضاء المجلس البلدي بالمرسوم رقم 4 لسنة 1963م، ثم جاء بعد ذلك القانون رقم 11 لسنة 1963م بتنظيم بلدية قطر لينص على: تكوين المجلس البلدي بالتعيين بناءً على ترشيح وزير الشؤون البلدية. وانعقد أول اجتماع مشترك للمجالس في الدولة عام 1983م ومن ثم تم تشكيل مجلس بلدية مركزي بدلاً من المجالس البلدية المتعددة[4].

---

[1] - صحيفة العرب، العدد 7282، 20 ايار 2008م.

[2] - المادة (67) من الدستور القطري الدائم.

[3] - المادة (106) من الدستور القطري الدائم.

[4] - حكومة قطر، المجلس البلدي المركزي.

إلا أن العام 1998م شهد إصدار الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني أميـــر دولـــة قطر القانون رقم 17 لسنة 1998م بنظـــام انتخـــاب أعضـــاء المجلـــس البلـــدي المركزي[1]، وقد حصلت انتخابات هذا المجلس في دورتهِ الأولى في الثـــامن مـــن اذار/مارس عام 1999م، وخلال هذه الانتخابات تم دعوة قرابـــة ال 35 شخصـــية برلمانية عربية واجنبية، وذلك؛ للاطلاع على سير أول عملية انتخابية تجري فـــي قطر. أما الدورة الثانية للمجلس فجرت انتخاباتها في السابع من نيسان/ابريل عـــام 2003م. وفيما يخص الدورة الحالية للمجلس فقد جرى انتخابهـــا فـــي الاول مـــن نيسان/ابريل عام 2007م، ويتشكل المجلس من 29 عضواً يمثلون الدوائر الانتخابية التي تشمل 230 منطقة من مناطق دولة قطر، ومدة العضوية في المجلـــس أربـــع سنوات، ويعقد المجلس في الدوحة بصورة علنية اجتماعاتـــه العاديـــة مـــرة كـــل اسبوعين، واجتماعات غير عادية بطلب من ثلث أعضائهِ. هذا ويصـــدر المجلـــس قراراته وتوصياته بأغلبيـــة أصـــوات الحاضـــرين، وتُبَلـــغ الـــوزارة بـــالقرارات والتوصيات؛ لاتخاذ ما تراه مناسباً، وللمجلس كامل الحرية في ممارســـة دورهِ دون أي تدخل من جانب الوزارة، وبالتالي، فان دور المجلس البلدي دور استشاري ومهم في صناعة القرار السياسي في دولة قطر.

---

(1) - Peterson.OP. Cit.p 742.

الفصل الثاني

موقف قطر من أمن الخليج العربي وتداعيات النووي الإيراني:

يعتبر مفهوم أمن الخليج العربي، من أكثر المفاهيم والرؤى التي أُصيبت بتصدعات هائلة نتيجة حرب الخليج الثانية، فقد تجاوزت تلك التصدعات الحدود الضيقة للمفهوم وقلبت كافة متغيراته وعناصره الأساسية رأساً على عقب. تغير مصدر التهديد وتغير مفهوم النظام الأمني كله والسياسات الأمنية في المنطقة.

لم تنشأ تلك التغيرات، ولم تحدث في فراغ بل جاءت متزامنة واحياناً متداخلة ومترابطة مع تغيرات أخرى كثيرة في المفاهيم والمدركات والسياسات في منطقة الخليج[1]سواء على مستوى إعادة البناء والتقييم لمؤسسات ونظم الحكم الخليجية وفي مقدمتها المؤسسات الامنية والعسكرية أو على مستوى العلاقات الخليجية –الخليجية ومستقبل مجلس التعاون، اضافة للعلاقات الخليجية- العربية وارتباط الامن الخليجي بالامن العربي، وامتدادها لتشمل العلاقات الاقليمية والدولية للدول العربية الخليجية.

بهذا المعنى، تصعب دراسة التغيرات التي لحقت بمفهوم امن الخليج وعناصرهِ الاساسية، خاصة النظام الأمني والسياسات الامنية بمعزل عن تلك التغيرات الاخرى التي تداخلت وأثرت في الأمن الخليجي بدرجة كبيرة، ليس فقط في مستوى ودرجة التغيير، ولكن أيضاً في اتجاه هذا التغير وهو محور الاهتمام الاساسي في هذا الفصل في محاولة لفهم ومعرفة مستقبل الأمن الخليجي.

انطلاقاً من هذا الفهم، فإن هذا الفصل سيركز على معرفة التغيير الذي لحق بادراك دولة قطر، لمفهوم أمن الخليج ومصادر تهديده وعناصره الأساسية. وسوف نحرص اولاً على الربط بين التغير الذي لحق بمفهوم الأمن وعناصرهِ الاساسية

---

[1] - حدثت ردود فعل عنيفة داخل اوساط مؤسسات الحكم والنخب المثقفة في منطقة الخليج ازاء الكثير من المفاهيم الاساسية السابقة للغزو. انظر: الصورة المشوهة للانسان الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 153، نوفمبر 1991م؛ انظر ايضاً: مجموعة مؤلفين، تحديات الامن: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، الشارقة، مركز الخليج للدراسات العربية، 1991م، ص225.

وبين التغيرات الاخرى التي ترتبت على أزمة الخليج والظروف والمتغيرات التي واجهت دولة قطر باعتبارها محددات اساسية للتغيير في مفهوم الأمن. وسوف نحرص ثانياً على دراسة موقف قطر من أمن الخليج العربي ضمن إطار الموقف العام لمجلس التعاون الخليجي، لأنهُ من الصعب العزل بين موقف قطر وبين موقف باقي دول المجلس.

1.2 مفهوم امن الخليج العربي:

استخدم مصطلح "الامن" حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، نتج عن ذلك ظهور تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق مفهوم الامن وتجنب الحرب، حيث برز منه في هذه الفترة نظريات (الردع والتوازن)، ثم بعد ذلك أُنشىء مجلس الامن القومي الامريكي عام 1974م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الامن بمستوياته المختلفة تبعاً لطبيعة الظروف المحلية والاقليمية والدولية[1].

تعددت مكونات الامن المطلق والامن القومي، ولعل من أهمها: القدرة على الدفاع عن الذات، وحماية المكتسبات، ولم تعد هذه محددة بالقدرة العسكرية اذ دخلت عوامل اخرى منها تنتج عن التطور التقني والاقتصادي والجغرافيا والموارد الطبيعية.

ومن هنا، يعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة شديدة التعقيد، بحيث لا يمكن ربطها بالعامل الاقتصادي. فتلك العوامل الاقتصادية على الرغم من أهميتها تعتبر عاملاً واحداً من بين عوامل كثيرة تساهم في الاستقرار او عدمهِ، ويعتبر تحليل التاثير الطويل المدى للتحديث في المجتمعات التقليدية مهماً على نفس نهج التقويم لأمن الخليج، فمع الافكار الجديدة ووسائل الراحة المادية أصبح الحصولُ عليها ميسراً في تلك المجتمعات الغنية. تغيرت العادات الاجتماعية بشكل واضح، كما ان الطموحات قد زادت بشكل كبير، حيث يمكن ان يكون الاختيار الاهم لكفاءة النظام

---

[1] - سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، ص15.

الحاكم في الدولة هو معرفة قدرته على الاستمرارية في تلبية طموحات عامة لشعبة[1].

ويتضح مفهوم أمن الخليج العربي من خلال سياسة تصدر عن مجموعة دول المنطقة، وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها؛ لتحقيق استقرار لامنها في محيط منطقتها بما يردع التدخلات الاجنبية من خارج الاقليم والدول المجاورة المهددة لها[2].

1.1.2 معالم البيئة الامنية لمنطقة الخليج العربي:

تمتعت دول الخليج العربي بدرجة كبيرة من الاستقرار الداخلي في العقود الاخيرة، على الرغم من ذلك كلهِ خاصة بالمقارنة مع المناطق الاخرى في الشرق الاوسط، ولقد كانت القبيلة أحد أكبر مصادر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، رغم أن القبائل تمارس اليوم سلطة سياسية اقل كثيراً مما كانت عليهِ.

ان التزايد السريع في عدد السكان الذي تشهدهُ منطقة الخليج من خلال ما يصدر، تشير اليه التنبؤات العددية للسكان والتي تعمل على تعزيز شيوع هذه الظاهرة الأُسر الكبيرة الممتدة، والضغوطات، وبالتالي ما ينعكس على حجم الخدمات والبنى التحتية، واستخدام التقنيات. كل ذلك سوف يعمل على التقليل من قدرة حكومات دول الخليج على الاحتفاظ بمستوى توزيع الاموال وخدمات المجتمع لمواطنيها على ما كانت عليه، وهي الامور التي تصبح مقياساً. حيث يتضاعف عدد السكان في السنوات المستقبلية، كما تشير الدراسات فانه يتعين مضاعفات الايرادات بالنسبة للدولة لمجرد الاحتفاظ بمستوى المعيشة نفسة، كما ان البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والتي تعتبر الان كافية سوف تصبح فيما بعد غير ملائمة

---

[1] - بن حمد، عبد الرحمن، ديناميات التغيير ومحدداته في المنطقة الخليجية: في الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008م، ص120.

[2] - الجعيلي، محمد يوسف، دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الاحمر، دبي، مركز الخليج للابحاث، 2004، ص123-125.

وبحاجة الى تجديد وتطوير وتحديث، وكنتيجة لهذه الاتجاهات فان الانفجار السكاني على مستوى منطقة الخليج وتاثيرهِ في سوق العمل والقدرة على الحصول على عمل مجزي، والقضايا المتعلقة بالتعليم والصحة التي تنشأ نتيجة تغير الاوضاع العامة للسكان، والتحديث السريع. كل ذلك يجب ادخاله في المعادلة الخاصة بأمن الخليج على المدى الطويل[1].

وبتقديم العديد من التصورات التي تنعكس على أمن الخليج والنمو السكاني وسوق العمل، حيث ان هذه التصورات المستقبلية لعدد السكان في دول الخليج العربي ومن خلال التحفظ الشديد ألا إنه يمكن أن يعاني كل المعاناة في المستقبل القريب، إلا أن بعض المختصين يبرهنوا من خلال تنبؤاتهم المستقبلية على احتمالات التعداد السكاني بوجود مجال لظهور مشكلات مستقبلية، حيث انه كلما زاد عدد السكان فإن المواطنين سوف يتولون ببساطة تلك الاعمال التي يقوم بها حالياً العمالة الاجنبية[2].

ولتدني معظم هذه الاعمال بطبيعتها المطلقة، فإنها بشكل ملحوظ، تعتبر غير مرغوب فيها اجتماعياً من قبل الغالبية العظمى من مواطني دول الخليج، فإذا ما أُكره مواطنو دول الخليج اقتصادياً على قبول وظائف متدنية، فان ذلك سوف يضعف الاستقرار الداخلي خلال الفترة الانتقالية التي قد أوجدت فيها، ضمن ثروة النفط في مجتمع ذو رفاهية واضحة. من الصعب إبعاده عن الاعانات والمزايا الاجتماعية الحكومية التي عليها أن تضع وتنفذ سياسات يمكن عن طريقها تدريجياً

---

[1] - الكوري، علي خليفة، تنمية للضياع.. أم ضياع لفرص التنمية ؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة، 1996م، ص68-70..

[2] - الانصاري، عبد الحميد، متى تتحرك دول الخليج ازاء النووي الايراني ؟، مجلة اراء حول الخليج، العدد 16، 2006، ص56.

تقليل الاعتماد على دولة الرفاهية، وارساء اخلاقيات العمل والتعليم من أجل اكساب المهارات وتعليم الحرف وربما زيادة عدد النساء في قوة العمل[1].

ومن هذا المنطلق، حيث أن لتلك العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تتحكم في أمن الخليج العربي أهمية وأثر على الواقع الفعلي القائم، فقد يغض النظر عن ان ثمة عاملاً واحداً اخر لم يتم التطرق اليهِ، ولكنة يبرز على نحو مطرد في أذهان المواطن الخليجي، ألا وهو: التماسك الاجتماعي ضمن تفاعلات قضايا الصحة والتعليم ودور المرأة في المجتمع، وعلاقاتها بأمن الخليج، حيث لا بد لاي بلد ان يتمتع بالامن كمطلب أساسي وحق مشروع، وأن يكون في وضع جيد. وهذا المفهوم متغير، ولكنهُ مقبول على نحو متزايد بالنسبة الى الامن الذي تم تعزيزه من خلال التكامل الاجتماعي، وتقليل معدلات الفقر وتوسيع نطاق التوظيف المنتج[2].

ومن الواضح وبشكل عام في منطقة الخليج العربية، أن ازدهار الامم الطويلة المدى تعتمد في نهاية الامر على مقدرة شعوب المنطقة على إدارة الموارد الموجودة، وتطوير موارد جديدة من خلال التفاوض حول تنفيذ أشكال وصيغ جديدة للمشاركة السياسية بين المجموعات الحاكمة والقطاعات المهمة في المجتمع المدني، وسوف يعتمد مستقبل المنطقة وأمنها على مدى الحكمة التي يختارون بها هذه الاشكال والصيغ[3].

ان تحقيق أمن الخليج يعتبر من المهام التي تحتاج الى تخطيط واستعمال ادارة محنكة، بحيث تصبح السيطرة عليها سهلة وتتدرج عنها العديد من النتائج التي تحقق بفاعلية كبيرة ومساهمة في تطوير الوضع القائم. لذا فان التحدي الاستراتيجي

---

[1] - النابلسي،محمد احمد، عولمة النفط، ورقة منشورة في مجلة فكر، عدد 32 شتاء 2001، ص22.

[2] - المطيري، وضحى، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، ص52.

[3] - القلاب، موسى حمد، السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون، مجلة اراء حول الخليج، عدد 18، ص81.

الاساسي أمام دول الخليج العربية لا يعتمد على عامل الردع او الاستعداد للدفاع ضد التهديدات العسكرية الخارجية فحسب، ولكن أيضاً ضمان ان يبقى التغير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي عنصراً تطويرياً داخلياً بدلا من ان يكون مفروضاً خارجياً. ولكي تنجح السياسة العامة من الناحية العملية لا بد من أن يتم توجيهها من قبل المستويات العليا إلى جانب توفير العمل الجاد والالتزام بها على المستويات الدنيا[1].

وعلى الأغلب، فان ما يتم فرضه من مثل هذا النوع من التوازن من جانب القوى من خارج المنطقة، يجب نبوعه من داخلها في صورة حلول اقليمية للتعامل مع الشامل والكافي مع التحديات المتعددة التي تواجهها منطقة الخليج ،حيث ان التقاليد العريقة سادت دول الخليج منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، وهي أيضا الأساس للإنطلاق نحو المستقبل بشكل تطبيقي فعلي، وهذان العنصران يشكلان الرغبة في التغيير والالتزام بالتقاليد الدينية والاجتماعية و يشكلان عاملا مهما في قضية أمن الخليج التي ستظل قضية حيوية في المستقبل.

تحتل قضية الحفاظ على آمن الخليج العربي، مركزا ينظم في الأولويات الاستراتيجية ليست لدول الخليج فحسب، بل ولجميع القوى والاطراف الاقليمية والدولية المعنية بأمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية في العالم. ويعزى هذا الاهتمام المتزايد بأمن الخليج إلى الأهمية الجيواستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة، والتي تكتسبها من موقعها الاستراتيجي الحاكم والمتحكم في عدد من أهم الممرات المائية ذات الأهمية المتعاظمة للتجاره والامن الدوليين، بالاضافة الى ما تمتلكه الخليج أكثر من 60%من احتياطي النفط الموثق عالميا، ونسبه ليست بالقليلة من الاحتياطات المؤكدة من مخزون الغاز الطبيعي، وتتسم أسواقه الحالية بالحيوية الجاذبة لرؤوس

---

[1] - عشقي، أنور بن ماجد، أمن الخليج وسبل تحقيقة، الامارات، اراء حول الخليج، العدد 30، 2002 م، ص7.

الأموال المباشرة، كما ان الاسواق الخليجية تتميز بقوتها الشرائية العالية والمتزايدة لا سيما في ضوء الوفرة المالية[1].

ومن هنا، تأثرت منطقة الخليج العربي بعوامل: عدم توفر الأمن والاستقرار الاقليمي على مدار العقود الثلاثة الاخيرة ، اذ اشتعلت في المنطقة ثلاثة حروب مما فرض على دول المنطقة تحديات امنية كبيرة، لاسيما في أعقاب أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، حيث أفرزت هذه الأحداث تداعيات عديدة على أمن الخليج العربي من زوايا عديدة خاصة من حيث طبيعة التحديات الجديدة التي باتت تهدده، ودور القوى الدولية القادرة والمعنية بتحقيق الامن في منطقة الخليج العربي والحفاظ عليه وسبب هذه الاهمية، والظروف والمعطيات الدولية والاقليمية[2].

لقد زاد اهتمام حلف الشمال الاطلسي بالأمن في الخليج، وازداد محور الجدل حول دور الناتو في الترتيبات الأمنية في المنطقة خاصة منذ انتهاء حرب تحرير العراق عام 2003. ولقد مثلت مبادرة اسطنبول للتعاون التي طرحها حلف الناتو في صيف عام 2004 مع دول الخليج العربي الخطوة العملية على الطريق[3].

وعكس هذا الاهتمام توافقاً متزايداً لدى كل من (الناتو ودول الخليج العربي) من اجل بناء شراكة أمنية تنسجم مع معطيات الواقع الأستراتيجي الدولي والاقليمي الجديد، من خلال تعزيز الآليات وطرق الحفاض على أمن الخليج، ففي إطار الناتو ومن خلال الاهتمام في بناء علاقات جديدة مع الدول المحاذية لمنطقة الخليج، ذات الاهمية الاستراتيجية الفريدة التي –لابد- ان يكون فيها للحلف نصيب في مستقبل

---

(1) - الكابلي، وديع احمد، مستقبل الاقتصاد الخليجي الى عام 2025م، منتدى التنمية –البحرين، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، 2008م، ص12.

(2) - الكيلاني، هيثم، مفهوم الامن القومي العربي – دراسة جانبية السياسي والعسكري، من كتاب الامن القومي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، أعمال ندوة مركز الدراسات العربي الاوروبي، من 9-1996/1/11م، ص59-78.

(3) - المبارك، معصومة، أمن الخليج بين الواقع والتوقعات، ندوة نحو افاق جديدة للعلاقات بين مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 25 كانون الثاني،ص18.

اطار أمن الخليج، حيث يتنامى الادراك المتزايد لدى دول الخليج العربي بان الحاجة أصبحت ملحة من اجل بناء شراكة استراتيجية مع الناتو؛ للاستفادة من دورهِ الأمني الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة -لا سيما- من خلال النظر الى الخبرة العسكرية والسياسية التي يتميز بها الناتو والتي اكتسبها على مدى عقود خلال المواجهة ما بين الكتلتين الشرقية والغربية[1].

وفي الواقع تمثل منظمة حلف شمال الاطلس (الناتو) منذ تأسيسها عام 1949 حتى انتهاء الحرب الباردة عام 1991 منتدى اساسيا؛ للتشاور في قضايا الأمن التي تهم مصالح أعضائها والركن الجوهري للسلام والاستقرار في الاطار الاوروبي الأطلسي، حيث تركزت العقيدة العسكرية للحلف في الوقوف على اتم الاستعداد دون الخوض في حروب تقليدية ذات هدف ناجم، اذ مَثل الأمن العسكري المفهوم الحاكم لاستراتيجية الحلف طوال هذه الحقبة الزمنية[2].

ومن خلال السياق السابق، يتبين بأن هناك سبعة معالم رئيسية لبيئة أمن الخليج العربي وهي:

1. غياب توازن القوى المحلي الذي تم طبعها على نحو نسبي في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين، وانتهى بعد حرب الخليج الثانية، حيث تلاشت القوة العراقية التي كان لها وجود وتأثير مهيب بإعتبار ان لها ثقلاً موازناً للقوة الايرانية.
2. بيئة الأمن الاقليمي في الخليج، والذي يحتوي على عدد من النزاعات التاريخية التي لا يزال تأثيرها حتى الوقت الحاضر حول المياه والحدود، والمناطق والابار النفطية، بل وحتى الحقول والبساتين، وما يتضمنه على وجه التحديد النزاعات بشأن السيادة بين إيران والعراق، وبين ايران وعدد من اقطار دول

---

[1] - طه، ممدوح، أمن الخليج رؤية من الزوايا الاربع، مركز الخليج للابحاث، العدد 41، 1999م، ص32.

[2] - الاشعل، عبدالله، العالم العربي والتسلح النووي الايراني، مختارات ايرانية، العدد 58، 2005، ص55؛ العيسوي، اشرف، الناتو وأمن الخليج، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 86،الرياض، ص11.

الخليج العربي، وكذلك بين العراق والكويت، رغم ترسيم الحدود بينهما، كما انتقلت بعض دول الإقليم الى سياسة الحدود المسيجة فيما بينها، الامر الذي يشير الى نمط جديد من التحديات التي تواجهها منطقة الخليج العربي.

3. سباق التسلح غير المعلن بين ايران وبعض دول الخليج العربي، وقد بدأ العراق في الدخول على خط هذا السباق في العامين الاخيرين.
4. غياب الترتيب الأمني المشترك على مستوى الدول الثمانية، الأمر الذي يترتب عليه غياب التفاهمات والآليات القادرة على حل الخلافات القائمة فيما بينها، أو محاصرتها ومنع تطورها باتجاه يقود الى مزيد من التقاطب السياسي أو النزاع المسلح.
5. الحضور العسكري الأمريكي الكمي والنوعي، والذي يراد له موازنة القوه الايرانية واحتواء نفوذها.
6. العنف العابر للحدود والذي يتمثل في مرحلة معينة بجماعات تصنف بما يعرف بالاسلام السياسي، ومن الذين يعانون من هذه الظاهرة وبصفة أساسية العراق الذي اقترب في لحظة ما من الإنقياد نحو حرب أهلية شاملة ، كما هناك دول أخرى في الاقليم تعاني من الظاهرة ذاتها بدرجات متفاوتة خاصة المملكة العربية السعودية وايران.
7. الاحتمال الدائم بوقوع الحرب وخاصة في ظل تفاقم التوترات بين ايران من جهة وكل من اسرائيل والغرب من جهة اخرى. على خلفية الملف النووي الايراني ، حيث أن بيئة الأمن في الخليج انتقلت من حالة اللاحرب واللاسلم الى حالة الحرب الوشيكة.

تزايدت احتمالات الحرب في الخليج منذ صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 في التاسع من يونيو /حزيران2010، حيث قد تجد هذه الحرب شرارتها في اشتباك يدور في عرض البحر على خلفية تفتيش إحدى السفن الايرانية، استنادا للمادة الخامسة عشرة من القرار1929م[1].

---

[1] - المرهون، عبد الجليل، أمن الخليج بعد حرب العراق، معهد الدراسات الدبلوماسية، سلسلة دراسات استراتيجية، السعودية، 2005،ص 28.

2.1.2 المقومات الأساسية للنظام الأمني الخليجي:

يحضى الخليج العربي بموقع جيواستراتيجي وفق الكثير من المعاير المرتبطة بالممرات المائية أو الموقع بين القارات، وتتشكل مقومات القوى الأساسية من موارد الطاقة النفط والغاز، حيث عزز الموقف التفاوضي لوحداته المختلفة على المستويات الأقليمية والدولية من ناحية، وزاد من فرص تحقيق الأمن الجماعي الداخلي من ناحية أخرى، حيث ضعف الرغبة بالسيطرة على نفط الخليج وممراته بالوقت نفسه من الأهمية لموقعه في الاستراتيجيات الدولية، وضاعف كذلك من أهمية السيطرة والتحكم في هذه الممرات[1] وهناك مقومات أساسية لأمن الخليج يمكن أدراجها بما يلي:

أ. الأهمية الجغرافية للمنطقة: يؤثر العامل الجغرافي على المجمتع و الأقتصاد والسياسة، حيث يتمتع النظام الإقليمي الخليجي بأهمية دولية سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الأقتصادية أو العسكرية، وهو ما يؤثر بدوره في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة و في ميزان القوى من جهة أخرى. ويقع الخليج العربي، في حوضٍ ضحل، يرتبط بثلثي الأحتياطي النفطي المؤكد للعالم، ودون هذه الحقيقة بأن الخليج لا يقدم مصالح محددة لأي شعبٍ أخر عدا شعبه الذي يستقر على شواطئه، فبسبب ثروته النفطية ضمن دول تعاني من نقص حاد في الطاقة أصبحت المنطقة ذات أهمية دولية متعاظمة[2]

ب. الأهمية الإقتصادية لمنطقة الخليج العربي: إن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي وخاصة اكتشاف النفط أعطت منطقة الخليج العربي تميزاً ذا أهمية دولية و عالمية لها، فهي إلى جانب كونها تتمع بموقع استراتيجي وجيوسياسي حيوي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية التي تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، حيث تعد المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي بإعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود

---

[1] - المرهون، أمن الخليج بعد حرب العراق، ص30.

[2] - قطيشات، ياسر، واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3341، 2011م، ص 2.

القرن المنصرم. وبعد اكتشاف النفط في الخليج ازدهرت المنطقة بشكل تدريجي وتحولت من الإعتماد على الصناعات والحرف اليدوية و مردود مياه الخليج و الزراعة إلى الإعتماد على الوقود النفطي بمصدر رئيس في الحياة الإقتصادية الخليجية. ومن هنا، احتوت منطقة الخليج أهمية اقتصادية شديدة التأثير في قوة الأمن و السياسة الدولية. فالقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي من حجمها أو نوعها فحسب، بل بمبدأ أهميتها من اللحظة التاريخية المحددة[1]. ومن خلال السياق السابق، يتضح أن النفط في منطقة الخليج العربي يلعب دوراً مهماً وبارزاً في المحافظة على أمن الخليج العربي من خلال ما تتميز به تلك المنطقة من قوة اقتصادية و على مستوى العالم.

ج. الأهمية النفطية بالنسبة لدول الخليج: يعتبر النفط أكبر مكون لناتج الدخل المحلي و أضخم مصدر لعائدات كل الدول الخليجية، فله دور مهم في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية لكل المنطقة منذ سنوات عديدة، سواء من جانب صنع الاستقرار السياسي في هذه الدول وترسيخه أو من خلال صنع الخلافات البينية مع دول الجوار والصراع على النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية. فمن الناحية الداخلية لكل دولة نجد أن حقول النفط تمتلكها هذه الدول، وعائدات النفط تذهب بصورة مباشرة من شركات النفط العالمية إلى خزائن هذه الدول، و بالنتيجة فأن الصناعة النفطية قدر ركزت مبالغ هائلة من الثورة الاقتصادية والقوة السياسية والعسكرية في أيدي الحكومات[2]

وقد لعب تركز مصادر الدخل المالي الفائض في أيدي الأسر الحاكمة دوراً مهماً في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها من مواطني هذه الدول منذ أوائل السبعينات، حيث يحصل المواطنون على منافع مادية جيدة مقابل ولائهم السياسي لهذه الأسر أو على الأقل قبولهم المهادنة السياسية معها. فخلال عقدي السبعينات والثمانينات امتلكت دول الخليج المقدرة و الإرادة معاً على منح مواطنيها

---

[1] - المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج، ص 19.

[2] - قطيشات، واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي، ص 3.

التعليم المجاني أو شبه المجاني و الرعاية الصحية والخدمات الإسكانية ودعم البضائع الإستهلاكية اضافة إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى. الأمر الذي بدوره أدى إلى وجود أمن داخلي في كل دولة خليجية.

2. 2 مصادر تهديد أمن الخليج العربي:

من خلال النظر الى الأوضاع الراهنة في منطقة الخليج العربي، وما يدور حولها وما تشهده من تحولات حادة ومتسارعة ، يتضح للناظر بأن: هناك العديد من مصادر التهديد القائمة أو المحتملة لأمن الخليج العربي ، والعبرة ليست بوجود هذه المصادر فحسب ، وانما بطبيعة المدركات ورؤى الأطراف المعنية لهذه التهديدات وسبل الوقاية والتعامل معها.

ومن هذا المنطلق، تتمثل أبرز التهديدات القائمة والمحتملة لأمن الخليج العربي فيما يلي[1]:

1.2.2 الأوضاع في العراق:

لاشك أن الأوضاع في العراق تشكل مصدر تهديد واضح لامن الخليج العربي -لاسيما -من خلال تردي الحالة الامنية فيها رغم كل الجهود المبذولة لضبط الانفلات الامني وفرض النظام، وكذلك تعثر العملية السياسية في ظل استمرار غياب الاتفاق بين القوى والتكوينات العراقية الرئيسية على مشروع يتعلق بواقع ومستقبل الدولة والنظام السياسي في العراق، بالاضافة الى استمرار سيطرة الميليشيات المسلحة، وانتشار العنف الطائفي، وزيادة عمليات التهجير القسري على أُسس طائفيه و تفاقم الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه وخاصه مع استمرار ضعف أجهزة السلطه ومؤسساتها وانتشار الفساد المالي والاداري، وفي ظل هذه الأوضاع فقد أصبح العراق مجالاً مفتوحاً لتدخلات الخارجيه من قبل الدول والتنظيمات عابره لحدود الدول، وتوصيل الرسائل بين بعض الاطراف الاقليمية والدوليه ذات التأثير

---

[1] - فقيرة، جلال ابراهيم، اتجاهات السياسة الخارجية، صنعاء، معهد الميثاق للدراسات والبحوث والتدريب، 2007، ص27.

الكبير على الأوضاع الداخلية في العراق، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وايران وتنظيم القاعدة، فالاولى: لها وجودها العسكري والامني والسياسي المكثف في العراق، فيما تسيطر الثانيه: على كثير من مفاصل الدولة العراقية، اما تنظيم القاعده: فقد وجد في العراق مابعد الرئيس العراقي السابق صدام حسين الذي يعاني من الفوضى والانقسام باعتباره ملاذاً مناسباً، وفي ضوء ذلك، فإن استمرار هذه الاحوال في العراق سوف يجعل منها بؤرة رئيسيه لعدم الاستقرار في الخليج، باعتبار ان العراق دولة محورية في المنطقة، وله مكانته الكبيره في السوق العالمي للنفط، مما يجعل من استقراره عنصرا جوهريا؛ لتحقيق الأمن في الخليج[1].

ومن هنا، فإذا كان عدم الاستقرار في العراق يؤثر سلبا على الأمن في الخليج، فإن الخطر سيكون أعظم في حالة نشوب حرب أهليه قد تقضي الى تقسيم العراق بحيث تظهر دويلة كردية في الشمال، ودويلة شيعية في الجنوب ،ودويلة سنية في الوسط،ومما يثير القلق على مستقبل العراق، أن هناك الكثير من المعطيات والعوامل التي يمكن ان تساعد على ذلك –لاسيما- أن الواقع في العراق هو أقرب الى التقسيم من الناحية العملية في استمرار دورة العنف والعنف المضاد التي تجعل العراق في شبه حرب أهلية، وبالتالي تفكك الدولة العراقية سيؤدي بدورهِ الى مزيدا من عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي.

الرؤية العراقية لأمن الخليج:

في أعقاب الهزيمة العراقية في حرب الخليج (يناير/فبراير1991)؛ تم العمل على اتخاذ ترتيبات للاوضاع في منطقة الخليج العربي بموجب سلسلة من قرارات مجلس الأمن التي توالي صدورها منذ نشوب الازمة في أغسطس 1990، والتي بدورها فجرت كل ما يمكن تصويره وما هو معروف للجميع من قيود عسكرية وسياسية على العراق[2]، وكانت الولايات المتحدة هي القوة الفاعلة سواء وراء صدور القرارات أو ضمان تنفيذها. ومن الواضح، أن تدهور الاوضاع في العراق،

---

[1] - العنزي، ناصر حماد، مجلس التعاون الخليجي والتحديات الامنية العربية 1990-2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، 2008م، ص45.

[2] - المشاط، عبد المنعم، امن الخليج العربي، ص269.

في أعقاب الحرب خاصة في المنطقتين الكرديه والشيعيه فضلا عن أثار الهزيمه العسكريه وصعوبات الحصار الاقتصادي، التي قد جعلت الامر المرجح (أن لم يكن البديل الوحيد) هو قبول القيادة العراقيه بتلك القيود[1].

اما عن سلوك القيادة العراقية في التعامل مع هذه الترتيبات، قد سار وفق نموذج معين يقوم على مبدأ المماطلة قدر المستطاع في القبول بالشق الخاص بالخطر العراقي على أمن الخليج العربي (اذا جاز التعبير) ، وهو ذلك الشق المرتبط ببرامج التسلح العراقية والرقابة عليها خاصة فيما يتعلق بالصواريخ أرض أرض والأسلحة الكيماوية "البرنامج النووي"، والرفض الصريح للشق المتعلق بالسلامه الاقليمية للعراق.

واما الرفض الصريح أو الضمني لذلك الشق من ترتيبات أمن الخليج والمتعلق بالسلامه الاقليمية للعراق، فإن أبرز شواهده دون شك هو الموقف العراقي من قضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، ومن المعروف أن مجلس الأمن كان بدوره قد طلب من الأمين العام السابق للامم المتحده بموجب قراره رقم 687 بتاريخ 3 ابريل 1991بأن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بين البلدين ، وأن يقدم الى مجلس الامن تقريرا عن ذلك في غضون شهر واحد[2].

وفي 2 مايو أعلن الامين العام تشكيل لجنه لهذا الغرض ، وفي ابريل 1992 أصدر تقريرا وافق عليه مجلس الأمن في 27 اغسطس 1992م وقد استقر رأي اللجنة بموجب هذا التقرير على تحريك مجموعة الحدود البرية لمسافة 600 متر تقريبا لصالح الكويت، وهذا يعني، سيطرتها على أراضي نفطية عراقية وجزءا من مدينة أم القصر مقر القاعدة البحرية العراقية الرئيسية، وهذا الامر، أسفر عن مقاطعة العراق لهذه اللجنه، حيث اتهمتها بالانحياز لمصلحة الكويت[3]. واعلن

---

[1] - المشاط، امن الخليج العربي، ص270

[2] - نص القرار ، السياسة الدولية،عدد 105، يوليو 1991، ص134.

[3] - تقرير مقدم الى المؤتمر القومي العربي الرابع، بيروت، المستقبل العربي، عدد 172 ،6 ابريل 1993، ص80.

رفضه المسبق لاية نتائج تتوصل اليها، وفي أعقاب صدور القرار أعلن وزير الدولة العراقي للشؤون الخارجية (محمد سعيد الصحاف) أن العراقيين لن يقبلوا بترسيم حدودهم مع الكويت، واعتبر أن مجلس الامن سيحول المنطقة الى برميل بارود إذا صادق على الحدود الجديدة، وبدوره ذكر الصحاف أمام المجلس الوطني العراقي أن اللجنة الدولية غير عادلة ومنحازة الى الجانب الكويتي بسبب الضغوط الغربية ، وأنهُ في حالة إرغام الحكومة العراقية على القبول بالحدود الجديدة؛ فإن الشعب العراقي لا يمكن اقناعه بانه يدرك أن حقوقه قد انتهكت[1].

ومن هذا المنطلق، ومن خلال التطورات التي تعرض لها العراق، تفيد في القاء أكثر من ضوء على الرؤية والسلوك العراقيين فيما يتعلق بأمن الخليج فهي تؤكد من جانب على التفرقة في السلوك العراقي وفي التعامل مع الامور المتعلقة في برنامج تسلحه من جانب وتلك المتعلقه بسلامته الاقليمية من جانب آخر ، وتشير كذلك من جانب آخر الى أحد أبعاد الطريقة التي تحاول بها القيادة العراقية الخروج من مأزقها الراهن، وفي هذه الحالة ثمة ما يدعو إلى الافتراض بأن هذه القيادة: كانت تتوقع ان يكون تغير شخص الرئيس الامريكي مناسبة لتغيير ايجابي لديها من وجهة نظرها، يمكن ان يحدث في السياسة الامريكية وكانت تعد نفسها في مقابل ذلك؛ لاظهار قدر أكبر من المرونة فيما يبدو ومن ثم فقد حاولت تصعيد الموقف في وقت قريب من هذا التغيير بحيث يبدو وكأن ما يمكن ان يحدث من تراجع أمريكي في الموقف ازاء العراق إنما هو نتيجة لقدرته على الفعل، ويسهل بعد ذلك تبرير أية مرونه أو تنازلات عراقية جديدة [2]. وعلى أية حال فإن هذا الترتيب قد فشل بوضوح من خلال اخفاق القيادة العراقية في إدارة الازمة، ويعزى هذا الفشل الى النظرة العراقية المبسطة للسياسة الامريكية وكذلك الى الخلل الفادح في ميزان القوى بين قوة العراق وقوة الحلفاء، بحيث كان مجال المناورة المتاح أمام القيادة العراقية مجالا ضيقا للغاية، لا يمكنها من مواصلة اتباع الترتيب المشار اليه، وهو ما

---

[1] - السدحاني، خالد، ترسيم الحدود الكويتية-العراقية بعد ازمة الخليج الثانية، السياسة الدولية، العدد111، يناير 1993، ص 235-236.

[2] - المشاط، امن الخليج العربي، ص274.

أوصلها في نهاية المطاف إلى قبول الرقابة طويلة المدى على برنامج التسليح العراقي في نوفمبر 1993.

وفي الواقع، اذا كان من البديهي أن يرفض العراق الترتيبات الراهنة لأمن الخليج العربي وأن اضطر بسبب ميزان القوى الراهن إلى الرضوخ لجزء منها واذا كان من ناحية أخرى لم يسلم بذلك الجزء المتعلق بسلامته الاقليمية سواء تعلق ذلك بموضوع المناطق الآمنه في شمال العراق او بقضية ترسيم الحدود مع الكويت، فما هي الرؤية العراقية لأمن الخليج كما ينبغي ان يكون؟.

ثمة ما يعزي بأن يكون هناك استمرار في الرؤية العراقية على أزمة حرب الخليج (1990-1991) وذلك؛ لاستمرار نظام الحكم العراقي بقيادته الحالية، المعنى أن تكون الصيغة المثلى لأمن الخليج قائمة على دور قيادي عراقي وفي اطار عربي أوسع[1]، غير أن الاحداث الواقعية يفترض من ناحية أخرى أن تحدث أثرها في الحكام والمسؤوليين. على الرغم من أن الرئيس العراقي على يقين تام، بأن ثمة قيود كبرى تحيط بهذه الإمكانية منها الأوضاع الراهنة في العراق اقتصاديا وسياسيا وخبرة الصراع مع إيران التي تفيدنا باستحالة تجاهل المكون الايراني في معادلة امن الخليج، فضلا عن القيود الدولية بطبيعة الحال.

لكن في الوقت نفسه، فكرة استبعاد الدور القيادي العراقي في المدى القصير والمتوسط لا تعني استبعاد العناصر السابقة لمعادلة أمن الخليج من وجهة النظر العراقية القائمة على أساس ان هذا الأمن جزءا من الأمن العربي القومي، مما يعني استبعاد الدور الأجنبي في أمن الخليج من ناحية، وكذلك الدور الايراني من ناحية اخرى، بحيث تكون ترتيبات أمن الخليج ترتيبات عربية خالصة[2].

لا شك ان الجزء المتعلق بالرفض العراقي للهيمنه الاجنبية على امن الخليج لايحتاج منا الى اثبات على الاقل في ضوء الجهود المبذولة في الحد من ذلك، ولكن

---

[1] - أحمد، يوسف أحمد،السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية واداء الدور ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسة 1994، ص 313-315.

[2] - المشاط، امن الخليج العربي، ص276.

استمرار اعتقاد القيادة العراقية بجدوى الاطار العربي لأمن الخليج ، كذلك بجدوى استبعاد ايران من الترتيبات المتعلقة بأمن الخليج العربي يحتاج مناقشة ، وذلك على ضوء المعطيات العربية الراهنة وسابقة التقارب العراقي الايراني بمبادرات عراقية خارجة على المألوف وكذلك على ضوء الهيمنة الاجنبية الراهنه على أمن الخليج.

وفيما يتعلق بالاطار العربي لأمن الخليج، او بمعنى آخر اعتبار أمن الخليج جزءاً من الامن القومي العربي الاشمل، يوجد هناك عدد من الشواهد على استمرار الرؤية العراقية في هذا الصدد، وفي شهر يوليو 1991 (على سبيل المثال لا الحصر) قدم العراق طلبا رسميا الى جامعة الدول العربية، لعقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب؛ للبحث في التهديدات الامريكية الموجهة انذآك الى بغداد، وذكر نبيل نجم ممثل العراق لدى الجامعة ان الامريكية تشكل اعتداءً فاضحا على كل بلد عربي، وان الامن القومي العربي معني بهذه التهديدات[1]، وفي محاولة الاحلال بصيغة عربية بدل الصيغة الدولية للرقابة على العراق، قدم طلبا رسميا بتأليف لجنة عربية، للاطلاع ميدانيا على كل المنشئات النووية العراقية ذات الأغراض السلمية، وقال المندوب العراقي لدى الجامعة العربية:" ان العراق يقترح تأليف لجنة مصرية للاشراف على منشأته في حال تعذر تأليف لجنة عربية"[2].

هذا وقد قدمت المطالب العراقية من خلال مذكرة إلى الأمانه العامة للجامعة، إلا أن هذه المطالب لم تحظ بالدعم العربي اللازم لانعقاد مجلس الجامعة ، اذ لم يوافق على المذكرة العراقية سوى ليبيا والسودان[3]، ولم يقف العراق عند هذا الحد، بل كرر المحاولة مرة أخرى وأرسل وزير الخارجية العراقي عبر مندوبهِ الدائم إلى الجامعة العربية رسالة شرحت خطورة الأوضاع في جنوب العراق بسبب عزم واشنطن والدول الغربية على اقامة منطقة محظورة على القيران العراقي؛ لحماية السكان الشيعية، ولكن الامر اقتصر في جنبه على تعميم الأمانه العامه للجامعة

---

(1) - النهار، 1991\7\15

(2) - النهار، 1991\7\17.

(3) - الحياة، 1991\7\22

لنص الرسالة العراقية على الدول الاعضاء[1]. غير ان اللجوء العراقي إلى الإطار العربي من اجل تحقيق صبغة أفضل لأمن الخليج لم يكن بلا شروط وكثفت الجهود من اجل تحسين علاقاتها العربية[2].

وقد شهد عام 1992 عدة مؤشرات؛ لتحسين علاقات العراق مع كل من البحرين وعمان وقطر وكان أهم هذه المؤشرات دون شك هو عودة سفير قطر الى بغداد، لممارسة نشاطاته اعتبارا من اكتوبر 1991 في سياق أزمة الحدود القطرية -السعودية[3]، وهكذا يمكن القول:" بانه باستثناء الكويت والسعودية تحسنت العلاقات العراقية-العربية بشكل عام، وأن العراق لايعلق تعامله مع الاطار العربي على حدوث تغير جذري فيه او تكون تحالف ثوري ويبدو أن هذا يمثل سلوكا نمطيا في السياسات العربية في اعقاب الهزائم".

ومن خلال التحليل السابق لرؤية العراق لامن الخليج العربي، يتضح أن الترتيبات الراهنة لأمن الخليج العربي لا يمكن ان تكون مقبولة في نظام الحكم الحالي في العراق لأسباب بديهية، ومع ذلك، فقد اضطر بسبب موازين القوى الراهنة في منطقة الخليج، لقبول بعض أبعادها مع اظهار أقصى ما يمكن من مماطلة في التنفيذ، غير أنه في الوقت ذاته رفض بوضوح تلك الأبعاد المتعلقة بالسلامة الاقليمية للعراق بشكل مباشر، وثمة ما يشير الى ان نظام الحكم العراقي، مازال يفضل لامن الخليج اطارا يلعب فيه دورا متميزا ويتصل بهذا مايبذله منذ هزيمته في حرب الخليج الاخيرة من أجل اعادة البناء داخليا، وتعزيز شبكة علاقاته العربية والدولية.

وهذا يعني، أن موقع العراق من قضية أمن الخليج يمثل قنبلة موقوتة في كل الاحوال، فالترتيبات الراهنة تستبعده؛ لانها تعتبره ببساطة مصدر الخطر، وهو بحد ذاته ما يجعل الصيغة الراهنة لأمن الخليج صيغة مستحيلة ومن هنا، ليس ممكنا في

---

(1) - المشاط، امن الخليج العربي، ص277.

(2) - أحمد، السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة، ص313-314.

(3) - مجموعة باحثين، حال الامه العربية 2005، النظام العربي: تحديات البقاء والتغيير، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 م، ص81.

المدى الطويل استبعاد العراق من معادلة امن الخليج بسبب الوزن العراقي في منطقة الخليج العربية باعتبار ان العراق قوة اساسية في المنطقة لايمكن تجاهلها.وان محاولة تفكيكه سوف تدخل منطقة الخليج في فوضى وعدم استقرار ناهيك عن تعرض السلامة الاقليمية لدولها للخطر، ولذلك فان اصحاب المصلحة في استقرار هذه المنطقة، ينبغي عليهم التعامل بنهج أكثر جدية في النظر إلى قضية أمن الخليج يقوم على ضرورة ادخال العراق في منظومة هذا الأمن.

2.2.2 **النووي الايراني**:

تعد ازمة الملف النووي الايراني، أحد المصادر الرئيسية؛ لتهديد الأمن في الخليج خاصة في حالة الفشل في حلها بالطرق السلمية واندلاع مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة الامريكية بسبب الملف النووي وقضايا اخرى[1]، وبغض النظر عن التكهنات المتضاربة والتحليلات المتباينة بشأن احتمال حدوث هذه المواجهة بين الطرفين وخاصة بعد صدور التقرير الاستخباراتي الامريكي في ديسمبر 2007، وبغض النظر عن ذلك فان الصراع حول الملف النووي الايراني، هو جانب مهم وجزء منه ينقسم الى صراع الارادات بين الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى تعاني من تآكل في قدرتها على التأثير والحسم سواء على الصعيد العسكري أو السياسي، مما أثر سلبا في هيبتها ومكانتها العالمية، وبين ايران كقوة اقليمية صاعدة لها طموحات وتطلعات في محيطها الاقليمي، خاصة ان خروج العراق من معادلة ميزان القوه الاقليمي أحدث خللا كبيرا في هذا الميزان لصالحها، ورغم ان خيار المواجهة المسلحة بين الدولتين ضعيف الاحتمال وربما ذلك يعود لاعتبارات عديدة ابرزها[2]: تفاقم ورطة امريكا في العراق، وتصاعد الانتقادات الداخلية للادارة

---

[1] – ادريس، محمد، الخليج العربي والازمة النووية الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2002م، ص152.

[2] – ادريس، محمد، التحديات الاقليمية للبرنامج النووي الايراني، مختارات ايرانية، العدد 66، 2006م، ص132.

الامريكية، بسبب ذلك ألا أنه غير مستبعد نهائيا خاصة في ظل حالة التشدد التي تبديها كل من ادارة بوش وحكومة أحمدي نجاد بشأن هذا الملف[1].

ومن هذا المنطلق، فإنهُ في حالة عدم حسم أزمة الملف النووي الايراني بالطرق السلمية فأن مسألة التعامل مع ايران وملفها النووي سوف يظل يشكل قضية رئيسية على اجندة أية ادارة امريكية، وفي كل الاحوال، فان اسوأ الاحتمالات المستقبلية هو ان يشهد الخليج حربا جديدة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران، وبالتالي سيصبح الوضع اكثر تعقيدا في حال دخلت اسرائيل على الخط، واصبحت طرفاً مباشراً في المواجهة، فمن المتصور في هذه الحالة أن يتزايد حجم الخطر والتهديد في منطقة الخليج، فايران بدورها قد ترد باستهداف المصالح الامريكية في بعض دول الخليج، وقد تعطل الملاحة في مضيق هرمز مما يضر كثيراً بصادرات النفط، وقد تقوم جماعات وعناصر موالية لها بتأجيج اضرابات داخلية وزعزعة الامن في منطقة الخليج، وكل ذلك وغيره يعني ان بعض دول الخليج قد تجد نفسها تدفع ولو جزئيا ثمن حرب دون سبب، ومن هنا يأتي حرص دول الخليج العربي على ضرورة تسوية أزمة الملف النووي الايراني بالطرق السلمية، ولكن على الرغم من حالة التوافق والتفاهم بين واشنطن وطهران في ظل ظروف وترتيبات معينة،بما يجعل الخليج تحت المظلة الامريكية- الايرانية، وهو احتمال يجب أن تأخذه الدول الخليجية في عين الاعتبار[2].

1.2.2.2 الرؤية الايرانية لامن الخليج:

منذ ان تولى الرئيس هاشمي رافسنجاني مقاليد الحكم في ايران، تحدث أمام المؤتمر الدولي الذي عقد في طهران بين 20 و22 نوفمبر 1989م حول مستقبل

---

(1) - البيلاوي، حازم، الدولة الريعية في الوطن العربي، ورقة قدمت الى: الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، تحرير غسان سلامة واخرون، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية، ايطاليا، 1989م، ص 3.

(2) - البيلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، ص4؛ المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج، ص 20.

الخليج شارحا رؤية بلاده لكيفية تأمين الخليج العربي بعد الحرب، وفيه أوضح رافسنجاني ان الاقتراب الذي تتبناه ايران يتمثل في تحقيق التعاون المتبادل والتنسيق بين دول وحكومات المنطقة[1]. مثل هذا التطور عدهُ البعض مقدمة؛ لتأسيس نظام خليجي جديد للسلام والامن الاقليمي قوامه التعايش السلمي والتعاون ، فيما اعتبره البعض الاخر امتداد لتصور ايران الثورية الاسلامية التي تختلف عن نظيرتها القومية العلمانية في كونها بلا اجماع في اراضي جيرانها العرب[2].

وفي الواقع، تدور الرؤية الايرانية بخصوص أمن الخليج حول تكريس فارسية الخليج واختصاص ايران بالدور الرئيسي في تأمينه. فقد طرحت مرحلة الشاه مبدأ التعاون الاقليمي لتامين الخليج وعاصرت مرحلة الخميني في نهايتها استعداداً أكبر للتعايش السلمي، ولم تخل مرحلة رافسنجاني من محاولة التوسع، لكن كل مرحلة من المراحل السابقة كان لها ادواتها وافكارها في التنفييذ.

2.2.2.2 العوامل المؤثرة على الرؤية الايرانية لامن الخليج:

تتجسد القناعة الايرانية، بفكرة القوامة الفارسية على الخليج وضرورة الهيمنة على أي من نظمه وهياكله الامنية من خلال التفاعل بين ثلاثة عوامل اساسية، أولها: تاريخي ويتعلق بأثر الخبرة الايرانية على تشكيل الادراك الايراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني، وثانيهما: جيواستراتيجي وينبع من تقييم مجمل عناصر القوة الايرانية مقارنة بنظيرتها العربية _الخليجية، والثالث: أيديولوجي ويرتبط بطبيعة العقيدة الدينية الشيعية وتكييفها لماهية السلطة السياسية[3].

1- فيما يتعلق بالعامل التاريخي، فانه يبين المرحلة التوسعية الايرانية صوب الخليج، ويوضح انه في كل مرة انكفأت فيها ايران على نفسها، تزايدت احتمالات

---

(1) - نيفين، مسعد، الرؤية الايرانية لامن الخليج العربي، ص 291، كتاب امن الخليج العربي دراسة في الادراك والسياسات.

(2) - هويد، فهمي، العرب وايران، مستقبل العالم الاسلامي ،السنة 1، عدد 22، ربيع 1991، ص 53.

(3) - نيفين، الرؤية الايرانية لامن الخليج العربي، ص 292.

تعرضها للتفكك والعكس صحيح ، وتجسد فترة حكم القاجاريين لايران هذه العلاقة الارتباطية الوثيقة بين التمدد الخارجي لايران وتكريس مظاهر قوامتها على الخليج من جانب، وبين قدرتها على حفظ تكاملها الاقليمي والقومي ودعم سلطة حكومتها المركزية من جانب اخر[1].

كذلك ان تنشيط الدور الايراني جنوباً وغرباً في اتجاه الخليج غالباً ما كان يرتبط بمحاولة التوسع شمالاً وشرقاً داخل العمق الاسيوي والعكس صحيح [2]

2- وبالنسبة للعامل الجيواستراتيجي، فأنه يفرض استمرارية معينة على الرؤية الايرانية؛ لأمن الخليج، فعلى حد تعبير احد المحللين الغربيين " يتغير البشر والنظم، وتستعصي "الحقائق الجيبوليتيكية" على كل تغيير " [3].

كذلك، فانه يتداخل مع المحدد التاريخي ويستمد منه جزءًا من اهميتة، فكون ايران قد انتزعت جزراً عربية غربي الخليج خاصة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وابي موسى من بعض اماراته، فقد مكنها ذلك من التحكم في مضيق هرمز الذي يربط الخليج بالمحيط الهندي[4].

لكن البعد الجغرافي، ليس هو كل ما تتميز به إيران على دول الخليج العربية، فهناك كذلك ثقلها السكان الضخم، إذ ان عدد سكان إيران (حوالي 60مليون نسمة) يزيد على ثلاثة اضعاف نظيرة العراق وعلى اربعة اضعاف نظيرة السعودي، وهي تتمتع بامتدادات ديموجفرافية داخل دول الخليج وتتواصل مذهبيا مع اقلياتها الشيعيه وتسهم في سد حاجاتها من الايدي العاملة.

---

[1] - سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 60-61.

[2] - عقيل، مصطفى ، سياسة ايران الخارجية على عهد ناصر الدين شاه 1848 -1896، الدوحة ، منشورات دار الثقافة ،1987، ص 35.

[3] - نيفين، الرؤية الايرانية لامن الخليج العربي، ص 294.

[4]، - farthing Jahanpour ,A new order for The Middle east, world Today volume 47,no,5,1991,p.76

وايران، تتميز ايضاً بوفرة ثروتها الطبيعية: كالنفط والغاز وتشمل 14% و36%من احتياطات الشرق الاوسط و9.3% و13.1% من احتياطات العالم على التوالي[1].

وخلافاً للدول الخليجية العربية، فانها تتمتع بتنوع هياكلها الانتاجية وأيضا هي: دولة منتجة للسلاح وقد اكسبتها حربها مع العراق خبرة معينة في هذا الخصوص، حتى انه بحلول عام 1986 كانت الصناعات العسكرية تختص بنحو 64% من اجمالي الانتاج الصناعي، وهي تسعى؛ لاتمام المفاعل النووي الذي بدأ العمل به في ظل الشاه، وتوظيف عوائدها النفطية الضخمة في الاستعانة بالخبرات الاجنبية في المجال النووي[2].

3- اما العامل الاخير، فهو العامل الايديولوجي وهو يجد جذوره في التاريخ الفارسي القديم عندما اصطلح الايرانيون شعباً وحكاماً على اعتبار السند الديني أساساً للسلطه السياسية واعتقدوا في تمتع الملوك بتفويض من الاله (أهوار مردا) لممارسة الحكم. ومع دخول الايرانيين في الاسلام، تم اتخاذ الصفويين من التشيع الاثنا عشر اداة؛ لمقاومة خصومهم ثم لتوحيد بلادهم اعيد طرح نفس الفكرة مجددا لكن باسلوب مختلف[3].

ومن هنا، تتفرع عن العامل الايديولوجي نقطتان تساعدان في تفسير الرؤية الايرانية لامن الخليج وترفعان التضاد الظاهري بين المبدأين: القومي(الفارسي) والعالمي (الاسلامي).

اولاً: هي ان الجمهورية الايرانية، تعبر عن أفضل تطبيق ممكن للاسلام قاطبة.

اعتبار ان الجمهورية الايرانية والاسلام صنوان وأن هزيمة إيران تتسبب تلقائيا

---

(1) - R.K. Ramazani, Iran's foreigen policy:Con Tending orientations, middle East journal.43,no.2 spring 1989.p.203 .

(2) - صحيفة الحياه، 1993/2/10.

(3) - عبد المؤمن، محمد السعيد، ولاية القضية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار زهدي للطباعة، 1991، ص6.

على حد تعبير سيد علي خامنئي "في هزيمة الاسلام لأن إيران هي ام القرى وهي مقر الولاية الحقيقية للاسلام"[1].

ثانياُ: هي أن الوضع السابق يرتب لأيران الاسلامية القوامة السياسية في محيطها وعلى مستوى العالم، ويحملها مسؤولية محاربة المستكبرين ودعم المستضعفين وهي الفكرة التي عرفتها الثورة الاسلامية تحت مسمى نظرية التبري والتولي أو نظرية تصدير الثورة وجسدتها ادبياتها القانونية والرسمية[2].

وفي اطار ماسبق، يمكن القول أنهُ: اذا كان العامل الأول قد برر رغبة ايران في حفظ قوامتها على الخليج ، فإن العاملين: الثاني والثالث قد انصبا على تحليل قدرة ايران على تحقيق رغبتها تلك.

3.2.2.2 مضمون الرؤية الايرانية لامن الخليج:

تؤكد ايران على فارسية الخليج، وينبثق عن هذا التصور ثلاثة مبادئ هي في الاصل من لوازم تصورها لأمن الخليج، ولكن التطورات التي حدثت ما بعد اجتياح الكويت اسهمت في تكريسها، وهذه المبادىء هي:

1- ادراك أن أي تغيير في الحدود السياسيه، سواء فيما بين الدول الخليجية او داخل كل منها على حدة ينبغي ان يتقيد بضابطين ضروريين، احدهما ألا تترتب عليه إعاده ترتيب المنطقه على نحو ينال من الاهميه الاستراتيجيه لايران، والاخر ألا يسلم إيران الى احتمال تفتيتها إلى مجموعه من الدويلات القوميه، او يقوي المركز النسبي لمنافستها تركيا على حسابها، او يضيف إليها مناطق تعجز عن استيعابها[3].

---

[1] - انظر تصريح الخوميني لقرار بلاده في الدول الاسلامية، صحيفة الأهرام 1992/12/1.

[2] - عبد المؤمن، محمد السعيد، التجربة الايرانية في العلاقات الدولية ، صحيفة الجمهورية 19992/4/3.

[3] - نوفل، ميشال، إيران في عالم متحول جدليه التواصل والانقطاع في السياسة الخارجية، شؤون الاوسط، عدد 13 نوفمبر 1992، ص19.

2- رفض الوجود الاجنبي في الخليج، من خلال نظرة ايران اليه من حيث البعد السياسي على ان الغرب هو استعمار للشعوب الاسلامية بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه العلاقة بين الطرفين سواء كان هناك احتلال عسكري مباشر ام تبعيه سياسية غير مباشره. والبعد الاجتماعي الذي يعتبر الغرب بمقتضاه مركزاً لبث الرذائل الأخلاقية في المجتمعات الاسلامية، وأداة لتشوية هويتها الحضارية. والبعد العلمي والتقني وهو في حد ذاته لا يخلو من إبهار على مستوى الانجاز المادي، لكنه يظل انجازاً منقوصاً تعوزه الروحانيات ويسخر؛ لاستبعاد المسلمين وابتزاز ثرواتهم[1].

ولقد لخص الخوميني الرؤيه الايرانية تلك، باعتبار ان الغرب "اصل كل المصائب" وان مصير المسلمين مربوط بمغالبته[2].

وبالتطيف على دول الخليج، نجد ان المنطق الايراني في رفض الوجود الاجنبي في الخليج يرتبط بالتفاعل ما بين الابعاد المادية والاجتماعية والسياسية الاستراتيجية كافه. فالوجود الاجنبي في منطقة الخليج، يستنزف مواردها النفطية التي هي: عصب التقدم الاقتصادي للغرب، وعلى حد تعبير "رافسنجاني" فإن الاجانب لا يتجشمون مشاق الانتقال والاغتراب والظروف المناخية الصعبة حتى نعيش – أي دول الخليج – عيشة طيبة "[3]، لكنهم يفعلون ذلك بسبب النفط ولاسباب اخرى تتصل باستغلال الأهمية التجارية والاستراتيجية للخليج. ومن وجهة نظر اخرى، فإن هذا الوجود الاجنبي ينتهك حرمة دول الخليج ومقدساتها ويكرس جمله من الافكار والسلوكيات المذمومة من قبيل نمط الحياه الاستهلاكيه، والتمييز بين الدين والسياسة، وأهم من كل ذلك أنه يفند اساسية القوامة الايرانية على الخليج

---

[1] - البيومي، ابراهيم، الغرب في رؤيه الحركة الاسلاميه المعاصرة، ورقه غير منشورة، القاهرة، ابريل 1993.

[2] - وصية الخوميني، دراسة وتحقيق رفعت سيد احمد، القاهره، الدار الشرقيه،1989، ص41.

[3] - نيفين، الرؤية الايرانية لامن الخليج العربي، ص305.

بإقامة تحالف مكتوب أو غير مكتوب بين النظم العربية الخليجية المحافظة وواحدة او اخرى من قوى الاستكبار الدولي.

ولقد مثلت الحرب مع العراق، لا سيما في مراحلها الأخيرة دليلاً واضحاً على مصداقية ايران الرافضة لمبدأ الوجود الاجنبي للخليج، فلقد عارضت إيران تماماً استدعاء بعض دول الخليج، لحماية البحرية الامريكية رداً على القصف الايراني لشواطئها، كذلك رفضت عرضاً سوفيتياً مماثلاً؛ لتأمين الملاحة في الخليج عن طريق اسطول يحمل علم المنظمة العالمية[1].

3. الارتباط الوثيق بين مفهومي أمن الخليج وأمن اسيا الوسطى، على اعتبار أن كليهما مجال حيوي لايران ويؤثر تحركها في أيهما بالضرورة على فعالية تحركها في الاخر. ولعل هذا العنصر تحديداً من عناصر الرؤية الايرانية لامن الخليج كان الاكثر اثارة للجدل غداة تحرير الكويت مما عداه، ويرجع ذلك الى ان بعض تحليلات السياسة الخارجية الايرانية في تلك المرحلة قد عالجت العلاقة بين التحرك الايراني في الخليج واسيا الوسطى في صورة واحدة، او هي انتظمتها في ذات السياق لكنها جعلتها معاً بديلاً لانماط اخرى من التفاعل الايراني مع دول العالم[2].

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991م وضعت ايران تصورها ازاء الترتيبات الامنية في الخليج وفقاً للمبادىء التالية[3]:

1. يجب ان تستند ترتيبات الامن الاقليمي في المنطقة الى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول الخليج والمنطقة، وان تضمن

---

[1] - كامل، مصطفى، حتى لا تنشب حرب عربية – عربية اخرى ، جامعه القاهره، مركز البحوث والدراسات السياسية،1992، ص752.

[2] - نيفين، الرؤية الايرانية لامن الخليج العربي، ص307، حيدر، حامد، ظهران تتحرك لايجاد نظام اقليمي جديد يضمها الى الجمهورية الاسلامية في اسيا الوسطى، الوسط، العدد 40، 1992/11/2، ص29.

[3] - الفرج، حرب الخليج الثانية عام 1991م ، ص12.

استقلال دول الخليج وسيادتها على اراضيها، وتتحمل دول الخليج نفقات اعداد هذه الترتيبات.

2. رفض التدخل الاجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت اي شكل من الاشكال واستبعاد جميع القوى غير الخليجية عربية ام غير عربية.
3. ضرورة التعاون الشامل بين دول المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تمهيداً لتحقيق الامن بابعادة الكاملة.
4. اخلاء الخليج من مخزون الاسلحة التقليدية وكذلك الاسلحة غير التقليدية النووية والكيماوية والبيولوجية.

ومن خلال ذلك التصور، وضعت ايران عدة بدائل تحقق هذا الامن[1] ومنها: مشروع (6+2+1+1) وهو مشروع أمني يضم دول الخليج الست والعراق وايران ومصر وسوريا. وكذلك عملت على اقامة تحالف بين ايران ودول الخليج العربية، وهو ما دعا اليه الرئيس الايراني الاسبق هاشمي رافسنجاني؛ لمواجهة الخطر الاسرائيلي، وهذا ما أراد تأكيدهُ الرئيس الايراني احمد نجاد لدى مشاركته في الدورة السادسة والعشرون لمجلس التعاون الخليجي في كانون الاول 2007م.

ومن الامثلة الاخرى على المشروعات الايرانية لصياغة ترتيبات جديدة لأمن الخليج، تلك المقترحات التي اعلنها حسن روحاني ممثل مرشح الجمهوريات الاسلامية في المجلس الاعلى للامن القومي الايراني، فقد دعا روحاني في اقتراح قدمهُ في اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي في الدوحة في نيسان 2006م على وضع ترتيبات جديدة في الخليج، من اجل تحقيق التعاون الامني والتنمية في المنطقة[2].

ومن هنا، فأن القراءة المتأنية للمقترحات السابقة توضح الخطوط العريضة للمشروعات الايرانية للأمن في منطقة الخليج العربية، والتي باتت ايران تسعى الى ضمان أي مشروع للأمن في المنطقة واستبعاد اي دور للقوى الاجنبية والخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية. فايران، من خلال ذلك تسعى بالدرجة

---

[1] - المرهون، أمن الخليج بعد حرب العراق، ص35-38.

[2] - المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج، ص75.

الاولى تطمين الدول العربية بصفة عامة وعلى وجه الخصوص الى التيارات الايرانية وبناء الثقة بين دول الخليج.

ويبدو ان دعوة ايران لدول الخليج بانشاء منظومة امنية مشتركة في المنطقة، اصبحت حديث ايران الدائم في كل المجالات والمناسبات، وحتى في بعض اللقاءات التي تضم مسؤولين ايرانيين بنضرائهم الخليجيين، ورغم المحاولات الايرانية المتكررة، لبث الثقة في نفوس الخليجيين، ألا إن تلك الثقة لا تزال ضعيفة نسبياً لدى الخليجيين بالنسبة لايران، فالكثير من دول الخليج، تدرك ان دعوة ايران لانشاء منظومة امنية مشتركة ليست سوى رسائل دعائية للرأي العام العربي، الذي تحاول ايران من خلاله ابعاد اللوم عن ذاتها وتحسين صورتها ومحاولة ايقاع اللوم على دول الخليج التي بحد ذاتها ترفض التعاون مع ايران في تنظيم امن المنطقة الخليجية.

3.2.2 السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربية:

تتسم السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الخليج بعدم الانتظام وضعف الفعالية، الامر الذي بدورة يتجلى بوضوح شديد في تعاملها مع المسألة العراقية منذ أطاحة نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين عام 2003م، فهذه السياسة تأسست على عدم المصداقية، ولكنها في نفس الوقت افتقرت الى بعض التخطيط الدقيق لمرحلة ما بعد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، بل ان واشنطن ارتكبت اخطاء فادحة في العراق قادت بدورها الى وضعه على حافة التفكك والانقسام، كما أن سياستها تجاه طهران تفتقر الى الوضوح وخاصة في ظل تعقد وتداخل الملفات التي تعني الطرفين، فالى جانب الملف النووي الايراني، هناك المسألة العراقية والازمة اللبنانية والصراع العربي الاسرائيلي، ونظراً لذلك، فقد اصبحت السياسة الامريكية في الخليج وتوابعها مصدراً رئيسياً للتوتر وعدم الاستقرار، مما يعقد من فرص التوافق على صيغة مستقرة لامن الخليج[1].

---

[1] - عبدالله، جواهر حسن، منطقة الخليج العربي بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، 2001م،ص97.

1.3.2.2 الرؤية الامريكية لامن الخليج العربي:

تعد منطقة الخليج، من المناطق ذات الاهمية الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية. فللولايات المتحدة مصلحة حيوية في الحصول على بترول الخليج وبأسعار معقولة. فحوالي 65% من المخزون العالمي للبترول يوجد في دول الخليج، هذا ومن المتوقع ان تصل هذه النسبة الى 50% في الاعوام القادمة، فضلاً عن هذا تشير بعض التقديرات الى انه من المتوقع ان تكون هذه المنطقة المصدر الرئيسي للبترول العالمي بنهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وأن اعتماد الولايات المتحدة على البترول المستورد وبصفة خاصة بترول الخليج يتجة للزيادة، وكذلك من المتوقع ان يمثل هذا الاعتماد 60% من الاحتياجات الامريكية بنهاية القرن[1].

ومن هنا، فان تحقيق هذه المصلحة الامريكية يتطلب تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج وفي الشرق الاوسط بصفة عامة، خاصة وان تحقيق مثل هذا الاستقرار يساهم ايضا في تحقيق المصلحة الامريكية في المحافظة على امن اسرائيل، وهو ما يعني الاهتمام الامريكي بالترتيبات الامنية في الخليج في نفس الوقت الذي تركز فيه الادارة الامريكية على المساهمة في تسوية الصراع العربي الاسرائيلي[2].

ومن هذا المنطلق، وضعت الولايات المتحدة عدة اولويات وجعلتها بمثابة أسس للنظام الامني الامريكي في الخليج العربي والشرق الاوسط وهي[3]:

---

[1] - عبد المجيد، وحيد، التصور الامريكي لامن الخليج، الطبعة الاولى، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992م، ص118.

[2] - بدران، ودودة، الرؤية الامريكية لامن الخليج، مركز دراسات الوحدة، ط1، ص372.

[3] - المنصور، عبد العزيز شحادة، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الاول،، 2009م، ص68.

1. استخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر؛ لمواجهة اي تهديد للنفوذ والمصالح الامريكية في منطقة الخليج، وقد اكتسبت خبرة القوة العسكرية في حرب الخليج الثانية هذه السياسة قدراً كبيراً من المصداقية والفعالية للولايات المتحدة.
2. الاحتواء المزدوج للعراق وايران، والهدف المباشر لهذه السياسة كما اوضحهُ عدد من الاستراتيجيين الامريكيين هو: أن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة اقليمية في اي بقعة من العالم، وخاصة اذا كانت قوة قادرة على تهديد الامن والاستقرار العالمي باستخدامها لتلك القوى. كان انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج تعبيراً عن تقسيم امريكي مفاده: ان نظام الحكم في العراق وايران يعاديان المصالح الامريكية في منطقة الخليج العربية والشرق الاوسط.

وعليه فان: الولايات المتحدة لم تعد تقبل بعد حرب الخليج الثانية بسياسة توازن القوى التقليدية التي اظهرت أفلاسها عندما قام العراق بغزو الكويت، كما أنها في نفس الوقت لا تصلح في ظل العداء الذي يكنة العراق وايران للولايات المتحدة الامريكية ومصالحها في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن ان القوة الامريكية في الخليج تعد بديلاً أفضل؛ لحماية مصالح امريكا[1].

هذا وقد استهدفت سياسة الاحتواء المزدوج، اتباع كل ما من شأنه نزع قدرة العراق وايران من تهديد المصالح الامريكية ونظم الحكم الصديقة في الخليج، وذلك من خلال تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل والحيلولة دون تمكين ايران من امتلاك مثل هذه الاسلحة.

3. الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور لمنطقة اكثر ازدهاراً وديمقراطية. وعليه فان الولايات المتحدة الامريكية تؤكد بأنها: لن تتراجع عن سياسة تكثيف الوجود العسكري الامريكي في الخليج بعد تمكنها من اسقاط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وفرض الاحتلال الامريكي في الخليج، وهذا يعني ان نظام امني جديد في الخليج سوف يقوم بالاساس بمبادرة أمريكية وبجهود امريكية خالصة، وان الجديد في النظام الامني الخليجي لمرحلة ما بعد

[1] - المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916م، ص70.

الاحتلال الامريكي للعراق سيتلخص في النتائج التي افرزتها تجربة الغزو الامريكي – البريطاني للعراق والتطورات التي لحقت بالدور الامريكي في الخليج والعلاقات الامريكية – الخليجية منذ تفجيرات 11 ايلول 2001.

4. بناء النظام الامني الجديد في الخليج، سوف يتم تنفيذه في ظروف عجز شبه كامل للنظام العربي، وهذا النظام سوف يعكس في الأساس مصالح الطرف القوي في معادلة الامن الخليجي وهو الولايات المتحدة الامريكية، وان النظام الامني الخليجي الجديد لن يتوافق بالضرورة مع المصالح العربية تماماً كما كان الحال بالنسبة للنظام الامني الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على الخليج في اعقاب الحرب الخليجية الثانية، وهو النظام الذي حرص على توظيف النظام الامني الخليجي لدعم مشروع السلام الامريكي- الاسرائيلي.

4.2.2 الاطماع الاسرائيلية:

لا شك ان تهديد اسرائيل لأمن الخليج، يعد من مصادر تهديد امن الخليج العربية، فمن المعروف ان لاسرائيل اطماعها الثابتة في منطقة الخليج، وقد سبق لها قصف المفاعل النووي العراقي في عقد الثمانينات، وكذلك تطالب بضرورة توجيه ضربة عسكرية لايران من منطلق انها تشكل خطراً على امنها ومصالحها، فايران تدعم حزب الله وحركة المقاومة الاسلامية (حماس). وان تصريحات الرئيس الايراني احمدي نجاد تجاه اسرائيل تقدم لها مسوغات؛ للتحريض ضد ايران، كما ان اسرائيل تسعى من اجل تعزيز وجودها في العراق بعد صدام حسين، بحيث يكون لها موضع قدم في منطقة الخليج العربية بالاضافة الى ذلك فأن امتلاك اسرائيل اكثر من 200 رأس نووي يجعلها مصدر التهديد الاول للمنطقة العربية بما في ذلك منطقة الخليج العربية. رغم ان الولايات المتحدة الامريكية اكدت في تقريرها الذي صدر عن الاستخبارات الامريكية الذي اكد على تخلي ايران عن برنامجها النووي العسكري منذ عام 2003م، ألا إن الادارة الامريكية تتجاهل تماماً البرنامج النووي الاسرائيلي القائم فعلاً على أرض الواقع، والذي يجعل اسرائيل القوة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الاوسط. وهذا بحد ذاته يشكل نوعاً من الاستمرار في سياسة

المعايير المزدوجة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الامريكية مع قضايا المنطقة العربية والتي تخدم اسرائيل في نفس الوقت، مما يؤثر في التقدم بالعملية التفاوضية ومحادثات السلام العربية على امن واستقرار منطقة الخليج العربية، مما يعني أن أمن الخليج مرتبط الى حد كبير بأمن المنطقة العربية[1].

5.2.2 الارهاب واحتمالات استهداف الحقول النفطية:

الاقطار العربية، بل ان العراق ما بعد صدام حسين تحول الى ساحة لتنظيم القاعدة، ناهيك على ان المملكة العربية السعودية عانت من الارهاب لسنوات عديدة، وتمكنت اجهزتها الامنية من اعتقال العديد من الاشخاص المتهمين بالتخطيط لتنفيذ اعمال ارهابية في البلاد. هذا وسوف يصبح تأثير التنظيمات الارهابية أكثر خطورة في حال استهدفت المرافق والمنشأت النفطية في دول الخليج العربية. وهو ما حاولت هذه التنظيمات القيام به في اكثر من محاولة بالمملكة العربية السعودية. وفي ضوء ذلك، فان التصدي لخطر الارهاب يمثل متغيراً مهماً في اي تصور؛ لتحقيق الامن في الخليج.

هذا وقد بات في حكم المؤكد ان الحل الامني لا يكفي بمفرده؛ لتجفيف منابع التطرف والارهاب، حيث ان ذلك لا يتحقق الا من خلال استراتيجية متكاملة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والامنية[2].

اكدت الدول الخليجية في العديد من المناسبات رفضها الشديد وادانتها واستنكارها وشجبها للارهاب بكافة اشكاله، كما أكدت كذلك عزمها على الاستمرار في بذل كل جهد ممكن في سبيل محاربة هذه الافة وكل من يساعد على تمويلها. لقد باتت ظاهرة الارهاب الدولي في الوقت الحالي، احدى الاشكاليات التي تشغل دول

---

[1] - البرصان، احمد، أمن الخليج العربي بين احتلال العراق وخريطة الشرق الاوسط الجديد، مركز الخليج للابحاث، مجلة اراء الخليج، العدد 50،،2008،ص78.

[2] - الانصاري، متى تتحرك دول الخليج ازاء النووي الايراني ؟، ص30-33.

الخليج العربية، نظراً للاثار والانعكاسات الخطيرة التي تترتب على هذه الظاهرة[1]، وليس يخفى على أحد أن الاثار السلبية للارهاب لا تقتصر على الخسائر في الارواح والممتلكات فقط، لكنها تمتد لتلقي بظلالها على مختلف الجوانب الامنية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات الخليجية، وادراكاً منها لخطورة الوضع، فقد عمدت الدول الخليجية الست الى اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة؛ لمواجهة افة الارهاب، كما رافق هذا التحرك سعي خليجي الى توحيد الجهود الدولية الرامية الى مواجهة هذا الخطر الذي بات يهدد كافة الدول من دون استثناء[2].

2. 3 الموقف القطري من امن الخليج:

1.3.2 موقف قطر من المشاركة العراقية والإيرانية في امن الخليج:

مجلس التعاون الخليجي بعد الحرب الخليجية ووفقاً لمقررات قمتي الكويت (ديسمبر 1991م) وابو ظبي (ديسمبر 1992م) وبيانات الاجتماعات الوزارية المتوالية والتي تنظر لايران كمصدر مباشر للخطر على امن واستقرار دول الخليج بما فيها قطر والتي بدورها ومواقفها لم تنظر الى العراق كعدو.

اما قطر، التي اغلقت سفارتها في بغداد أثر الغزو العراقي للكويت، فقد اعادت فتح هذه السفارة مرة اخرى في الاسبوع الاخير من اكتوبر 1991م، وصرح السفير القطري المعين انذاك في بغداد (محمد بن راشد ال خليفة) عقب لقائه مع الرئيس العراقي الراحل (صدام حسين) أنهُ " وجه لديه (صدام) الرغبة الصادقة في اعادة اللحمة العربية الى ما كانت علية " ودعا السفير القطري عقب هذا اللقاء الدول العربية وخاصة الخليجية منها الى تجاوز ما حدث خلال ازمة الخليج من اجل المصلحة القومية العربية[3].

---

[1] - وزارة الثقافة والاعلام، موقف السعودية من الارهاب، ط1، الرياض، دار القمم للاعلام، 1425، ص72.

[2] - مراد، هاني، الارهاب وأمن الخليج، مركز الخليج للابحاث والدراسات، مجلة اراء الخليج، العدد 41، 2008، ص57.

[3] - صحيفة الجمهورية العراقية، مقال، 31 /1991/10م.

اما بالنسبة للموقف القطري من ايران، فانهُ شديد الحساسية بالنسبة لرؤية مجلس التعاون الجديدة لمفهوم امن الخليج بعد الازمة؛ لانه يؤكد ان هذه الرؤية غير منطقية، اذ كيف يمكن استبعاد ايران عن الصيغة الجديدة لأمن الخليج العربي والتطلع في نفس الوقت لبحث امتدادات هذا الامن فيما يخص مياه الخليج والتطلع الى تحويله الى بحيرة سلام وضمان حرية المرور والملاحة. لذلك فليس أمام دول مجلس التعاون الخليجي من سبيل لحل هذه الاشكالية الا بتوضيح ان ما تسعى من اجله الآن فيما بينها يتعلق فقط بالامن الاقليمي لدول مجلس التعاون، وان تشرع في نفس الوقت بالبدء في وضع ترتيبات امنية مشتركة مع ايران بخصوص الامن الاقليمي للخليج، لكنها في مثل هذه الحالة سوف تواجه بالمأزق العراقي. واذا كان من الممكن تأجيل مسألة المشاركة العراقية بحجة خضوع العراق حالياً لعقوبات دولية، والاعلان عن مشاركته لحين الغاء او تجميد هذه العقوبات. وفي المقابل فان المشاركة الايرانية تظل مثار رفض أمريكي من ناحية ومثار اعتراض بعض الدول الخليجية من ناحية اخرى[1].

هذا وقد تميز الموقف القطري عن باقي مواقف دول المجلس بالنسبة للدور الايراني في امن الخليج بعد الحرب. فالموقف العام للمجلس يمكن الاستدلال علية من خلال ما اتفق عليه من قبل قادة المجلس في قمة الدوحة التي عقدت في ديسمبر عام 1990م، حيث كانت الازمة ساخنة ثم في قمة الكويت في ديسمبر 1991م بعد أن هدأت الاوضاع وعادت لغة العقل تفرض نفسها. وفي القمتين نجد اتفاقاً على استبعاد المشاركة الامنية لايران مع السعي للحفاظ على علاقات حسن الجوار.فتحت عنوان " العلاقات مع ايران" قال البيان الختامي لقمة الدوحة:" يرحب المجلس برغبة جمهورية ايران الاسلامية في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون كافة.....ويؤكد المجلس اهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات المعلقة بين ايران والدول الاعضاء..لكي تتمكن دول المنطقة من الشروع في تحقيق أهدافها المنشودة وتسخير مواردها لاغراض التنمية الاقتصادية الشاملة... ويؤكد المجلس رغبتة في

---

[1] - يوسف، احمد واخرون، امن الخليج العربي، تحرير عبد المنعم المشاط، الطبعة الاولى،القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994م، ص151-156.

اقامة علاقات متميزة مع ايران على اساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمي المستوحى من روابط الدين والتراث التي تربط بين دول المنطقة"[1].

ولكن قطر في الواقع، سبقت قمة الدوحة وأكدت على لسان وزير خارجيتها ضرورة اشراك ايران في ترتيبات أمن الخليج حيث قال:" ان ايران دولة جارة وصديقة وأبدت استعداداً طيباً للتعاون مع دول الخليج، وهناك علاقات تاريخية وحسن جوار وهي داخل الترتيبات الامنية، وهناك اتصالات جارية بحكم وجودها في المنطقة"[2]. هذا وقد تطور الموقف القطري فيما بعد في هذا الاتجاه، الأمر الذي وضع مجمل الترتيبات الامنية الخليجية في مأزق الدور الايراني وزاد من سلبيات استمرار الخلط بين الامن الاقليمي للخليج وبين الامن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي[3].

ومن هذا المنطلق، وبسبب التأثيرات التي احدثها الغزو العراقي للكويت ومجمل التغيرات التي شهدتها المنطقة اثناء الازمة وبعدها، اتجهت قطر وباقي الدول الخليجية الى تغيير اولوية الاخطار التي تهدد أمنها. فبدلاً من التركيز السابق على اولوية الاخطار الداخلية للمنطقة، بدأت الأخطار الخارجية تحظى بكل الاولوية، وهو تغير يدفع بالمفهوم الامني الى التطابق مع مفهوم الامن الاقليمي الذي يعطي الاولوية للاعتبارات العسكرية أكثر من التطابق مع مفهوم الامن القومي الذي يركز على التعامل مع القضية الامنية بمفهوم شمولي مدني وعسكري وليس عسكرياص فقط[4].

ومن خلال النظر في نصوص الاتفاقيات الامنية الموحدة، التي وضعتها أجهزة المجلس والتي كانت قطر احدى اطرافها، يتضح ان هذه الاتفاقيات قد ركزت

---

[1] - جريدة الاتحاد، مقال، 1990/12/26م.

[2] - جريدة الاتحاد، مقال، 1990/12/23م.

[3] – يوسف واخرون، امن الخليج العربي، ص162-168.

[4] - الخطيب، عمر، الامن العربي في منطقة الخليج العربي، جريدة الخليج، 1981/2/1981.2/2/1م.

على أولوية الامن الداخلي واستهدفت صيانة الأمن والاستقرار وحماية الشريعة الاسلامية، والمثل العليا، وتضمنت المبادىء العامة في مشروع الاتفاقية النص على عدم احتضان الخارجين على القانون والنظام من مواطني دول المجلس او غيرهم، ومحاربة نشاطهم الضار بأمن اي دولة من دول المجلس، وكذلك بعدم السماح بدخول او تداول او تصوير المنشورات او المطبوعات على اختلاف انواعها المعادية للعقيدة الاسلامية او المخلة بالاداب العامة او الموجهة ضد انظمة الحكم في الدول الاعضاء، وقيام كل دولة من الدول الاعضاء باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع مواطنيها من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء[1].

ومن هنا، كان التركيز الخليجي في البداية قائماً على الامن الداخلي بكافة اشكالهِ وجوانبهِ، ولكن بعد ان جاءت حرب الخليج الثانية، بكل تطوراتها وتداعياتها لفتت الانظار الى ان الخطر الخارجي على الامن وبالذات امن الانظمة الخليجية، ليس اقل من الاخطار الداخلية، ومن هذا المنطلق، اخذت تلك الدول تركز الاهتمامات على هذا الخطر، ولكن بالطبع دون اهمال التهديدات الداخلية للامن. وقد اتضح هذا الاهتمام بالتهديدات والاخطار الخارجية فيما تم من مراجعة شاملة للبرامج الامنية والاستعدادات العسكرية في الخليج، وكذلك في شكل الميزانيات العسكرية لشراء الاسلحة، وفي شكل اتفاقيات امنية وعسكرية مع اطراف خارجية. وليس هناك اي استثناء من جانب اي دولة خليجية بهذا الخصوص الا سلطنة عمان التي اعطت اهتماماً كبيراً للاخطار الخارجية وأعدت قواتها المسلحة، لمواجهة مثل هذه الاخطار.

وبعد ذلك، ضاعفت أزمات الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي من الشعور المتزايد رسمياً وشعبيا بأهمية الحذر من المخاطر والتهديدات التي تأتي من الخارج، وتأكدت هذه المشاعر بعد المواجهة التي لم تستمر طويلاً بين قطر

---

[1] - حرب، اسامة، مجلس التعاون والامن الاقليمي في الخليج، دراسة غير منشورة، ص13-14.؛ يوسف واخرون، امن الخليج العربي، ص182-185.

والسعودية[1]. وبسبب استمرار النزاع بين قطر والبحرين على جزيرة "حوار" وجزر "فيشت الديبل"، لكن اذا كانت ازمات الحدود قد ضاعفت من اهمية وخطورة التهديدات الخارجية فانها؛ اعاقت في نفس الوقت الجهود الرامية الى خلق قوة عسكرية موحدة بين دول المجلس؛ لانها اعطت أولوية للأمن الذاتي او التقطري على الامن الجماعي بين تلك الدول[2].

2.3.2 موقف قطر من التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة:

جاء قبول دول مجلس التعاون الخليجي بوجود عسكري أجنبي مكثف في المنطقة يعد انتهاء الحرب وانفراج الأزمة، نتيجة منطقية من وجهة نظرها لمجمل التطورات التي صاحبت تلك الأزمة ابتداء بالغزو العراقي في الكويت، و انتهاء بالعمليات العسكرية الضخمة والمثيرة التي لجأت إليها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية و الإستراتيجية العراقية.

معنى ذلك، أن نية التواجد العسكري الأمريكي المكثف في الخليج،سبقت الغزو العراقي للكويت، كان الجديد في هذا التواجد هو: أنه يأتي لخدمة أهداف أمريكية أوسع نطاقاً من الخليج نفسها، و أن حدث الغزو قد هيأ الفرصة للولايات المتحدة كي تدفع بالأحداث نحو الاتجاه الذي يخلق الحاجة لمثل هذا التواجد

---

[1] - في اول اكتوبر 1992م قررت قطر ايقاف العمل باتفاقية الحدود المبرمة بينها وبين المملكة العربية السعودية عام 1965م، والتي لم يتم خلالها رسم وتعيين الحدود بين الدولتين، واشار بيان قطري صادر عن مجلس الوزراء ان السعودية سعت في الاونة الاخيرة الى ترسيم الحدود بصفة فردية خلافاً لاحكام الاتفاقية، ودعا البيان الى الدخول في مفاوضات بين البلدين، وكانت قطر قد اتهمت السعودية بالاعتداء على مركز قطري، وتطورت الازمة وكادت تحدث تفجيراً في مجلس التعاون الخليجي، لولا الوساطات الخليجية، وخاصة الوساطة المصرية التي نجحت في تجميع الازمة. حول مشاكل الحدود بين دول الخليج انظر: الاشعل، عبدالله، قضية الحدود في الخليج العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1978م.

[2] - الاشعل، عبدالله، قضية الحدود في الخليج العربي، ص23.

العسكري الأمريكي وهذا ما تأثر في الدور الأمريكي الدؤوب لفرض الحل العسكري للأزمة.

فعقب الغزو العسكري العراقي للكويت مباشرة قال الرئيس بوش أن للولايات المتحدة أربعة أهداف هي: انسحاب العراق من الكويت و عودة الحكومة الشرعيه و حماية السعودية من عدوان عراقي محتمل، و حماية الرعايا الأميركيين، و بعدها بفترة قصيرة قال بوش أمام جلسة مشتركة لمجلس الكونجرس الأمريكي "أضفنا هدفاً خامساً لأهدافنا الأربعة وهو إقامة نظام أمن إقليمي جديد "[1].

ثم توالت التوضيحات الأمريكية لمضمون و أهداف هذا النظام. فقبل شهر و نصف تقريباً من توجيه الضربة الجوية الكبرى للعراق، عرض جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بعض جوانب نظام الأمن الإقليمي الجديد وتشمل: مشاركة الولايات المتحدة في قوة أمنية في الشرق الأوسط، تتوازن مع القوة العراقية حتى ولو سحب العراق قواته من الكويت، ووضع أشكال الترتيبات الأمينة لتكون حائلاً دون تكرار ما حدث، وقال: " إننا نقر بأن القوة العسكرية العراقية المتفاوتة و أسلحة الدمار الشامل التي بحوزة العراق يجب مواجهتها بطريقة ما "[2].

وبعد انتهاء الحرب وفي خطابه الشهير يوم 6 مارس 1991 أعلن الرئيس (بوش) طبيعة العناصر التي يتكون منها مشروعه للنظام الشرف أوسطي الجديد الذي دعا إليه في هذا الخطاب الذي أعلن من خلاله رسمياً نهاية الحرب. وتشمل هذه العناصر: خلق لترتيبات أمنية في الخليج تساعد الولايات المتحدة في إجراء تدريبات عسكرية وتسمح بوجود بحري أمريكي في المنطقة، ووضع ضوابط لأسلحة الدمار الشامل، وصل الصراع العربي – الإسرائيلي وإطلاق الحريات السياسية في المنطقة[3].

---

[1] الحوار المرتقب بين بغداد وواشنطن: جوهر المسألة حجم العراق الإقليمي و دوره، جريدة الخليج 12\12\1990 م.

[2] - Hashim. Ahmad. OP.CIT.P22.

[3] - جريدة الخليج، مقالة، 10\12\1990 م

وعقب الإعلان عن هذا المشروع، بدأت الإجراءات الفعلية لتنفيذه وفق الأسس التي عرضها ريتشارد هاس المساعد الخاص للرئيس بوش لشؤون الشرق الأدنى و جنوب أسيا في نادي الصحافة الدولية بمقر الخارجية الأمريكية يوم 10 مايو 1991 أي في نفس الوقت الذي وصل فيه وزير الخارجية جيمس بيكر و الدفاع ديك تشيني للمنطقة من أجل البحث في تفصيلات هذا المشروع مع كبار المسؤولين فيها كل فيما يخصه و الإتفاق على الإجراءات التنفيذية.

ومن هنا، وفي هذا الإجتماع حدد ريتشارد ستة عناصر تتكون منها الرؤية الأمريكية بما تريده واشنطن في المنطقة تحت مسمى النظام الإقليمي الجديد للشرق الأوسط وهي[1]:

1. وضع ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي قابلة للتطبيق بما في ذلك مجلس أقوى للتعاون الخليجي، و إقامة ترتيبات دفاعية أمريكية مع دول الخليج، و الإحتفاظ بتواجد بحري أمريكي مستمر، ولكن دون مرابطة قوات برية أمريكية بصورة دائمة في المنطقة.
2. إحتواء العراق ومنع ظهوره من جديد كقوة إقليمية قادرة على تهديد الإستقرار في منطقة الخليج العربي.
3. دفع و تعزيز مؤتمر التسوية المقترح للشرق الأوسط من خلال التركيز على إجراء محادثات مباشره بين الدول العربية و إسرائيل.
4. إتخاذ إجراءات صارمة للحد من إنتشار الأسلحة غير التقليدية.
5. معالجة القضايا الإنسانية الناجمة عن آثار ما بعد الحرب بما في ذلك نزوح الأكراد.
6. تهيئة الإستقرار في منطقة الخليج بإستخدام ثقل الولايات المتحدة لتحسين الأوضاع مثل حقوق الإنسان و الديمقراطية داخل المنطقة.

وقد شرعت الولايات المتحدة بالفعل في تنفيذ المشروع بإستثناء العنصر السادس الخاص بمسألة الديمقراطية و حقوق الإنسان وفضلت بذلك دعم الأنظمة

---

[1] - ادريس، محمد السعيد، الأسبوع السياسي، مركز الخليج للدراسات العربية، جريدة الخليج، 1991\5\17

الصديقة وإعطائها حرية اختيار الأنسب من صور الممارسة الديمقراطية بما لا يخل بالتوازن السياسي القائم بإعتباره أكثر إنسجاماً مع المصالح و الأهداف الأمريكية.
وتم تنفيذ العناصر الخمسة الأخرى من خلال ثلاثة مسارات هي:

أ. أن تتولى الولايات المتحدة مسؤولية وضع الترتيبات الأمنية اللازمة في الخليج بالإتفاق مع الدول الخليجة، كما تتولى مسألة وضع نظام لضبط التسلح في المنطقة.

ب. أن تتولى الأمم المتحدة مهمتي إحتواء العراق من خلال مجموعة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن؛ لتدمير المنشأت النووية العراقية وترسانة العراق من الصواريخ البالستية و أسلحة الدمار الشامل، وكذلك ما صدر عن مجلس الأمن بخصوص إنشاء منطقة أمنية في شمال العراق لحماية الأكراد.

ج. أما فيما يتعلق بمسار التسوية، فقد وضعت الولايات المتحدة مشروعاً صاغه جيمس بيكر استطاع أن يصل إلى تحقيق إتفاق إسرائيلي – فلسطيني للحكم الذاتي، كذلك حقق بالمفاوضات متعددة الأطراف الكثير من النجاحات بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المفاوضات، وكان بيكر قد حقق أول و أهم نجاحاته بهذا الخصوص في اجتماعه بوزراء خارجية دول إعلان دمشق الثماني[1] في العاشر من مارس 1991 م في الرياض، ففي هذا الاجتماع تم الإتفاق على العمل سوياً لإنجاز عدة مهام في مجال الترتيبات الأمنية في الخليج و التحكم في انتشار أسلحة الدمار الشامل والبحث عن حلول عادلة و دائمة للصراعات الإقليمية و بصفة خاصة للصراع المأساوي بين الدول العربية والفلسطينية و إسرائيل[2].

هذا، ولم يقتصر المشروع الأمريكي على تقسيم الصراع العربي- الإسرائيلي، بل اشتمل وللمرة الأولى من وجهة النظر الأمريكية على ربط بين أمن الخليج و بين الصراع العربي – الإسرائيلي، سواء كان ذلك من خلال الربط بين الترتيبات الأمنية الخاصة بالخليج و بين ترتيبات تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي في اتفاق أو مشروع واحد أو من خلال قبول الدول الخليجية المشاركة

---

[1] - وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى وزيري خارجية مصر وسوريا.

[2] - جريدة الخليج، مقال، 1991/3/11م.

في مشروع التسوية وبالذات في المفاوضات متعددة الأطراف التي تؤسس للمشروع الشرق أوسطي. وكان الفكر السياسي و الاستراتيجي الأمريكي في اهتمامه بأمن الخليج قد درج على الفصل بين أمن الخليج وبين القضية الفلسطينية و الصراع العربي – الإسرائيلي في محاولة منها لتبرهن للعالم بأنه يمكن تحقيق أمن الخليج دون تحقيق تقدم على ساحة القضية الفلسطينية، وتصوير العلاقة بين أمن الخليج و القضية الفلسطينية على أنها: معادلة صفرية، بمعنى أن ازدياد الإهتمام بالخليج لا بد و أن يتضمن و بنفس القدر نقص الإهتمام بالقضية الفلسطينية[1].

فكان الرد الخليجي و موقفه من التصور الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة بأن أبدت الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي بما فيها قطر ودعمت المشروع الأمريكي؛ لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وساندت بقوة المسعى الأمريكي لإحتواء العراق، لكنها لم تبدو تجاوباً مع مطلب إحتواء إيران هي الآخرى و ظلت تأمل في إقامة علاقات حسن جوار و تعاون مع إيران.

ومن هذا المنطلق، حرصت دول الخليج بما فيها قطر، على إظهار دعمها لمشروع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي منذ ولادته في بيان صادر عن المجلس في 11 مارس 1991 م عقب اجتماع وزراء خارجية في الرياض مع (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكي[2]

وفي وقت تم التراجع فيه عن عقد اتفاقيات جماعية خليجية امنية مع الولايات المتحدة الامريكية، بادرت دول خليجية في الشروع بعقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، لكن دولاً اخرى فضلت الابقاء على ستار من السرية على مخططاتها الامنية ومنها دولة قطر التي اهتمت في فترة متأخرة ببحث التعاون العسكري الثنائي مع أطراف خارجية وبالذات مع بريطانيا ففي 19 ابريل 1993م التقى الشيخ حمد بن عبدالله ال ثاني وزير الدولة لشؤون الدفاع ونائب القائد العام بدولة قطر مع "الان توماس" مدير خدمات صادرات الدفاع البريطاني وبحث معه

---

[1] - هلال، علي الدين، أمن الخليج والامن القومي، مركز الخليج للدراسات والابحاث، ص160.

[2] - جريدة الأتحاد، مقال، 28\10\1991 م.

في الدوحة علاقات التعاون في المجال العسكري بين البلدين[1]، وفي التاسع من يونيو 1993م تم التوقيع في الدوحة على مذكرة تفاهم حول التعاون القطري- البريطاني في مجال المعدات الدفاعية والخدمات المرتبطة بها[2].

3.3.2 موقف قطر من الدور العربي في امن الخليج العربي:

لا شك أن أزمة الخليج انتهت بأزمة في العلاقات الخليجية – العربية ثم على أساسها فك الإرتباط الخليجي بالعمق العربي، وظهر ذلك على مستويين الأول:- هو الدعوة لإعادة تنظيم العلاقات الخليجية – العربية على أسس جديدة تأخذ في اعتبارها عامل المصلحة كأساس لهذه العلاقة بدلاً من عامل الإنتماء و الولاء. والثاني:- هو تقليص الدور العربي في أمن الخليج و ربط هذا الامن بالأمن العالمي، أو بمعنى أخر إعطاء الأولوية للبعد الدولي في هذا الأمن على غيره من الأبعاد و الإعتبارات الأخرى على أساس أن الدول الغربية بصفة خاصة لها مصلحة في منطقة الخليج و بالتالي معينة بالأمن الخليجي.

فبعد توجيه الضربة الجوية الكبرى للعراق وقبل أن تكتمل عملية التحرير أكد عبدالله بشارة الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي على أن " المستقبل العربي سيكون على صيغة جديدة تقضي على هذه الخرافات و هذه الأوهام وهي أوهام التأخي العربي، و الأمن العربي، و الوطن الواحد، و سنبرز أننا قومٌ واقعيون نتعامل على أسس و مصالح، وأن يكون للجميع مصلحة في أي خطة بما في ذلك المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية و الفكرية و الحياتية ". أي أن الترابط العربي المقبل يجب أن يكون على البعد المصلحي الحضاري و ليس على وجدان النظريات العقيمة[3]. وفي الوقت الذي همّش فيه بشارة البعد العربي في الأمن الخليجي قال: " إن النظام الأمني الجديد يجب أن يأخذ في الإعتبار دول الجوار الجغرافي: تركيا وإيران و أفغانستان، و أن يتم التفاهم مع إيران وفق صيغ حضارية مستمدة من

---

[1] - جريدة الاتحاد، 1993/4/20م.

[2] - جريدة الخليج، مقال، 1993/6/10م.

[3] - جريدة الشرق الأوسط، مقال، 6\2\1991.

القانون الدولي ومن ميثاق الأمم المتحدة، و من العلاقات التاريخية المشتركة بين إيران و دول الخليج.

أما فيما يتعلق بموقف قطر من المشاركة العربية في أمن الخليج، فقد التزمت قطر بالموقف العام لمجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالعلاقات الخليجية العربية، لكن لوحظ أن الدبلوماسية القطرية أخذت تتمرد على دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي مع تفجر الأزمة الحدودية القطرية – السعودية في أكتوبر 1992 م. فقد اعادت قطر سفيرها إلى بغداد وقام وزير خارجيتها بزيارة صنعاء في نفس الوقت الذي كانت تشن فيه الكويت هجوماً حاداً ضد من تسميهم بدول الضد وتعلن شروطها لإعادة العلاقات مع هذه الدول[1]، وقامت بإلغاء لقاء كان متوقعاً في جنيف بين وزير خارجيتها ووزير الخارجية اليمني.

وكذلك كان الموقف القطري من المشاركة العربية في أمن الخليج متوافقاً مع ما آل إليه إعلان دمشق و إن كان يتميز عنه بدرجة ملحوظة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران، وتأييد وجود مشاركة إيرانية في أمن الخليج. وزادت نغمة تأييد قطر لهذا الدور الإيراني مع توتر العلاقات القطرية – السعودية[2].

كما صرح وزير الخارجية القطري إثناء زيارته لطهران في يوليو 1993 بأن الدول العربية تريد علاقات طيبة مع طهران نظراً للأواصر التاريخية بين الجانبين، وأن إيران – بإعتبارها إحدى دول الجوار – يجب أن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية و الأقتصادية في منطقة الخليج[3]

4.3.2 موقف قطر من ازمة الخليج وتداعياتها:

لا شك ان الازمة التي مر بها الخليج العربي من خلال الاحتلال العراقي للكويت والحرب العراقية الامريكية باتت مصدر قلق للخليج العربي، فكان طبيعياً في ظل الجهود التي بذلت لحل الازمة سلمياً، ثم نجاح الحل العسكري في تحرير

---

(1) - جريدة القبس، 17\6\1993.

(2) - جريدة الخليج 7\5\1992.

(3) - جريدة الخليج، مقال، 21\11\1993 م.

الكويت، وفي ضوء التقصير الواضح الذي تأكد في المؤسسات العسكرية لدول المجلس سواء كانت مؤسسات المجلس او المؤسسات الوطنية، وفي ظل تنامي أولوية التهديدات والاخطار الخارجية في تهديد الامن والاستقرار على مصادر التهديد الداخلي، في ظل هذا كله لا بد ان يأخذ المنهج العسكري في تحقيق الامن اهتماماً كبيراً لدى كافة المسؤولية ومؤسسات السلطة في الدول الخليجية بما فيها قطر[1]. وعلى الرغم من وجود اجتهادات كثيرة على مستوى النخبة المثقفة تطالب بالاهتمام بالتهديدات الداخلية للامن والاستقرار وتطالب بمزيداً من الديمقراطية والاصلاح والتحديث واقامة دولة القانون والمؤسسات وحل المشاكل الحدودية، فان المنهج العسكري، طغى على المنهج المدني او ما يسمى ب" المنهج المجتمعي"[2].

ومن هذا المنطلق، توجهت وبدون استثناء كل الاهتمامات نحو تحديث جيوش الدول الخليجية وتوفير السياج الامني القومي الذي طالبت به قمة الكويت 1991م، ويمكن الاشارة الى زيادة نسبة الانفاق العسكري في ميزانيات الدول الخليجية في السنوات الثلاث الاخيرة كدليل على جدية ومحورية هذا التوجه نحو اعلاء شأن العامل العسكري والاداة العسكرية في تحقيق الامن ومواجهة الاخطار والتحديات الخارجية. كما تعكس المشتريات الجديدة من كافة أنواع الأسلحة وزيادة أعداد افراد هذه الجيوش تلك الحقيقة، حيث اصبح سباق التسلح، هو المبدأ الحاكم والمحدد لقرارات وسلوكيات هذه الدول، حيث لم يعد بامكان اي دولة بمفردها القدرة على ايقاف هذا السباق او التحكم فية رغم تكاليفة الباهظة ورغم وضوح مخاطرة[3].

---

[1] - هلال، أمن الخليج والامن القومي ، ص140.

[2] - وهو الامن الذي يربط بين الامن ونوعية الحياة في المجتمع، وبالذات بالتنمية بمفهومها الشامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولذلك اخذ هذا المنهج بتسمية " الامن الشامل " لمزيد من التفاصيل انظر: هلال، علي الدين، أمن الخليج والامن القومي، ص144-150.

[3] - عبدالله، عبدالخالق، النظام الاقليمي للخليج، الدوحة، المركز العربي للدراسات والابحاث، ص46-47.

وفي الواقع، يمكن الاشارة بايجاز الى بعض ملامح هذا التوجه الذي قامت به قطر، فقطر لم يختلف التوجه فيها كثيراً وان كان يعلن عن عقد صفقات ضخمة لشراء الاسلحة، كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية والكويت والامارات وعمان. ففي خطاب بمناسبة الاحتفال الذي اقامتهُ القوات المسلحة القطرية بمناسبة عودة القوات القطرية التي شاركت في عملية " عاصفة الصحراء" أكد الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني امير دولة قطر على ضرورة اقامة نظام امني جديد، يكفل تلبية الاحتياجات الامنية الخليجية وينبثق من دول مجلس التعاون الخليجي، ويقع النصيب الاوفر من مسؤولياته على كاهلها. وقال:" اذا كان الامن بمفهومهِ الشامل يتطلب توثيق ما بين دول مجلس تعاوننا الخليجي من روابط سياسية واقتصادية ودفاعية وغيرها، وزيادة الترابط والتلاحم بين شعوبنا الشقيقة وتطوير أوجه التعاون بيننا في مختلف المجالات، ألا إن الجانب العسكري من مفهوم الامن لا بد أن يحظى بالاولوية من اهتماماتنا لنعمل سوياً على دعم قدراتنا الدفاعية والتنسيق بين قواتنا المسلحة ورفع كفاءتها القتالية لتصبح قادرة على التصدي لما يتهددنا من أخطار ومنع وقوع عدوان آخر في المستقبل"[1].

نفس المعنى أكدهُ مبارك بن علي الخاطر وزير الخارجية القطري السابق في افتتاحهِ الاجتماع الاستثنائي الخامس عشر لوزراء خارجية مجلس التعاون في الكويت (1991/5/5م)، فقد أكد في كلمتهِ على ان" الدروس المستفادة من الغزو كشفت بوضوح عن ثغرات في نظمنا الدفاعية والأمنية، ويدعونا ذلك الى العمل على تحديث وسائلنا الدفاعية، وتنسيق هياكلنا العسكرية، كما ويجب علينا تطوير وتنشيط هياكل مجلس التعاون؛ لتلعب دورها في التنسيق السياسي العسكري والاقتصادي"[2].

ومن خلال السياق السابق، نستطيع ان نستنتج أن رد فعل قطر على أزمة الخليج وتداعياتها كان أقل إندفاعاً في اتجاه تجييش وعسكرة المنطقة، ربما عن وعي سياسي بمدلول هذا الاتجاه ومردودة في المستقبل، وربما عن إدراك لمحدودية

---

[1] - جريدة البيان، 1991/4/24م.

[2] - جريدة الخليج، مقال، 1991/5/6م.

القدرة الوطنية الذاتية على الاقل من الناحية الماليه؛ لمجاراة الدول الاخرى في برامج تسليحها الضخمة. لكنها كانت في نفس الوقت، تعبر أما عن قصد أو دون قصد عن إتجاه يتزايد في أوساط النخب المثقفة مؤمن أولاً بتعدد مصادر تهديد الأمن الخليجي بين عوامل داخلية كامنة في تكوين أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعوامل أخرى خارجية اقليمية ودولية، ومؤمن ثانياً بأن عملية الامن عملية شاملة متعددة الابعاد وليست عسكرية او بوليسية فقط.

5.3.2 موقف قطر من النووي الايراني:

لا شك أن العلاقات القطرية-الايرانية - تعد بين الجانبين من أفضل العلاقات الثنائية داخل مجلس التعاون الخليجي، ونستشف ذلك من خلال التصريحات التي أعلنها أمير دولة قطر في الخامس من سبتمبر عام 2009م والتي نفى فيها وجود مشاكل ايران وقطر بشكل خاص، وبين إيران ومجلس التعاون الخليجي، باستثناء الخلاف الاماراتي – الايراني حول الجزر الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) التي تحتلها ايران.

ومن هذا المنطلق، وعلى مدى ثلاثة عقود والتي تمثل بمجملها عمر جمهورية ايران الاسلامية لم يذكر ان حدث خلاف واضح وبارز في العلاقات القطرية- الايرانية. بخلاف ما حدث مع بعض الدول الخليجية الاخرى، ناهيك على أن تلك العلاقات كانت بين الطرفين تمتاز وعلى المستوى الرسمي بالعلاقات الجيدة، وظلت الجالية الايرانية في الدوحة وما زالت تحظى بالمعاملة الحسنة وتفتح لها أبوب العيش والاستقرار.

كما أن السياسة الداخلية تجاه شيعة قطر، لم تؤثر بأية تطورات سلبية منذ الثورة الايرانية وحتى اليوم، اذ يمارس الشيعة شعائرهم وطقوسهم الدينية بكل حرية، وكذلك يتمتعون بحقوق المواطنة دون إي تمييز[1].

---

[1] - ادريس، محمد، ايران وبناء الدولة العراقية، المصالح والسياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، الكويت، 2005،ص57.

وجاءت زيارة أمير قطر حمد بن خليفة ال ثاني الى طهران عام 2000م علامة فارقة ومميزة في سلسلة التقارب، ليس من منطلق ايران وقطر فقط، بل تجاوزتها؛ لتعميق التقارب بين ايران وبقية دول الخليج العربية، وجاء ذلك من منطلق انها تمثل الزيارة الاولى التي يقوم بها حاكم دولة خليجية لايران منذ عشرين عاماً، كذلك فان الزيارة الثانية التي قام بها أمير قطر الى طهران أواخر عام 2006م جاءت في ظل ظروف قاسية تعصف بالمنطقة. وتعد كذلك هي الزيارة الاولى التي يقوم بها رئيس خليجي بل وحتى على المستوى العربي لدولة ايران في تلك الظروف، وفي ظل التواجد للرئيس الايراني المتشدد أحمدي نجاد[1].

وبناءً على ذلك، فان الموقف الايراني يتجسد في محاولة القيام بدور فاعل في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة، ويأتي الملف النووي في مقدمتها، اذ تدعو قطر الى أهمية حل كافة القضايا والخلافات بين الدول بالطرق السلمية وبعيداً عن استخدام السلاح، وأعربت عن وجهة نظرها في هذا الملف بعد حق ايران أمتلاك برنامج نووي سلمي، وفي نفس الوقت من حق المنظمة ايضاً أن تعيش في امن واستقرار[2].

ومن خلال السياق السابق يبين لنا أن ما دفع ايران الى ضرورة تلطيف الاجواء مع دولة قطر ينصب في عاملين رئيسين هما:

الاول: وهو مرتبط بالتطورات الخاصة بأزمة الملف النووي الايراني خاصة مع التصعيد الغربي والامريكي ضد طهران، بسبب اصرار ايران على المضي قدماً في تطوير برنامجها النووي ومحاولة واشنطن حشد المجتمع الدولي لاتخاذ اجراء حازم ضدها. ومن هنا كان لا بد ان تتحرك في اطارها الاقليمي لتحقيق غايتين هما[3]:

---

[1] - باديب، محمد سعيد، العلاقات بين المجلس وايران والاعتبارات الامنية والدفاعية، مجلة اراء الخليج، العدد 24، 2005، ص32.

[2] - ادريس، ايران وبناء الدولة العراقية، ص58.

[3] - الخالدي، محمد عدنان، التسلح النووي الايراني وأثرة على أمن دول الخليج العربي 1991-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، 2007، ص131.

الأولى: العمل على طمأنة دول الجوار من خلال التأكيد على الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، وكذلك محاولة الحصول على تأييد هذه الدول او حتى على الاقل تحييد موقفها عند حدوث اية مواجهة او تصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية.
الثانية: فهي سبب اقتصادي، حيث تسعى طهران من خلال تطوير علاقاتها مع قطر والخليج للاستفادة من الاستثمارات القطرية والخليجية وكذلك تنشيط لحركة التجارية فيما بينهم، خاصة وأنها تواجه مشاكل اقتصادية على الصعيد الداخلي وتحسباً لاي حصار اقتصادي او عقوبات اقتصادية تفرض عليها سواء من مجلس الأمن أو من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية.

6.3.2 الموقف القطري من البرنامج النووي الإيراني وتداعياته :

لقد أحدث البرنامج النووي الايراني تغيراً واضحاً في موازين توازن القوى في منطقة الخليج العربي، وجعل إيران السيد عليها ومكنها من أمتلاك الاداة المؤثرة في قراراتها. ومن هنا كان لا بد على مجلس التعاون الخليجي ضرورة التعاون بشكل قوي وواضح لأن وضع دول الخليج لا يبشر بالاطمئنان حوله[1].

في الحقيقة، لم يأتي رد فعل دول الخليج العربي موحداً، بل على العكس من ذلك، أخذ دورها طابعاً تمثيلياً ظرفياً، لذلك لم يكن مؤثراً على إيران ولم يدفع بها للتعامل مع المفاوضين الأوروبيين بمرونه أكثر حول برنامجها النووي. لقد سعت الأستراتيجيه التي سلكتها دول الخليج العربي؛ لإبقاء النقاش حول البرنامج النووي الأيراني بعيداً عن المشاركه الشعبيه، وربما من وجهة نظري كان الهدف من ذلك إسترضاء إيران أو على الاقل للأبتعاد عن معاداتها كدولة جاره قويه.

وفي الوقت نفسه حاولت دول الخليج العربي الأعتماد على الدبلوماسيه الاوروبيه والقوه الأمريكيه للتركيز على إيران وردعها. ومن هنا واجهت طريقة التعامل الخليجيه مع البرنامج النووي الايراني انتقادات وتساؤلات متعدده من قبل بعض شعوب المنطقه، واعتبرتها سياسه مزدوجة المعايير.

---

(1) - Gulf News.4 March 2006.

في المقابل اختارت الحكومات العربيه الأخرى الطريقه العملية في تعاملها مع ايران كقوة إقليميه في الخليج العربي بعيداً عن الطريقه المثاليه أو عن الأخذ بطريقة الأمن الجماعي أو الطريقه القائمه على الصراع التي تَحَدَثَ عنها العديد من المحللين والكتاب الأمريكيين. وربما تأثرت دول الخليج العربي بالعديد من المتغيرات التي باتت على الساحه الاقليميه ودفعت بها؛ لأختيار سياسه واضحه في تعاملها مع البرناج النووي الايراني ويمكن إدراجه بما يلي[1]:

- الأعتقاد السائد لدى دول الخليج العربي بحق إيران بإمتلاك برنامج نووي، ويعود السبب في ذلك نتيجه للقناعه المتولده لدى حكومات المنطقه العربيه أو حتى بعضها بأحقية إيران بإمتلاك برنامج نووي أسوةً بمن يمتلك أسلحه نوويه من دول المنطقه ودول العالم، مثل: إسرائيل وباكستان والهند ودول اخرى.
- الوضع الراهن في العراق، وهذا من منطلق معرفة دول الخليج العربي بحجم التغلغل الأيراني في العراق وقلقها من هذا الوجود خاصة بعد سقوط النظام العراقي ونظام صدام حسين، وظهور مجموعة النظم الجديدة في السلطه والتي ترتبط غالبيتها الشيعيه بعلاقات سياسيه متطوره مع القياده الأيرانيه وترتكز على مذهبيه شيعيه، وخلقت تلك العلاقه اهتمامات إقليميه وتساؤلات عديده حول توجُهاتها وأهدافها وأفاقها المستقبليه.

وعلى الرغم من التدخلات الأيرانيه في الشؤون العراقيه، إلا أن بعض دول الخليج العربي ربما لم يصل بعد إلى معرفة الرؤيا الأيرانيه تجاه مستقبل العراق، وعلاقاته المستقبليه معهم خاصه في ظل القيادات العراقيه الجديده، وإن تحليلات الصحافه في المجتمعات العربيه عن مستقبل العراق السياسي والصراع الطائفي فيه وهيمنة بعض الطوائف المذهبيه عليه، ربما أوجدت هاجساً لدول الخليج العربي، وأبعدتها عن الحديث في الموضوع الإيراني تحسباً من إثارة رد الفعل الأيراني تجاه تلك الدول.

وفي هذا الصدد حاولت إيران ومنذ فترة طويله وعبر مراحل تاريخيه متعدده وقبل إيجاد برنامجها النووي الأعلان مراراً وتكراراً ودون خوف عن قوتها وأنها

---

[1] - ادريس، التحديات الاقليمية، ص102.

أبرز دوله في منطقة الخليج العربي وأقواها، فإيران موجوده في منطقة الخليج لتبقى ولن ترحل منها، وطموحها التاريخي يكمن بقيادة المنطقه والسيطره عليها، ورغبة الخميني بتصدير الثوره إلى المجتمعات الخليجيه لا تزال في ذاكرة شعوب المنطقه وحكوماتها[1].

ومن خلال السياق السابق، نستطيع القول أن الدور الأيراني وعبر مراحل تاريخيه متعاقبه مثل تهديداً لدول الخليج العربي، فاحتلت إيران الجزر العربيه الثلاثه، وسعت لزعزعة النظام السياسي في بعض دول الخليج، وكذلك حاولت إثارة الفتنه الطائفيه بين طوائف المجتمعات العربيه. كلها سياسات إيرانيه وعوامل أثارت هواجس أمنيه لدى قيادات دول الخليج وشعوبها تجاهها.

وفي المقابل، وبعكس السلوك الأيراني تجاه دول الخليج العربي، لم تتحدث هذه الدول عن الخطر النووي الإيراني، بينما تناولته بعض الصحف العربيه عبر آثير صفحاتها وبخطوطها العامه، في حين بقي الحديث حول هذا الموضوع عند تلك الدول محصوراً على الديوان الملكي أو الأميري لدول المنطقه مع الوفود الأمريكيه والأجنبيه التي تزور المنطقه للتباحث حول خطورته عل أمن الخليج العربي وسلامته، وفي الوقت نفسه ركزت حكومات دول الخليج العربي في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني على متابعة رد الفعل الشعبي في المجتمعات الخليجيه تجاه هذا المشروع الإيراني من جهه وعلى رد الفعل العربي وصمت القوى العربيه تجاههُ من جهة اخرى، فوجد من خلال إستطلاعات الرأي العام في المنطقه العربيه والتي اشارت اليها بعض الدراسات إلى وجود تعاطف من قبل بعض التيارات الشعبيه العربيه مع طموح إيران في سعيها لتطوير برنامجه النووي، لإنها بذلك لا ترى فيه تهديداً لدول الجوار العربيه بل يأتي التهديد بالنسبة لمدركاتها الأمنيه من البرنامج النووي الاسرائيلي[2].

---

[1] - العتيبي، غسان، السياسة الايرانية، صحيفة القبس، العدد 1242، 2006م، ص17.

[2] - HSibley Telhami and steren kull. apreventing anuclear Iran peacefully". .New York Tiemes. 15 January 2012

وإستجابه لتأثير البيئتين الداخليه والعربيه الأخرى المسانده لإيران، لم يعد مجلس القمه الخليجي الذي عقد في ديسمبر من عام 2005م ومن خلال بيانه الختامي البرنامج النووي الايراني تحدياً أساسياً ضد دول المنطقه، بل على العكس من ذلك وجهت النقد للبرنامج النووي الأسرائيلي[1].

هذا ومع تطور الأحداث في منطقة الخليج العربي وإستجابة لضغط البيئة الدوليه والاقليميه تناولت بعض دول الخليج العربيه في مؤتمر القمه الخليجي الذي عقد في آيّار من عام 2006م خطورة البرنامج النووي الإيراني وأنتقدت تدخلها في الشأن العراقي، مما دفعها بالتالي إلى طرح مبادره امنيه خليجيه دعت لايجاد معاهده إقليميه تنص على نزع أسلحه الدمار الشامل في منطقة الخليج بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام[2].

كما عكس البيان الختامي الحادي والثلاثين لمجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي 2010م لقادة دول مجلس التعاون الخليجي العربي الست ضرورة إبداء حسن النوايا تجاه إيران، والحث على استمرار المشاورات بين الدول العربيه وطهران بهدف التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الايراني، كذلك عبر المجلس عن أمله في أن تسعى كافة الأطراف المعنيه إلى التوصل إلى تسويه سياسيه تُبعِدُ المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف وتحقق أمن واستقرار المنطقه، وتكفل حق دول منطقة الخليج العربي في إستخدام الطاقه النوويه للأغراض السلميه في إطار الاتفاقيه الدوليه ذات الصله ووفق معايير وإجراءات الوكاله الدوليه للطاقه الذريه وتحت إشرافها، وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقه دون إستثناء بما فيها إسرائيل.

وعلى الرغم من أن دول الخليج العربي لم ترغب بوجود برنامج نووي في المنطقه بغض النظر عن نوعه سواء كان من إيران أو غير إيران، إلى أنها في نفس الوقت لم تقم حتى الوقت الحاضر بخطوات جادة أو حتى التفكير بالمناقشه مع إيران حول برنامجها النووي، بمعنى آخر أنها لم تأخذ على عاتقها مناقشه إيران

---

[1] - Ellen. Lipson and Emile El-Hok. 2006

[2] - Ellen. Lipson. OP.CIT

بهذا الموضوع المهم والمعقد بشكل جاد وفعال. ومن وجهة نظري يمكن القول أن السبب في ذلك يعود ربما لعدم التكافؤ في القوة بينهما من جانب، وكذلك لعدم وجود موقف سياسي موحد بين دول الخليج العربي من جانب آخر. ومع ذلك حاولت حكومات دول الخليج العربي إثارة نقاش رسمي وشبه رسمي مع إيران حول العديد من المسائل التي تتعلق بالاستقرار والامن في منطقة الخليج. ومع هذا تركز معظم النقاش بينهما حول مسائل لا يمكن حلها نتيجة للتناقض الموجود والمستمر بين الرؤية الايرانية ورؤية دول الخليج العربية؛ لتحقيق الأمن في منطقتهم خاصة في ظل الوجود العسكري الامريكي المكثف فيها. فأيران من وجهة نظرها لا ترغب بوجود القوات الامريكية في المنطقة، في حين ترى دول الخليج العربية بوجودها ضرورة ملحة لأمنها، موضحة عدم الاستغناء عنها لاعتقادها أنهُ يشكل المظلة الامنية والدفاعية لها ولأمن دولها. فدفعت تلك الرؤى بينهما الى التعقيد، وأدت بالتالي الى صعوبة إيجاد علاقة مبنية على الثقة المتبادلة وحل المسائل العالقة بينهما[1].

ومن منظور آخر، ترى دول الخليج العربية بهذا الموضوع ومن خلال مقدار الفائدة التي يمكن ان تجنيها من الاشتراك مع الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية للضغط على ايران للحد من هذا البرنامج والتي بدورها ستكون فائدة كبيرة من خلال هذا االتعاون.

بالاضافة الى ذلك، ترى دول الخليج العربية ايضاً، أن الاهتمامات الايرانية تدور في علاقاتها مع الدول الاوروبية والولايات المتحدة على الفائدة الاقتصادية والضمان الامني الذي يمكن أن توفره لها تلك الدول. ولذلك فان دول الخليج ترى أن تلك الاهتمامات لا يمكن أن تكون أدوات ضغط كافية لاقناع ايران بعدم المضي قدماً لتحقيق طموحاتها في برنامجها النووي بل أكثر من ذلك. ربما اقتنعت دول

---

[1] - أسيري، عبد الرضى، دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز سياسات التعايش الاقليمي، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 208، ص46-48.

الخليج العربية ان إيران لم تنظر الى تلك الدول كمصدر تهديد رئيسي لامنها، وليست هي السبب التي دفعت بايران لتحقيق طموحها النووي.

وفي الواقع، ربما تكون القناعات الخليجية صحيحة تجاه حجم تأثيرها على الطموح الايراني المذكور أعلاه، لكن الجدير بالذكر هنا أن إيران كقوة اقليمية كبيرة في المنطقة حتماً سيؤثر على دول المنطقة او على الاقل سيحد من حرية حركة دول المنطقة، وعلى طبيعة مطالبة تلك الدول بحقها في الجزر العربية المحتلة من قبل ايران، وكذلك ستؤثر على مقدار حصص انتاجها النفطي وغيرها.

هذا و من خلال السياق السابق، نستطيع القول أن موقف دولة قطر تجاه البرنامج النووي الايراني: هو الرفض وعدم التاييد، وذلك لأن هذا البرنامج سيشكل تهديداً واضحاً لدول الخليج العربية وكذلك الدول المجاورة، حيث أن من شأنه التأثير على مدى نفوذ هذه الدول في المنطقة. فأمتلاك ايران للسلاح النووي يجعل منها القوى الاولى في المنطقة، كما ويجعل منها مصدر هيبة الدول الاخرى التي تسعى تبعاً لذلك جاهدة؛ لكسب ولاء أيران ورضاها كي لا تتأثر مصالحها.

الفصل الثالث

موقف قطر من الربيع العربي

1.3 مدخل:

تشهد المنطقة العربية وجوارها الاسلامي أي ما يعرف أصطلاحاً بمنطقة الشرق الاوسط حاله من عدم الاستقرار تتفاوت بين بلد وآخر. وفي نفس االوقت لا يستثنى من هذه الحالة سوى قلة قليلة من الدول. ومنذ نحو أربع سنوات، مع ما عُرف " بالثورات العربية" أصبح عدم الاستقرار ظاهرة أنعكست سلباً في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الامنية. والأمثلة على ذلك كثيرة من تونس حيث الشرارة الاولى لموجة الثورات العربية الى مصر التي يخضع رئيسان لها في السجن، الى ليبيا التي تتنازع القبائل والحكومة على السلطة والامن ويهدد بعض هذه القبائل بالفدرالية والتقسيم. وصولاً الى اليمن الذي لم يغير رحيل رئيسه علي عبدالله صالح الكثير في واقعة السياسي ولا حتى الاجتماعي. لا بل تدهور ذلك كله مع ما تشهده البلاد من أشتباكات بين الحوثيين والسلفيين زادت من سوء الاوضاع التي يعيشها اليمن منذ سنوات طويلة. وفي البحرين لا تزال التظاهرات والاحتجاجات مستمرة منذ عدة سنوات من أجل أصلاح النظام السياسي وتغيير الحكومة والمشاركة العادلة. وفي سوريا نزف دموي متواصل بسبب المواجهات بين النظام وبين المجموعات المسلحة. هذا ولم يعد خافياً على أحد أن دولاً عدة تقف خلف هذه المجموعات وتقدم لها الدعم والمال والسلاح. وأن الهدف الاساسي لكل ما يجري في سوريا ليس الديمقراطية او الاصلاحات، بل نقل سياسات النظام الى محور اخر غير المحور الذي كانت فيه سوريا طوال السنوات الماضية.

لا يبدو في الافق القريب أن حالة عدم الاستقرار سوف تتغير، أو أن المجتمعات العربية سوف تشهد انتقالاً الى السلم وتشكيل التحالفات والتفاهمات التي تسمح بإدارة البلاد من دون أي قلق أمني أو اقتصادي أو اجتماعي. وهذا الرأي لم يأتي من فراغ ولكن الناظر الى ما يدور اليوم في أقطار الوطن العربي يستطيع أن يستنتج أن الأمور تسير الى حالة يرثى لها ولا مجال فيها لتهدئه. لقد أنشغلت بلدان ما بعد الثورات بأوضاعها الداخلية وكان الامر طبيعياً في تلك المرحلة الانتقالية،

خصوصاً وأن الانظمة العربية القديمة التي سقطت لم تترك للناس الكثير من أجل إعادة البناء الاقتصادي او الاجتماعي. بل تركت مجتمعات منهكة واقتصادياً مفلساً وخزينة فارغة وأوضاعاً اجتماعية صعبة، ولذا كان من الطبيعي أن يتوجه النظام الجديد الى محاولة حل هذه المشكلات أولاً. لكن هذا الحل يحتاج الى تفاهم وطني واجماع وتوافق على أدارة المرحلة الانتقالية. وهذا لم يحصل لا في مصر ولا في تونس ولا في اليمن حيث حصل التغيير وسقوط الرؤساء.

ما يفسر هذا العجز عن تحقيق التفاهم الداخلي، وما يوحي بأن حالة عدم الاستقرار الاقليمي سوف تستمر لا محال في المرحلة المقبلة هو التالي:

- غياب القيادة الواحدة الجامعة التي يلتف حولها الشعوب والتي بدورها تستطيع ان تجذب ت القوى المختلفة تحت رايتها كما حصل في التجربة الايرانية على سبيل المثال عام 1979م، وكذلك ما حصل في التجربة المصرية الناصرية عام 1952م.
- أن القوى الاسلامية التي فازت في الانتخابات ووصلت الى السلطة في تونس او في مصر لم تحصل على أغلبية كاسحة في هذا الفوز. ولذا اعتبرت القوى الاخرى أن من حقها أن تكون شريكاً في السلطة، في حين حاولت القوى التي فازت أن تحكم لوحدها(خصوصاً في مصر) بأعتبار أن صناديق الاقتراع قد سمحت لها بذلك.
- أن االقوى التي حملت السلاح وشاركت بطريقة او بأخرى في أسقاط النظام السابق (خصوصاً في ليبيا) لا ترغب في التخلي عن السلاح والانتقال الى الحكم المركزي. لا بل تزايدت الدعوات الى الفدرالية والى المطالبة بحقوق القبائل والعشائر والمدن وغيرها.
- أن القوى السلفية التي كانت بعيدة كل البعد خلال تلك السنوات عن المشاركة في أي نشاط سياسي، ولم تتخذ أي موقف من النظم السابقة، ولم تعترض على أي من سياساتها او ممارساتها، تحولت فجأة بعد سقوط تلك الانظمة الى قوة عنيفة تطالب تارة بتطبيق الشريعة وطوراً بالجهاد، ثم تحولت (في

تونس) الى اغتيال بعض الرموز السياسية التي تختلف معها، هذا بدوره أدى إلى تفاقم الانقسام الداخلي وبالتالي عدم الاستقرار.

- أن ما يجري في سوريا تحول الى بؤرة للصراع الاقليمي والدولي والى مركز لجذب القوى السلفية والتكفيرية " للجهاد " في الداخل السوري. وقد اعتبرت كل تلك القوى ان أولوية الجهاد اليوم هي في سوريا. لذا بات على المجاهدين ان يغادروا بلدانهم الى حلب وحمص ودرعا وباقي لمدن السورية. وقد حصل هذا الانتقال تارة بموافقة السلطات في بلدانهم وتارة رغم عنهم، وقد أثار هذا الامر قلقاً وتوتراً بين القوى السياسية وكذلك في الاوساط الاجتماعية المختلفة التي أعتبرت ما جرى سوف يرتد سلباً على الاستقرار الداخلي ليس في سوريا وحدها بل في كافة البلدان العربية، لذا وجب على تلك البلدان ان تمنع وبكل قوة مثل هذا الانتقال للقتال في سوريا.
- أن الكثير من القوى الدولية والاقليمية لها مصلحة مباشرة في عدم الاستقرار الذي تشهده بعض البلدان العربية، فما يجري في ليبيا على سبيل المثال من فوضى أمنية ومن غياب الوحدة السياسية سمح للقوى الغربية وعلى رأسها ايطاليا وفرنسا وبريطانيا الانصراف الى استخراج النفط الليبي من دون رقيب. وكما هو الحال في ليبيا كان هناك اطماع أخرى للعديد من الدول الغربية في باقي الدول العربية التي تتسم بعدم الاستقرار فيه[1].

وفي الواقع تواجه المنطقة العربية في الوقت الحاضر معضلة أمنية كبرى تعرضها لرياح الثورات العربية التي بدأت في تونس في دسيمبر 2010م وتحركت الى مصر في 25 يناير 2011م، ثم ليبيا، ثم اليمن، دون ان يتمخض عن أي منها حتى الان ورغم اندلاع ثورة ثانية في مصر في 30 يونيو 2013م أي تغييرات جذرية تتفق والهدف الرئيسي من الثورات.

وعلى الرغم من عدم نجاح هذه الثورات حتى الآن والوصول الى نتيجة حاسمة سواء إعادة انتاج الواقع في شكل يكاد يكون جديداً، ودون جديد يذكر، ألا ان رياح هذه الثورات كادت أن تاخذ سوريا في خلالها بما يسهم في تدمير الجيش

---

[1] - مجلة الغدير، العدد 64، خريف 2013م، ص5-6.

السوري وسقوط الجبهة الشمالية وعاصمتها القدس، مثلما صدح في ابريـــل 2003م بسقوط بغداد عاصمة العراق، وتفكيك المجتمع السوري الى دويلات الأمـــر الـــذي يصب في مصلحة أسرائيل بطبيعة الحال، ألا إن صمود الدولة الســـورية " جيشـــاً وشعباً ونظاماً" في مواجهة التنظيمات الارهابية المدعومة أقليميـــاً ودوليـــاً بالمـــال والسلاح حال دون سقوطها في ظل غطاء دولي واقليمي مضاد للاطراف الاخـــرى التامرية عليها[1].

ومن القضايا الهامة التي تفجرت بقوة في أعقاب الثورات العربيـــة (2010-2013م) قضية الامن بمختلف مستوياته (الامن الوطني، والامن الاقليمي، والامـــن الدولي)، فقد خاضت هذه الثورات اضطراباً امنياً واســـع النطـــاق وعلـــى جميـــع المستويات الداخلية والاقليمية والدولية. فلا زالت هذه المجتمعات التي تفجرت فيهـــا تلك الثورات تعيش حاله من حالات الفوضى الداخلية نتيجة انكسار منظومة الامـــن الداخلي[2]، كما أن المنطقة تعيش في نفس الوقت حالـــة فوضـــى اقليميـــة نتيجـــة التدخلات الخارجية واصرار الاطراف الدولية صاحبة المصلحة في استمرار هـــذه الاضطرابات في أطار ما تستهدفه من اعادة هيكلة المنطقة سياسياً وأمنياً للحيلولـــة دون نجاح هذه الثورات على خلفية أنها قد تصب في غير صالحها.

ألا إن التغيير الهيكلي الذي أصاب النظام الدولي بدخول روســـيا والصـــين كمنافس قوي للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية والشرق الاوســـط قـــد يسهم في تغيير معادلات القوة والنفوذ وكذلك الخريطة الامنية[3].

---

[1] - زهران، جمال علي، الامن الاقليمي: التهديدات والتحديات في ظل الامن القومي العربي، مجلة الغدير، ص10-12.

[2] - زهران، الامن الاقليمي: التهديدات والتحديات في ظل الامن القومي العربي، ص14.

[3] - سليم، جمال محمد، التدخل الخارجي في ثورات الربيع العربي، مجلة الغدير،العدد 64، خريف 2013م، ص40-41.

2.3 محددات الربيع العربي:

تميزت الثورات العربية بطابعها الجماهيري، بمعنى آخر أنها نشأت وقادتها تيارات أتت من القواعد الجماهيرية، وهذا ما يميزها عن التحولات الثورية العربية في الخمسينيات والستينيات، والتي قام بها وقادها آنذاك الجيش. بيد أن الجيش أضطلع بدور مهم في مسار تلك الثورات، ولكن تظل تلك الثورات في التحليل الاخير ثورات مدنية قامت بها الجماهير ولم يبادر بها الجيش، بل على العكس تماماً كان الجيش مساند لتلك الجماهير خلال فترة الاحتجاجات.

كما أن تلك الثورات قامت بها الطبقة الوسطى من عامة الشعب، وبالذات وتحديداً شريحة الشباب من تلك الطبقة من سن 20-35 سنة تقريباً، ومن الذين تلقوا تعليماً جامعياً وأتقنوا اليات تكنولوجيا المعلومات والتواصل الاجتماعي عبر شبكة المعلومات الدولية، بل ووظفوا تلك الشبكة لتحقيق التواصل فيما بينهم والتوافق على مواعيد الخروج من أجل التغيير، وهو أمراً بحد ذاته لم يكن في حسبان النظم الحاكمة. لعل تلك الظاهرة أوضح ما كانت في مصر، ولكنها وجدت في باقي الدول التي شهدت ثورات حيث وظفت القوى الثائرة تكنولوجيا المعلومات وبالذات التصوير بالهواتف النقالة لنقل صور ما يحدث وأخبارهِ الى العالم.

وفي الواقع وبالاضافة الى الفئات الشبابية، كانت هناك قوى أخرى مشاركة في تلك الثورات، هي الاحزاب والقوى السياسية المعارضة، وكذلك القوى العمالية والمهنية، التي وجدت لنفسها من خلال هذه الثورات المنفس الذي من خلاله التعبير عن أفكارها ورغبتها في التغيير. ففي مصر شاركت أحزاب المعارضة جميعها في الثورة، وفي تونس شارك أتحاد الشغل في اشعال الثورة التونسية ومن ثم كان الربيع العربي نابعاً من قوى داخلية تحركت على خلفية مجموعة من العوامل يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: تهميش الشباب العربي اقتصادياً وسياسياً، من منطلق أن الشباب يشكلون حوالي ثلث سكان الدول العربية، ناهيك على أن تلك الفئة عانت أشكالاً متعددة من الاقصاء والتهميش جعلها ساخطة على الأوضاع السائدة. فالبطالة بين الشباب

العربي تصل الى 25% مقارناً بالمتوسط العالمي الذي يصل الى 14.5%، والشيء الغريب هو أن الشباب المتعلم والمتعطل عن العمل في العالم العربي يبلغ 95%[1].

وهذا بدوره أدى الى: تفشي ظاهرة تأخر سن الزواج، كذلك ادى مناخ الاستبداد السياسي الى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال المؤسسات الرسمية. وفي ظروف العولمة وتطور تكنولوجيا الاتصال أصبح وعي تلك الفئات من الشباب بالتهميش أكثر رسوخاً وعمقاً، وبالتالي استفاد الشباب من تقنيات الاتصال المتاحة لخلق رأي عام بينهم خارج الاطر الرسمية[2].

ثانياً: الفشل في تحقيق التنمية وحسن توزيع الموارد. فقد اخفقت النظم العربية في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، فترتيب الدول العربية (باستثناء دول الخليج العربي) في تقارير التنمية البشرية للامم المتحدة متدني الى حدٍ كبير، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الفجوة بين الفقراء والاغنياء في معظم الدول العربية، وهو ما أدى الى أندلاع الاحتجاجات المستمرة على أداء النظام السياسي، وكذلك تدهور مستوى الحريات السياسية نتيجة تصاعد حدة الغضب الشعبي تجاه هذه السياسات ولجوء الانظمة الحاكمة الى قمع هذا النوع من الاحتجاجات بأشكاله المختلفة، ويبدوا هذا النموذج واضحاً في حالتي مصر وتونس وهما من اكثر النماذج التي طالما أشاد بها البنك وصندوق النقد الدوليين كنماذج ناجحة في تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية على مدار العقدين الماضيين.

ثالثاً: الاستبداد السياسي للنظم العربية الحاكمة، فرغم موجة التحول الديمقراطي التي عمت العالم بعد نهاية الحرب الباردة، فان الدول العربية ظلت عصية على هذا التحول، فقد ظل احتكار السياسة من قبل بعض النخب السياسية وعدم السماح بحرية التعبير عن الرأي وضعف مؤسسات التمثيل النيابي سمة عامة للانظمة العربية، وذلك بالاضافة الى استبعاد قوى سياسية بكاملها عن المشاركة في الحياة السياسية مثل القوى الاسلامية واليسارية، مما ترتب عليه شحن تلك القوى ضد الانظمة الحاكمة، وهو الامر الذي تجسد في ميدان التحرير بمصر، حيث كانت كل التيارات

---

[1] - سليم، التدخل الخارجي في ثورات الربيع العربي، ص41.

[2] - سليم، التدخل الخارجي في ثورات الربيع العربي، ص42.

السياسية المستبعدة في الميدان وأصرت على أسقاط النظام. لــذلك فــأن شــعارات الثورات العربية كانت تدور حول تحقيق الكرامة الانسانية مــن خــلال المشــاركة الشعبية الحقيقية، وحسن توزيع الموارد التي تتحقق من عوائد التنمية[1].

رابعاً: رضوخ الانظمة العربية بشكل غير مســبوق أمــام المشــروع الامريكــي-الاسرائيلي في المنطقة العربية، وهو ما أدى الى تزايد السخط الشعبي علــى هــذه الانظمة وأتهامها بالعمالة للولايات المتحدة وأسرائيل.

ففي اطار مرحلة التحضير لغزو العراق، أيدت معظــم الانظمــة العربيــة الموقف الامريكي تجاه العراق وذلك من أجل تأمين بقائها واستقرارها في الســلطة، بل أن عدداً من الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربيــة الســت ومصــر والاردن قامت بدعم الغزو الامريكي للعراق بشكل مباشر عن طريق تقديم تسهيلات عسكرية للقوات الغازيه مثل فتح المجال الجوي والممرات االمائية أمام هذه القــوات والسماح لها بأستخدام القواعد العسكرية في هذه الــدول كنقــاط انطــلاق للحملــة العسكرية ضد العراق.

ومن هنا كان التحول في السياسات العربية عاملاً أساسياً في شحن الجماهير العربية ضد الانظمة الحاكمة[2].

3.3 **موقف قطر من الربيع العربي**:

لعبت قطر دوراً حيوياً في الاشهر الاولى الملتهبة من الربيع العربي، اذ هي بلورت ومن خلال شبكة الجزيرة الفضائية مجريات الاحتجاجات البارزة في بعــض الدول العربية وخاصة التي شهدت احتجاجات واسعة، كما أنهــا أعتبــرت الــدعم العربي بداية لصالح التدخل الدولي في ليبيا في اذار /مارس 2011م، ثــم لاحقــاً لغرض العزل الدبلوماسي على نظام بشار الاسد في سوريا، وفي محاكاة مرحلة من الغموض والشكوك قدمت دولة قطر صورة لبلد مستقر ومزدهر، حتى حين تمــددت الاحتجاجات الى دول الخليج العربية.

---

[1] - سليم، التدخل الخارجي في ثورات الربيع العربي، ص42.

[2] - سليم، التدخل الخارجي في ثورات الربيع العربي، ص44.

علاوة على تعزيز والارتقاء بصورة قطر في أنحـاء العـالم، أشـاع هـذا الاستقرار الثقة في صدور قادة البلاد – الامير حمد بن خليفـة ال ثـاني ورئـيس الوزراء حمد بن جاسم ال ثاني – وحفزهم على دعم قوى الاسلام السياسي الصاعدة في الدول التي تمر في مراحل انتقالية، وايضاً على تزعم التفاعـل الاقليمـي مـع الانتفاضة(أن جاز القول) في ليبيا وسوريا تحت شعار السعي الى ايجاد حلول عربية للمشاكل المتعلقة بالشأن العربي.

ومن هذا المنطلق، امتلكت قطر على وجه الخصوص القدرة علـى تحويـل الكلمات الى أفعال، لانها تسلمت الرئاسة الدورية للجامعة العربية في الفترة 2011-2012م، وهي فترة عصيبة ومريرة تمر بالعالم العربي من خلال ما يحـدث علـى اراضيها من ثورات ونزف للدماء، ولكن قطر رغم ذلك شعرت براحة أكبـر مـن الدول المجاورة ازاء رياح التغيير السياسي في الدول التي هب في وجههـا الربيـع العربي، مثل هذه السياسات توجت عقداً ونصف العقـد فـي السياسـة الخارجيـة القطرية. ففي السنوات التي سبقت الربيع العربي راكم قادة قطـر شـهرة متناميـة بوصفهم وسطاء دائمين، بهدف توفير مساحة ومكانة لهم في الدبلوماسية الاقليمية[1].

اضافة الى ذلك، مكن القرار بعيد المدى الذي أتخذ في أوائل التسعينيات لبناء الى بنى التحتية للطاقة قطر من مراكمة واطلاق أشكال معتبرة من القوة الناعمـة، فالعقود طويلة الامد الخاصة بالغاز الطبيعي المسـال ربطـت حاجـات الشـركاء الخارجيين الى أمن الطاقة بالاستقرار الداخلي في قطر.

وقد سمحت العقود طويلة الامد كذلك لقطر، بتنويع علاقاتها الدوليـة، مـن خلال مصلحة متعددة للبلدان تكمن في الاستقرار القطري. ومن هنا شكل تقاطع هذه العوامل والتوجهات أسس صعود قطر كقوة اقليمية ذي باع دولي طويل منذ العقـد الاول من القرن الحادي والعشرين، وكذلك أضفى الواقعية على الزعم بأنها أحد أهم مراكز الشرق الاوسط الجديد.

---

[1] - New York Tiems " Qatar.Playing All Sides. Is a Nonstop Mediator".9 July 2008.

وفي الواقع يبدوا أن النجاح الاولي لدولة قطر في تشكيل التفاعل الاقليمي مع الاحتجاجات، لم يكن مقدراً له أن يستمر، فمع تباطؤ عمليات التغييـــر فـــي العـــالم العربي بدأ أمير قطر الجديد الشيخ "تميم بن حمد ال ثاني" يواجه عاصفة مختلفة من التحديات لم يعاينها من كان قبلة، خصوصاً بعد إعادة تثبيت السلطة في مصر على أثر اطاحة حكم الاخوان في تموز 2013م. وفي ضوء الحملة المتواصلة التي شنتها المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لتفـــويض جماعـــة الاخـــوان المسلمين في مصر مع تفرعاتها الاقليمية، تم وضع الدعم القطري لاخـــوان مصـــر تحت الرقابة المكثفة في الرياض وابو ظبي.

هذا وتواجه حكومة قطر الجديدة في الوقت الحالي المهمة الصعبة المتعلقـــة بتخفيف دعم الحكومة السابقة العلني للاسلام السياسي، وفي الوقت نفسة إعادة تحديد طبيعة انخراطها مع الشركاء الاقليميين والدوليين.

ومن هنا، سعى الامير تميم بن حمد الى موازنة عملية الحفاظ على استقلالية دولة قطر في صنع القرار، مع اتخاذ اجراءات حصينة لبناء الثقـــة التـــي لا تـــزال يتعين عليها تهدئة روع وقلق زميلاتها من دول الخليج الاخرى.

وهكذا وفي حين أن القيادة القطرية في ظل الامير الشاب تميم بن حمد عدلت سياستها، الا أن الحكومة لا تزال تواجه ردود فعل مضـــادة علـــى سياســـاتها ازاء الربيع العربي.

واذا ما أرادت قطر تجاوز ارث الربيع العربي واستعادة ســـمعتها كوســـيط ودبلوماسي، فسيكون عليها أيضاً التخلي عن القيادة الاقليمية، والعمل بدلاً من ذلـــك كمسهل للحوار والمفاوضات الهادئة بين الاطراف التي لا تستطيع الانخـــراط فـــي اتصالات مباشرة مع بعضها البعض. وهذا بحد ذاتة يوفر فرصاً جديـــدة للتعـــاون الامريكي مع دولة قطر، فيما تدخل عمليات الانتقال السياسي عبر الشرق الاوســـط مرحلة جديدة ملتهبة وعصية يصعب علينا التنبؤ بما سوف تؤول اليه.

وبعد ذلك وخلال فتره أولية من الحيطة والحذر في كـــانون الثـــاني 2011م أدرك قادة قطر الملامح الناشئه للاحتجاجات السياسية المتصاعدة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فعملوا على تعديل السياسة العامة بشكل براغماتي. كانت قطر فـــي

موقع مناسب للاضطلاع بدور علني وتدخل بشكل أستثنائي أثناء المراحل الاولـــى للاضطراب الذي يحدث في المنطقة العربية، فكان قرار المسؤولين القطريين بتبنى توجهات التغيير قراراً فريداً بين دول المنطقة التي قاومت الضغوط الشـــعبية التـــي أطلقها الربيع العربي والتي رأوا أنها خطيرة بطبيعتها.

عكست سياسات قطر تقييماً دقيقاً لمصالحها في مختلف البلدان التـــي تشـــهد اضطرابات واحتجاجات، فسعت الى التدخل بشكل مباشر وغير مباشر في كل مـــن ليبيا وسوريا بذريعة البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية، ووفرت مســـاعدات اقتصادية في كل من تونس ومصر، الا ان الدوحة أقتصرت الامر علـــى التنســـيق الحذر مع خطوات مجلس التعاون الخليجي لإعادة ارســـاء النظـــام السياســـي فـــي البحرين واليمن، معترفه بالنفوذ الاكبر للمملكة العربية السعودية في هـــذه البلـــدان، والتهديد المحتمل الذي قد تشكلة الثورات الناجحة فـــي الخلـــيج للاســـتقرار قـــرب حدودها.

من هذا المنطلق، مثل التفاعل القطري مع الربيع العربي استمراراً للتوجهات السياسية الاعمق التي سبقت العام 2011م، مثل الموازنـــة الدقيقـــة بـــين القـــوى المتباعدة، هذه الموازنة التي باتت السمة المميزة للسياسة الخارجية القطرية. تمثلت الدوحة كحليف للغرب في العالم العربي من خلال الدفع الى تطبيق التدخل الانساني في ليبيا والحل السياسي في اليمن[1].

وفي دورها ايضاً قررت دولة قطر دعم الاسلاميين في المنطقة نظـــراً الـــى اعتياد الحكومة القطرية منذ فترة طويلة تـــوفير مـــلاذ للاســـلاميين والمعارضـــين السياسيين من مختلف ارجاء العالم العربي والاسلامي، وعليه لم يكن دعم دولة قطر لتلك الجماعات وليد اللحظة بل كان الدعم متوفر لهم قبـــل حـــدوث الاحتجاجـــات والاضطرابات في العالم العربي. كذلك لجأت دولة قطـــر الـــى البراغماتيـــة فـــي

---

(1) - Barakat. " The Qatar Spring: Qataris Emerging Role in Peacemaking. p31.

الحسابات السياسية القطرية الاقليمية، وقد تقاطعت هذه العوامل فـــي علاقـــة قطـــر الوثيقة والمثيرة للجدل بجماعة الاخوان المسلمين عند مختلف المحللين[1].

قامت روابط وثيقة بين الدوحة وبين حركة الاخوان المسلمين العالمية، مع ان قطر تؤيد رسمياً السلفية وتتبنى المدرسة الحنبلية في الفقه الاسلامي والتي يختلـــف نشيدها على الطاعة السياسية للرعايا لحاكمهم اختلافاً جذرياً عن الطبيعة الشـــعبوية والنشطة للاخوان المسلمين.

ومن هذا المنطلق بدات هذه الروابط تتطور عندما هرب أعضاء من جماعة الاخوان المسلمين من الاضطهاد في مصر خلال عقد الخمسينيات والستينيات، وفي سوريا وبالتحديد خلال العام 1982م قد ذهب العديد منهم الى دولة قطر[2].

بعد ذلك تطورت هذه الروابط مع الاخوان المسلمين وميز قطر عن موقـــف دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة التي فر اليهـــا الاخـــوان، أذ هـــي وســـعت ونوعت روابطها مع الفروع الاقليمية للحركة، لكنها في نفس الوقت ابقت قبضـــتها محكمة على أي أنشطة لهم في الداخل، في حين سعت كل من الكويت والبحرين الى ترويض حركات الاخوان المسلمين، بينما منحت دولة قطر منـــذ بدايـــة الســـتينات وخاصة المقيمين في دولة قطر مثل الشيخ البارز يوسف القرضاوي واخرين منبـــراً في قناة الجزيرة للتعبير عن ارائهم بعد تأسيس القناة فـــي العـــام 1996م، ألا إن منفيي الاخوان استقبلوا في الدوحة على اساس تفاهم ضمني بأن يمتنعوا عن التدخل في القضايا المحلية او حتى مجرد التعليق عليها. هذا التفاهم بحد ذاته رسم تمييـــزاً واضحاً بين المجالين المحلي والاقليمي للنشاط، وحدد ما هي الانشطة الجائزة وتلك الغير جائزة[3].

---

(1) - David Roberts. " Understanding Qataris Foreign Policy.no.2.2012.p 238.

(2) - David Roberts. " Qatar.The Ikhwan and Trananational Relation In The Gulf. Project on Middle East Political Science. 18 March 2014.

(3) - Bernard Haykel. " Qatar and Islamism ". Noref Policy Brief. Nor Wegian Peacebuilding Resource Center.2 February 2013.

علاوة على ذلك، أقامت قطر نتيجة لتواصلها مع شخصيات اسلامية روابط مع العديد من قادة المعارضة الذين اضطلعوا بأدوار قيادية في الاحتجاجات الثورية في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن. وتمتع الاسلاميون السياسيون خلال ذلك بقدرة تنظيمية أكبر من مجموعات المعارضة الاخرى في تلك البلدان، الامر الذي بدورة دل على أنهم كانوا قادرين على نحو غير متناظر من الاستفادة من الفرص الانتخابية وفرص المشاركة التي تكشفت في ذلك الوقت، هذا الامر منح قطر شكلين من قوة التأثير في الدول والانظمة التي تخوض مراحل انتقالية في اعقاب الربيع العربي: رابط فردية من خلال المنفيين والمقيمين في الدوحة، والذين عادوا الى أوطانهم الام، ونفوذ مؤسسي مع بروز جماعة الاخوان المسلمين بصفتها لاعباً في عمليات الانتقال السياسي.

إضافة الى ما سبق من ترابط مع جماعات الاخوان، أفادت القيادة القطرية ايضاً من حيز حرية المناورة النسبية التي تمتعت بها محلياً.فما ميز قطر عن غيرها من الدول الاخرى في العام 2011م كان الغياب شبه التام لأي نوع من انواع المطالب السياسية للمواطنين القطريين، سواء أكانت منظمة ام غير رسمية[1].

ويعود ذلك الامر الى ارتفاع مستوى الموارد للمواطنين في قطر خلال لعام 2011م، حيث شكل حله فريدة تقريباً في الشرق الاوسط، الامر الذي بدورهِ دفع قطر الى أن استبعاد واحتمال حصول أي اضطراب اقتصادي محلي او حتى مجرد استياء سياسي ذي أهمية. اذ بلغت مستويات نصيب المواطن القطري من الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي 440 الف دولار، وهذه الثروه الهائلة للبلاد اتاحت لمواطنيها حصانة فعالة من تمدد اضطرابات الربيع العربي اليها. غير أن قلة قليلة من القطريين شعرت بميل الى تغيير الوضع القائم. وقد أشارت نتائج استطلاع لرأي الشباب العربي في قطر الى أن نسبة المستطلعين الذين اعتبروا الديمقراطية مهمة،

---

(1) - Kristian Coatis Ulrichsen. Holding Back The Tide. 5 August 2012. Open Democracy. "

أنخفض الى أكثر من النصف 68% في العام 2008م الى 33% فقط في العام 2010م[1].

1.3.3 **موقف قطر من الثورة في البحرين:**

تعود الجذور التاريخية للعلاقات القطرية- البحرينية الى عقود طويلة مضت، وقد تطورت تلك العلاقات الى أن كاد الخلاف يدب بينهما على جزر حوار عام 1986م، ويؤدي الى نزاع مسلح لولا الجهود الكبيرة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لرأب الصدع بين البلدين الشقيقين المتنازعين واحالة القضية الى محكمة العدل الدولية التي بدورها قررت في مطلع عام 2000م بأن البحرين لها الحق في جزر حوار، لكن المحكمة قررت ايضاً سيادة قطر على جزيرة زبارة وجزيرتي جنان وحد جنان، ورغم الصراع القديم بين الدولتين فانهما تقيمان علاقات دبلوماسية بينهما[2].

وفي 14 فبراير 2011م انطلقت الاحتجاجات في البحرين، لتطالب بدورها بتنحي رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان، ونظراً لوجود ما أطلقت عليه الحكومة البحرينية " استغلال مشاعر المحتجين الغاضبة " بسبب الخطأ الحكومي في التعامل مع مطالبهم تبين وجود قلة مدفوعة من أيران حاولت بدورها اللعب على وتر المذهبية، الامر الذي بدورة أقلق الطرف الاخر وهو السنة، وبسبب عدم قدرة الحكومة البحرينية على تجاوز الازمة التفت البحرينيون الى جيرانهم، وخاصة بعد أن تأكد لهم بوجود ايادي خارجية، وجاء القرار سريعاً وحاسماً بوجوب تدخل درع الجزيرة لحماية المنشأت ولايصال رسالة واضحة لا مجال للبس فيها:" الخليجيون وحدة واحدة"[3].

---

[1] - Gulf States New Sletter." Democracy Top Of Youth Agenda. no 697. 25 March 2011.

[2] - ابو الرب، الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب، ص84.

(3) - السعيدي، سعيد، حقيقة ثورة البحرين، صحيفة العرب، العدد 8402، 2011/6/14.

أستبعد كثيرون أن يدق ناقوس الربيع العربي بلدان الخليج العربي، وان كانت التداعيات جاءت بنسب متفاوتة من بلد خليجي الى اخر، فبعضها وخاصة قطر كانت سعيدة بالربيع العربي، واخرى كانت خائفة جداً، وتعتبر البحرين من أكبر نقاط الضعف في الخليج العربي، حيث كانت أكبر الخاسرين من الربيع العربي، وبدأت المطالب الشعبية الاولى محقة ومشروعة ولا خلاف عليها من قبل الحكومة التي قبلت الحوار مع المعارضة؛ لتحقيق الاصلاحات الدستورية، وفي بداية الربيع العربي كانت البحرين في حيرة من أمرها من تحقيق مطالب التحول الى ملكية دستورية عصرية، لكن المعارضة اندفعت كثيراً وبعيداً في مطالبها. وبعد ذلك سرعان ما انحرفت المطالب الاصلاحية المشروعة الى سلوكيات ثورية، ودخل المجتمع البحريني في اصطفاف وتخندق طائفي غير مسبوق[1].

وفي الواقع، يعد البعض أن ما جرى في البحرين هو ثورة كغيرها من الثورات، فهي ثورة المهمشين أقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ودينياً ضد نظام ملكي طائفي وقبلي لم يكن بمقدورة مواجهتها سواء بأدعاءات الحاقها بايران وتشييعها[2]. فيما يعتقد اخرون بما فيهم القطريون أن ما حدث في البحرين ليس ربيعاً، بل هو مشروع عقائدي شيعي طائفي صفوي مدعوم من أيران لاقامة دولة شيعية، وهذا الامر بحد ذاته يختلف عما حدث في كل من تونس وليبيا ومصر، وما حدث في البحرين لا يعبر عن أرادة الشعب انما يندرج تحت الادارة الخارجية[3].

هذا وقد أنتقد الداعية الاسلامي يوسف القرضاوي المتواجد في قطر بشدة الحركة المعارضة في البحرين، واعتبرها بأنها ثورة طائفية شيعية موجهه ضد السنة، وكذلك أعتبر انها بذلك تختلف عن الحركات الاحتجاجية في كل مصر وليبيا

---

[1] - بلقزيز واخرون، الربيع العربي الى اين ؟، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م، ص32.

[2] - ديوب، عمار، الثورة البحرينية لتغيير الممكن، صحيفة الاخبار، العدد 1659، 2013/1/4م

[3] - العمادي، 2013/5/9م.

وتونس، وأستغرب القرضاوي بشدة أيضاً قيام المتظاهرين البحرينيين بمهاجمة اهداف السنة وحمل صور مرجعيات شيعية غير بحرينية اثناء الاحتجاجات[1].

ومن هنا، سعت قطر للوساطة بين المعارضة والنظام في البحرين بعد الازمة، ولكن لم يجد ذلك صدراً واسعاً لقبولة من النظام، ورغم حرص قطر على عدم اذاعة قناة الجزيرة أي أخبار عن احتجاجات البحرين والتغطية الضعيفة لها، فأن الجزيرة الانجليزية حرصت على التواجد في البحرين وقامت بتسجيل فيلم وثائقي حول ما يحدث في البحرين من احتجاجات، وهو ما استخدمته المعارضة فيما بعد، حيث تقدمت المنامه باحتجاج الى قطر بسبب هذا الفيلم، وبدورها انتقدت الصحف البحرينية الفيلم ووصفت ما جاء فيه بأنه أكاذيب وافتراءات ولا صحة له، ومن جانبة اتهم النائب السني الموالي للحكومة (خميس الرميحي) قناة الجزيرة بتنفيذ أجندة خفية ومحاولة اثارة القلاقل والاضرار بجهود الحوار الوطني الذي تعقدة حكومة البحرين مع المعارضة[2].

ورغم الحديث عن خلافات سابقة وحالية بين قطر والبحرين وما اشارت الية عدة تقارير الى قيام قطر بلعب دوراً في دعم الاحتجاجات التي حدثت في البحرين في فبراير 2011م، وخاصة في ضوء الخلاف التاريخي بينهما وكنوع من الرد على مشاركة البحرين في مؤامرة لقلب نظام الحكم في قطر سنة 1996م بعد تولي الامير الحالي الحكم[3].

ألا إن قطر بددت ذلك وشاركت عسكرياً ضمن قوات درع الجزيرة لدعم النظام الحاكم في البحرين، ولا يعني بالضرورة صغر حجم قطر كدولة مقارنة بالمملكة العربية السعودية او بمصر مثلاً، استبعادها الاداة العسكرية في تنفيذ اهداف سياستها الخارجية، ولكن يلاحظ في الوقت ذاتة، ولاعتبارات خاصة بحجمها، تفضيلها استخدام هذه القوة العسكرية في أطار جماعي، ففي حالة البحرين

---

[1] - موقع السي ان.ان.، ثورة البحرين تستهدف السنة، 7 /2013/2م.

[2] - صحيفة اليوم السابع، ازمة بين قطر والبحرين بسبب فلم تبثه الجزيرة،2011/8/8م.

[3] - مقبل، ريهام، ابعاد التحول في العلاقات القطرية السعودية بعد الثورات، صحيفة الشرق، 2013/5/5م.

تم ارسال القوات القطرية في سابقة من نوعها في أطار قوات درع الجزيرة التـــي دعمت النظام الحاكم في البحرين خلال مارس 2011م[1].

ومن هذا المنطلق، تدافع قطر عن مشاركتها العسكرية بـــالقول:" أن ارســـال درع الجزيرة يأتي تطبيقاً للاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل دعوة ولي -عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى ال خليفـــة لحـــوار وطني في وضع دقيق وحساس"[2].

عملت قطر بعد ذلك على تعزيز تعاونها الاقتصادي مع البحـــرين وأكـــدت حرصها على تقوية العلاقة مع البحرين والوقوف معها في مواجهة مشـــاكلها، فقـــد تمت مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التـــي أكـــدت عمـــق العلاقـــات والترابط بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 825 مليـــون دولار في نهاية عام 2011م، وبلغت واردات قطر من البحرين نحو 737 مليـــون دولار، فيما بلغت صادراتها الى البحرين نحو 87.5 مليون دولار[3].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الدور القطري فـــي أحـــداث البحـــرين تمثـــل بالدرجة الاولى في نظرتة الى ان ما حدث على ارض البحرين لم يكن ثورة شعبية، وهذا فعلياً تحقق من خلال مشاركة قطر في قـــوات درع الجزيـــرة التـــي تـــدخلت لاحتواء الوضع هناك، أضافة الى ذلك ما تمثلة البحرين من مصـــلحة اســـتراتيجية مهمة لكل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية اللتين يتوقع أن تكونا قـــد حذرتا قطر من التدخل في هذه الحالة. ناهيك على ان قطر كانت وما زالت حريصة كل الحرص على استقرار منطقة الخليج العربية وخصوصاً جوارها المباشر وهـــذا ما يجعلها ويدفعها الى ان تقف مع الحكومة البحرينية رغم خلافهمـــا القـــديم. وقـــد أكدت من خلال مشاركتها العسكرية مدى حرصها على ذلك، كما يعزز هذا أنطواء قطر تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي الذي تفضل دولة قطر العمل في أطارة في المنطقة الخليجية.

---

[1] - رجب، كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية ؟، ص22.

[2] - الجزيرة نت، 2011/3/15م.

[3] - العلاقات القطرية – البحرينية نموذج للتكامل الاقتصادي، صحيفة الراية، 2013/2/24م.

2.3.3 موقف قطر من ثورة اليمن:

أ. العلاقات القطرية – اليمنية:

لا شك أن اليمن بحد ذاتها تمثل وصفاً خاصاً بالنسبة لدولة قطر، فهي موطن مهم لتحقيق مكانة أقليمية رائدة في منطقة الخليج العربية.

حيث بدأت العلاقات بين دولة قطر واليمن في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وتحسنت تلك العلاقات بشكل كبير بين البلدين بعد مواقف دولة قطر المشرفة والداعمة لليمن في مجلس الامن الدولي وجامعة الدول العربية بالاضافة الى مجلس التعاون الخليجي اثناء الازمة السياسية والانفصالية في اليمن عام 1994م، وما تخلل ذلك من زيارات متبادلة للرئيس السابق علي عبدالله صالح وأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني[1].

ومنذ فترة أنتصار الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وحلفائة على الجنوب، أقتصر الدور القطري على تقديم الدعم البسيط في الجوانب الامنية، وبعد ترسيم الحدود بين اليمن والسعودية أعتبر البعض أن قطر رأت في هذا التطور في علاقة صنعاء والرياض ابتعاداً عن قطر التي كانت القبلة الخليجية الوحيدة لليمن منذ عام حرب الخليج، ثم جاءت حرب الحكومة اليمنية والحوثيين في عام 2004م لتمثل بعد ذلك مدخلاً مناسباً اتخذتة قطر للعودة الى اليمن. وفي عامي 2007م و2008م كانت قطر هي اللاعب الاول في المنطقة وخاصة في محافظة صعدة، وأستطاعت التواصل مع الحوثيين لاستخدامهم كما يرى متابعون كورقة لها في اليمن، وكان الحوثيون مجبرين على قبول الدور القطري من باب انهم لم يجدوا أي طرف دولي الا من قطر وأيران[2].

وبعد توسيع رفعة الحرب، طرحت قطر مبادرة لوقفها مثلت حسب المراقبين حينها ولادة جديدة للحوثيين كون موافقة الحكومة على رعاية طرف دولي مبادرة بين الحكومة ومتمردين عن الدولة تعد اعترافاً بالحوثيين كطرف مساوٍ وليس تابعاً

---

[1] - العمراني، علي، قطر في اليمن طبيعة الدور والحضور، العدد 6366، 2010/1/18.

[2] - ربيع الدوحة في صنعاء يثمر نفوذاً لحساب حلفائها، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 374، السعودية، 2012/12/12م

لها. وبعد ذلك عرضت قطر أعادة اعمار صعدة وتعويض المتضررين، وأرسلت فريقاً عسكرياً الى صعدة في 13 فبراير 2008م بقيادة مساعد وزير الخارجية القطري سيف البوعينين للاشراف على تنفيذ المبادرة بين الحوثيين والحكومة[1].

ومن هنا، لم يستطع الرئيس السابق علي عبدالله صالح وكبار معاونية حينها تحمل التدخل القطري بين الطرفين، فأعلن بطريقة غير مباشرة فشل المبادرة القطرية وانها لا فائدة منها، موجهاً انتقادات حادة لقطر كونها كانت طرفاً الى جانب الحوثيين وأنها سعت ايضاً ليس لانهاء الحرب بين الطرفين بل للعب دور سياسي في اليمن ابتداءً من صعدة، لكن يمنيين اخرين رأوا أن موقف قطر كان لصالح اليمن.

ومن الامور الاخرى التي تم التوقف عندها من قبل الحكومة اليمنية ما أثير حول أن القطريين كانوا يعدون اللواء (علي الاحمر) ممثل الحكومة اليمنية في المشاورات مع قطر لحكم اليمن من خلال مشروع اتفق عليه الطرفان قبل أن تنطلق ثورات الربيع العربي، واستمرت علاقة النظام اليمني بقطر في دائرة التوتر. بعدها اوقفت الدوحة الدعم الذي أعلنت عن تقديمة لليمن في مؤتمر المانحين في لندن عام 2006م وقدره نصف مليار دولار، اضافة الى وقف برامج كثيرة كانت أعلنت عن تمويلها في اليمن منها: مدينة سياحية كبيرة تقع على أهم مواقع العاصمة اليمنية في جبل عصر المطل على كل صنعاء[2].

كذلك رفض الرئيس اليمني السابق حضور قمة غزة التي انعقدت في 16 يناير 2009م في الدوحة اضافت كثيراً الى تعقيدات علاقتة بقطر، وبالتالي يقود الدوحة الى صف خصومة الذين كانوا حينها مع حضور اليمن قمة غزة بزعامة الدوحة ودمشق[3]، بالرغم من تعبير وزير الخارجية اليمني السابق ابي بكر القربي عن تقديرة لجهود قطر وموقفها القومي والاسلامي والانساني ازاء القضية الفلسطينية، الا انه اكد ان اليمن تعول على قمة الكويت في مناقشة الاوضاع في

---

[1] - اللباد، من الوساطة الى الربيع العربي، ص33.

[2] - صحيفة الشرق، 2012/12/12م

[3] - العمراني، قطر في اليمن طبيعة الدور والحضور ، ص17-18

غزة حرصاً على وحدة الصف العربي وعدم تكريس انقسامه، في حين قالت المعارضة اليمنية:" أن عدم مشاركة اليمن في قمة الدوحة جاء نتيجة املاءات اقليمية بحته[1].

ومن هذا المنطلق، يمكن تفسير روح المثابرة القطرية ازاء ما يجري في اليمن بشكل عام وملف الحوثيين سابقاً الى علاقة المملكة العربية السعودية بدولة قطر، فدائماً تشعر قطر بأن المملكة العربية السعودية سياسياً تنظر اليها بأعتبارها الاخت الصغرى في الخليج وهو ما ترفضة قطر بالنظر الى قوة قيادتها السياسية وقدرتها الاقتصادية وعلاقاتها الدولية[2].

ومن جانب اخر يرى اخرون أن حراك قطر في ضم الملفات اليمنية يأتي في سياق سعيها لتكون اللاعب الاقليمي الاهم في المنطقة، وتمتلك قطر نقطة تفوق بوحدة قيادتها السياسية وانسجامها، غير أن أهدافها في اليمن لا تبدو واضحة بما فيه الكفاية، فتحالفها السابق مع ايران أثار تساؤلات عن النتائج التي ستجنيها المنطقة من وراء هذا التحالف[3].

ب. قطر والثورة اليمنية:

بدأت الثورة اليمنية في فبراير 2011م، حيث وجدت قطر فيها فرصة ذهبية لا تعوض، فسعت قطر للوساطة في بداية الثورة بين المعارضة والرئيس السابق علي عبدالله صالح، ولكن لم تحظ هذه الوساطة بقبول، فدخلت مرة اخرى وبكل ثقل تملكة سواء المادي او الاعلامي او السياسي لمساندة المعارضة اليمنية، وكان وزير خارجية قطر أول طرف دولي دعا الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح الى التنحي عن السلطة، كما خرجت مظاهرات للجالية اليمنية في الدوحة انذاك، طالبت الرئيس اليمني بالتنحي عن السلطة رغم أن زخم الاحتجاجات الشعبية ضدة في اليمن كان لا يزال ضعيف حينها[4].

---

(1) - الفهيدي، ليلى، الاوساط اليمنية تسير بموقف قطر في غزة، صحيفة القدس، 2009م.

(2) - الجرادي، علي، مؤسسة قطر في مواجهة اللجنة الخاصة، مأرب، 2012/6/1م، ص4.

(3) - الجرادي، مؤسسة قطر في مواجهة اللجنة الخاصة ، ص5.

(4) - برنامج حوار مفتوح،2012م.

وفي الواقع، بدأت قطر تتعامل مع الثورة اليمنية بشكل مستمر في سلوكها الداعم للثورات العربية، كما سعت لتأكيد استقلالية قرارها وموقفها عن الاطار الخليجي، ففي الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يوم 10 ابريل 2012م احتج رئيس الوزراء القطري انذاك على تعديل بنود الصيغة الاولى للمبادرة الخليجية لحل الازمة اليمنية، مؤكداً أن الرئيس علي عبدالله صالح مراوغ وسيبقى يراوغ ولن يقبل أي اتفاق يؤدي الى تخلية عن السلطة[1].

هذا وبعد أعلان المبادرة الخليجية أعلن الرئيس اليمني السابق ترحيبه بها ورفض التدخل القطري في الشؤون الداخلية لبلاده، وقال علي عبدالله صالح في الثامن من ابريل 2011م امام حشود هائلة من انصارة في ميدان السبعين:" شرعيتنا نستمدها من قوة شعبنا اليمني العظيم وليس من قطر، والمبادرة القطرية مرفوضة"، في اشارة الى حديث وزير خارجية قطر عن مبادرة لتنحي علي عبدالله صالح عن الحكم[2].

بعد ذلك أعلنت قطر انسحابها من مبادرة مجلس التعاون الخليجي لحل الازمة في اليمن، موضحة أنها قد اتخذت هذا القرار مضطرة بسبب المماطلة والتأخير بالتوقيع على الاتفاق المقترح في المبادرة مع استمرارية حالة التصعيد وحدة المواجهات وفقدان الحكمة، الامر الذي يتنافى مع روح المبادرة الهادفة الى حل الازمة في اليمن في اسرع وقت ممكن[3].

ويرى البعض أن قطر أحسنت بأنسحابها من الوساطة الخليجية، لانها بهذه الخطوة تبرىء الدوحة نفسها من فشل محتمل قد ينتج عن هذه المبادرة حتى مع توقيع الرئيس اليمني عليها، هذه وقد نظرت قطر الى ما جرى في اليمن على إنه ثورة شعبية في الوقت الذي نظرت اليه مجلس التعاون الخليجي على انها أزمة سياسية مع الرئيس السابق والمعارضة[4].

---

[1] - نمر، سليمان، اسباب الفشل المتوقع للمبادرة الخليجية، ميدل ايست، 2012/7/12م.

[2] - الرئيس اليمني يهاجم قطر، صحيفة العرب، العدد 8336، 2011/4/9م.

[3] - وزارة الخارجية القطري، 2011م

[4] - نمر، اسباب الفشل المتوقع للمبادرة الخليجية.

اما من وجهة نظر اخرى، فيرى اخرون أن قطر قد انسحبت مـن المبـادرة لان بنودها لم تصل الى ما كانت تريدهُ قطر من تمكين لجهات يمنية تتمتـع معهـا بعلاقات قوية بقدر ما تمكن الحزب الحاكم، لكن السفير القطري محمد العمادي يرى أن سبب انسحاب قطر من المبادرة يرجع الى انها رأت أن وجودها يسبب حساسـية للنظام اليمني، فأثرت بناءً على ذلك الانسحاب من أجل انجاح المبـادرة فـي حـل الازمة اليمنية[1].

هذا ويعتقد يمنيون معارضون للنظام أن المبادرة الخليجية التي أعلنتها قطـر في البداية كانت تمثل طوق النجاة ان جاز القول لليمن، حيث كانـت ترتكـز فـي مبادئها على تنحي الرئيس عن السلطة، وليس الى تسوية معينة معه لوضـع نهايـة للاحتجاجات الدموية في بلاده[2]، وهذا ما كان يسعى له الشعب اليمني الذي بـدورة ايد المبادرة القطرية لانه وجد فيها الخلاص للوضع الذي كانوا يعانونة من الـرئيس السابق علي عبدالله صالح.

كذلك أكد البيان الذي صدر عن وزراء خارجية مجلس التعـاون الخليجـي ضرورة قيام الرئيس اليمني السابق بتسليم السلطة الى نائبه، والسـماح للمعارضـة بقيادة حكومة انتقالية. غير أن الرئيس اليمني السابق ركز هجومة على قطر وكأنها هي صاحبة المبادرة، مع انها في نفس الوقت كانت تمثل موقفاً جماعياً خليجياً لحـل الازمة اليمنية، على الرغم من انه اشاد بمواقف قطر تجاه بلاده مرات عديدة وفـي أكثر من موقف واجتماع مؤكداً دعمها لامن اليمن واستقراره[3].

اما فيما يتعلق بتغطية قناة الجزيرة للثورة اليمنية، فقد جاءت واضحة المعالم من خلال استبانة أعدها الباحث اليمني ابراهيم بن قفلة حول حيادية قناة الجزيرة في تغطيتها للثورة اليمنية والتي بدوره اكد من خلالها 47% من الشباب اليمني على أن الجزيرة كانت محايدة، بينما في المقابل اكد 36% منهم على انها كانـت منحـازة

---

[1] - العمادي، مقابلة، 2013/5/9م.

[2] - علي، احمد، قطر واليمن... بين الحكمة اليمانية والحنكة القطرية، صحيفة الوطن، العدد 5699، 2011م، ص14.

[3] - علي، قطر واليمن... بين الحكمة اليمانية والحنكة القطرية ، ص15.

للثورة والثوار والمعارضة، بينما اكد الباقون بنسبة 17% على انها احياناً تكون منحازة[1]. ويرى الشباب اليمني حسب الاستبانة السابقة بأن ملاك قناة الجزيرة كان لهم رأي واضح في مناصرة الشعوب المظلومة ضد الحكام الظالمين، واما بالنسبة لارتباط السياسة العامة لقناة الجزيرة بالسياسة القطرية، فأن الشباب اليمني لا يرى مشكلة في الارتباط، لكن المشكلة تكمن بطبيعة الحال في أهداف السياسة الخارجية لقطر، من حيث الدور الذي تؤديه في مناصرة قضايا الشعوب المستضعفة ايجابي كان ام مصلحي، لكن الشباب اليمني رأوا أن الواضح في دورها هو ايجابي[2].

وبعد خروج الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح من السلطة حمل الدوحة مسؤولية التخريب والفوضى التي وقعت في بلاده، كذلك حملها المسؤولية عن التداعيات المستقبلية للوضع بسبب تدخلها الذي وصفه بالسافر في الشأن اليمني[3]، لكن بوصول الرئيس اليمني الجديد عبدربة منصور هادي الى السلطة عادت العلاقات القطرية –اليمنية على المستوى الرسمي من جديد. ففي ابريل عام 2012م توجه الرئيس اليمني الحالي للدوحة ثم توج التنسيق المتبادل في اغسطس 2012م بزيارة الرئيس اليمني الجديد للدوحة برفقة اللواء علي محسن الاحمر لبحث مجموعة من الملفات[4].

وبعد زيارة الرئيس اليمني للدوحة أتهم المعارض السياسي عبدالله الحكيمي الرئيس هادي بالانقلاب على شركاء الثورة، والتعاون مع كل من قطر والاخوان وال الاحمر واللواء علي محسن، واصفاً الامر بإنقلاب صامت قاموا به على سائر شركاء العملية السياسية الانتقالية، ناهيك على أن الانتقادات لقطر لم تتوقف حول دعمها للاسلاميين، حيث كشف النائب في البرلمان اليمني احمد حاشد عن ضخ دولة قطر دعماً مالياً لحزب الاصلاح الذراع السياسي للاخوان المسلمين على أرض

---

[1] - بن قفلة، ابراهيم، تغطية الجزيرة للثورات العربية من وجهة نظر الشباب اليمني، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2011م، ص9.

[2] -بن قفلة، تغطية الجزيرة للثورات العربية من وجهة نظر الشباب اليمني ، ص12.

[3] - علي صالح يهاجم قطر، صحيفة الحياة اللندنية، العدد 4319، 2012/9/4م.

[4] - قمة قطرية يمنية، صحيفة الوطن، العدد 6178، 2012/8/2م، ص1.

اليمن، وأكبر احزاب تكتل المشترك، وكذلك أتهم (حاشد) وهو أحد قادة الاحتجاجات ضد الإصلاح قطر بتجيير الثورة ضد (صالح) لحساب حركة الاخوان فـــي الـــيمن الذين يعدون حلفاء قطر في المنطقة حالياً، وتقود هي بدورها تحركاتهم فـــي ليبيـــا وتونس ومصر واليمن وحتى فلسطين[1].

ومن الواضح، بأنه لا خلاف بين المتابعين على أن قطر أصـــبحت الـــداعم الاقوى لما سمي ثورة التغيير في اليمن، من خلال الدعم المالي والاعلامي الكبيـــر، للاطاحة بالرئيس اليمني السابق (علي عبدالله صالح)، لكن الخلاف يكمن بدوافع هذا الدعم، فهناك من يقول أن ذلك لم يكن حباً بالتغيير والثورة وأنما يأتي مدفوعاً برغبة قطرية بتقليص النفوذ السعودي مـــن خـــلال الاطاحـــة بـــاليمن كحليـــف أو تـــابع للسعودية[2].

ناهيك على أن هناك اشارات من قبل البعض، تدعي الى صراع خفي بـــين قطر والسعودية في االساحة اليمنية، حيث عملت قطر بكل قوة على دعـــم الاتجـــاه الاسلامي المتمثل بحزب الاصلاح اليمني للوصول الى السلطة فـــي الـــيمن، لكـــن المبادرة التي أطلقتها السعودية كانت تقف حـــاجزاً أمـــام أحـــلام قطـــر ووصـــول الاسلاميين المتحالفين معها للسلطة، فسعت قطر وبكل قـــوة علـــى عرقلـــة تنفيـــذ المبادرة. هذا وقد شنت صحيفة الشرق السعودية هجوماً على قطـــر واســـتخباراتها على تدخلها في اليمن من خلال تجنيد أكثر من مائتي الف جندي الى صفوف الجيش اليمني، عبر علاقاتها مع بعض مراكز القوى في الجيش اليمني[3].

الا أن المختص في الشؤون القطرية الدكتور (جمال عبدالله) كانت له وجهـــة نظر اخرى، اذ أنه رأى بأن هناك توافقاً سعودياً قطرياً في أدارة ملفات الازمات في العالم العربي والثورات التي حدثت مؤخراً على وجه الخصوص. وفي المقابل تترك

---

[1] - ربيع الدوحة في صنعاء يثمر نفوذاً لحساب حلفائها، صحيفة الشرق السعودية، العدد 374، 2012/12/12م.

[2] - مقبل، ابعاد التحول في العلاقات القطرية السعودية بعد الثورات، ص14.

[3] - مقبل، ابعاد التحول في العلاقات القطرية السعودية بعد الثورات، ص15.

قطر ادارة ملفي البحرين واليمن للسعودية، وكذلك تترك السعودية لقطر حرية إدارة ملفات أزمات في دول عربية أخرى[1].

ومن وجهة نظري، ومن خلال السياق السابق، يتضح بأن هناك تفاهم وترابط مشترك بين قطر والسعودية، إضافة الى وجود تنسيقاً منسجماً بينهما وخاصة فيما يتعلق بالوضع في منطقة الخليج العربي، وأن كانت قطر تسعى بعض الشيء لان تكوون هي الرمز الاول في المنطقة بعيداً عن الهيمنة السعودية، لكنها رغم ذلك تدرك بلا شك حساسية الوضع في منطقة الخليج العربية. ومن هذا المنطلق باتت دولة قطر تتحرك في المنطقة ضمن اطار مجلس التعاون الخليجي، اضافة الى جهودها الفردية، وهذا هو الاسلوب الذي اتبعته في كل من البحرين واليمن.

وعليه يمكن القول أن موقف قطر من ثورة اليمن جاء بصورة تختلف عن موقفها من الثورات التي سبقتها في بعض الدول العربية الأخرى، حيث أنتهجت قطر في الثورات السابقة المبادرة والتنسيق والسبق والمشاركة الفاعلة المستمرة في دعم تلك الثورات، لكنها في ثورة اليمن أنسحبت من المبادرة الخليجية، ولعل أرجح الأسباب لهذا الانسحاب يكمن في حساسية موقفها وكذلك لطبيعة علاقاتها مع نظام صالح، اضافة الى دخول السعودية كلاعب رئيسٍ في القضية.

3.3.3 موقف قطر من الثورة السورية:

جاء الموقف القطري داعماً لثورة الشعب السوري، في ظل انقسام الموقف العربي الى ثلاث مواقف رئيسية، حيث وقفت دول مع الشعب السوري تمثلها دول الخليج العربية وعلى رأسها قطر والسعودية واليمن، ودول أخرى تقف ضد الشعب السوري تمثلها الجزائر والعراق، وموقف ثالث جاء محايد ويمثلة الاردن ولبنان. ومن هنا برزت بعض النقاط التي بدورها جعلت من الموقف القطري تجاه سوريا موقفاً متميزاً من حيث متانة العلاقات مع النظام السوري قبل الثورة والتوافق الكبير

---

[1] - جمال عبدالله، مقابلة، 2013/4/23م

والمنسجم بين البلدين، إضافة الى أن قطر بدت أقرب الى أيران من بقية دول الخليج العربية الاخرى المهتمة بالحد من أذرع أيران الممتدة هنا وهناك[1].

أ. العلاقات القطرية – السورية:

يعد التاريخ المرتبط بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين قطر وسوريا حافلاً منذ عام 2003م، هذا وقد برزت عن هذه العلاقات توقيع نحو 13 اتفاقيـــة شـــملت مجمل أوجه النشاطات العامة والخاصة بين البلدين، حيث عقد المؤتمر الاستثماري السوري القطري مع مطلع عام 2005م، وقد صدرت بموجبة مقترحات متنوعة بين الطرفين. كما أن عامي 2006م و 2007م شهدا محطات اقتصادية مهمة ومتميـــزة بدأً بتأسيس المصرف الاسلامي الذي أنطلق من سوريا برأس مال قدرة 5 مليارات دولار، ومروراً بالمشاريع السياسية على الساحل السوري التي تنفذها شركة الـــديار القطرية، ووصولاً الى تأسيس البنك السوري القطري برأس مال بلغ 100 مليـــون دولار، اضافة الى ذلك ظهر تعاون اقتصادي رفيع المستوى تـــزامن مـــع ازديـــاد ظاهرة تبادل المستثمرين بين البلدين وارتفاع نسبة العمال السوريين في دولة قطـــر وكذلك تسجيل نسبة متزايدة بين عدد سياح البلدين[2].

أما فيما يتعلق بالعلاقات السياسية بين البلدين، فقد دعمت دولة قطر المواقف السورية وأشادت بالدعم السوري للمقاومة، رغم اســـتياء بعـــض الـــدول العربيـــة كالسعودية على سبيل المثال. وفي المقابل، دعمت دمشق الدوحة ازاء بعض الملفات كالنزاع مع البحرين[3].

وفي عام 2004م بات التقارب واضحاً بين الدولتين، عندما افتتح الاسد دار الاوبرا السورية وبحضور الامير القطري حمد بن خليفة ال ثاني الذي قوبل يومهـــا بحفاوة أستثنائية، ويضاف الى ذلك الدور الكبير الذي قامت به قناة الجزيرة عنـــدما

---

[1] - تعتاع، عبد الناصر، الموقف العربي من الثورة السورية، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012م، ص2.

[2] - رجل اعمال قطريون يطلقون مشاريع في سوريا، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9859، 2005/11/25م.

[3] - تعتاع، الموقف العربي من الثورة السورية، ص2.

حصدت جماهيرية واسعة لدى الشارع السوري، وكذلك تمتعت بمصداقية كبيرة أثناء تغطيتها للاحداث الكبرى التي عصفت بالوطن العربي في السنوات الاخيرة قبل هبوب رياح الربيع العربي عليها.

وفي الواقع وصفت العلاقات بين الطرفين بأنها علاقات تحالف استراتيجي، كما كان لقطر جهود كبيرة في إنهاء عزلة دمشق بعد اتهامها بأغتيال رئيس الوزراء البناني السابق رفيق الحريري والتي كان أهمها اقناع الرئيس الفرنسي السابق(نيكولا ساركوزي) بتحسين علاقات بلاده مع سوريا[1].

وفي يناير 2009م أستضافت دولة قطر قمة غزة الطارئة في الدوحة وكان من ابرز الحاضرين الرئيس السوري (بشار الاسد) الذي أقنع أمير قطر أن يعقد القمة بمن حضر، وكانت تربط الزعيمين علاقات شخصية قوية جداً، وبالرغم من العلاقات الوطيدة بين الجانبين، الا أن الرياح التي هبت ضد النظم الحاكمة في دول الربيع العربي وكانت بداية الفتور في العلاقة بينهما وكانت كذلك نقطة البداية هو الموقف القطري المؤيد والداعم للثورة في ليبيا، وتحول الفتور في العلاقة بينهما الى حالة من التوتر خلال الازمة الداخلية التي حلت بسوريا، ووصلت درجة التوتر في العلاقات الرسمية بينهما الى حد توجيه مندوب سوريا في الجامعة العربية عبارات سيئة لوزير خارجية قطر خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب في القاهرة بتاريخ 2011/11/12م لمناقشة الاوضاع المتوترة في سوريا[2].

ومن خلال السياق السابق، يتضح بإن العلاقات القطرية-السورية كانت على مدى طويل تتسم بالود والعطف المتبادل، وكذلك وقوف كل طرف منهما الى جانب الطرف الاخر في كل ما يتعرض له الطرفان، غير إن رياح الربيع العربي التي هبت على سوريا حالت دون استمرار تلك العلاقات وخصوصاً على ما كانت علية

---

[1] - الرشدان، عبدالفتاح، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المركز العلمي للدرسات السياسية، 2005م، ص195-197؛ الخزرجي، تامر، العلاقات السياسية االدولية واستراتيجية ادارة الازمات، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2005م، ص82.

[2] - ابو شبيكة، عدنان، الموقف القطري من نظام الحكم في سوريا، صحيفة الوطن، العدد 5214، 2011م، ص6.

قبل الثورة، الأمر الذي ادى الى تحول العلاقات بينهما من مصدر قوة الى علاقـــات خصام وتنازع.

ب. **الموقف القطري من الثورة السورية:**

مما لا شك فيه أن الثورة السورية كانت تختلف عن بقية الثورات الأخرى في البعد الدولي الذي تزعزعت فيه الامور، اضافة الى بقاء النظام واستمرار الثـــورة. وفي بداية الثورة لم يكن الموقف القطري مرضياً للشعب الســـوري، حيـــث كـــان الموقف يمتاز بعدم الوضوح، ولكن بعد فترة من السكوت اختارت الدوحة الوقـــوف الى جانب الشعب ضد نظام الاسد، وقد بدأ التحرك القطري مـــن خـــلال الجامعـــة العربية بأصدار بيان بتاريخ 2011/10/16م كان من أهـــم بنـــوده: أولاً: الوقـــف الفوري للعنف في سوريا، ثانياً: تشكيل لجنة عربية برئاسة مجلـــس وزراء قطـــر، ثالثاً: الاتصال مع اطراف النزاع لعقد حوار وطني. ومن خلال رئاسة قطر للجنـــة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الازمة جاءت المبادرة العربية لتعكس الرؤيـــة القطرية[1].

وبعد ذلك تدرجت الدوحة في تصعيد مواقفها تجاه النظام الســـوري، حيـــث عملت على خلق اجماع عربي لممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد نظام الاسد، ذلك من خـــلال مقولة:" ان رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الـــذي ســـيؤدي الـــى تدويل الازمة"[2].

ومن هنا، نجد بأن موقف دولة قطر من الثورة السورية تتمثل بمجموعة مـــن المراحل يمكن لي حصرها في ثلاث مراحل زمنية محددة شهدت خلال ذلك تحـــولاً نوعياً في العلاقات بين قطر والنظام السوري بسبب تصـــاعد الاحـــداث وطريقـــة مواجهة بشار الاسد للازمة لتتراوح بحسب المراحل التي مرت بهـــا مـــن اقصـــى

---

[1] - فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، ص163.

[2] - النابلسي، شاكر، لماذا اصبحت قطر قاطرة الثورة العربية ؟، صحيفة الوطن، السنة 17، العدد 5931، 2011م، ص6.

اليمين الى اقصى الشمال، مع العلم بأن كل مرحلة من هذه المراحل تحلت بمواقف تختلف بخصائصها ومواقفها عن المرحلة التي سبقتها وهي:

المرحلة الاولى: منذ اندلاع الاحتجاجات في مارس 2011م وحتى اغسطس 2011م.

لعل غموض الموقف تجاه طبيعة الاحداث في سوريا، أبرز بدورة موقفان متناقضان: ففي الوقت الذي كانت قناة الجزيرة والصحف القطرية تقف بقوة الى جانب الاحتجاجات الشعبية السورية وتفتح شاشاتها وصفحاتها على مصرعيها أمام قيادات المعارضة السورية التزمت قطر خلال الشهور الخمسة الاولى الحذر، فاكتفت بالدعوة للحوار وتقديم النصح والمشورة لسوريا. حيث بادر أمير قطر بالاتصال مع الرئيس بشار الاسد يوم 30 مارس 2011م؛ لتقديم النصح والارشاد له، فيما قام وزير الخارجية القطري بزيارة الى سوريا في 2 ابريل 2011م[1].

هذا ونتيجة لما بثته القنوات الفضائية من أحداث للعنف والقتل، وما يجري على الساحة السورية، اضافة للزخم على المستوى الشعبي بدأت المواقف الرسمية القطرية، تشهد تحولاً في أواخر هذه المرحلة وخاصة بعد مجزرة حماة في 31 يوليو 2011م والتي ترتب عليها سقوط 139 قتيلاً، الامر الذي بدورة ترتب عليه حدوث تحول في موقف قطر انطلاقاً من ادراكها بأن سوريا لم تكن تتعرض لمؤامرة، وانما هي انتفاضة شعبية تطالب بالاصلاح[2].

وبعد ذلك تصاعد الموقف القطري بحادثة الاعتداء على السفارة القطرية في يوليو 2011م احتجاجاً على موقف قناة الجزيرة من الاحداث التي تجري في سوريا، الامر الذي دفع الحكومة القطرية يوم 18 يوليو 2011م الى تعليق عملها ثم سحب سفيرها من دمشق وأغلاق سفارتها[3].

ومن هذا المنطلق، نستطيع القول أن المرحلة الاولى تميزت بموقف واضح من قبل دولة قطر، كان اساسة تقديم النصح والارشاد لصالح النظام السوري منذ بداية

---

(1) - الحسن، دول الخليج والازمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة الموقف، ص6.

(2) - تعتاع، الموقف العربي من الثورة السورية، ص4.

(3) - النابلسي، محمد احمد، عولمة النفط، ص6.

المرحلة، غير أن الموقف تبدل في نهايتها مـــن قبـــل الجانـــب الســـوري نتيجـــة للاعتداءات التي تمت على السفارة القطرية والاتهامات التي وجهت اليها، مما دفعها بالنهاية الى سحب سفيرها من دمشق واغلاق سفارتها فيها.

المرحلة الثانية: يمكن حصرها خلال الفترة مـــن أغســـطس 2011 حتـــى ينـــاير 2012م:

وتعد هذه المرحلة، نقطة تحول ذات علامة فارقة في الموقف القطري، حيث تحولت من موقف فردي الى موقف جماعي مع مجلس التعاون الخليجي، لكن هـــذا الموقف الجماعي سبقه العديد من المواقف التي دفعت بدورها استدعاء قطر وعـــدد من الدول الخليجية سفرائها من دمشق، حيث كانت قطر أول دولة عربيـــة تســـحب سفيرها من دمشق، وكذلك قامت باغلاق سفارتها هناك[1].

كما أبدى أمير قطر يوم 25 اغسطس 2011م معارضته لاســـلوب تعامـــل السلطات السوريه مع الاحتجاجات، وهو ما أكدهُ ايضاً وزير خارجيتهُ الشيخ (حمـــد بن جاسم) في اليوم التالي حين دعا القيادة السورية الى البدء في اصلاحات ســـرية من أجل احتواء الموقف المتأزم، كذلك أكد الشيخ حمد بن جاسم في يوم 26 أكتوبر 2011م حرص العرب على حل الازمة السورية دون تدخل أجنبي، لافتاً بذلك الـــى أن بشار الاسد لم يوافق على كل ما قدمهُ العرب[2].

سعت قطر في البداية، الى أن توفر حلولاً تؤدي بدورها الى تســـوية ســـلمية للازمة السورية في أطار جامعة الدول العربية. فقد اعتمدت الجامعة العربيـــة منـــذ 27 أغسطس 2011م مبادرة استهدفت بدورها وقف العنف واجراء الحوار الوطني الشامل مع المعارضة، وفي اكتوبر 2011م ووفق قرار الجامعة العربيـــة، تشـــكلت لجنة وزارية برئاسة وزير خارجية قطر كانت مهمتها الاتصال بالقيادة السورية من أجل وقف كلفة أعمال العنف وذلك من أجل تنفيذ الاصلاحات السياسية.

ومن خلال هذه اللجنة التي ترأستها قطر تمت الموافقة السورية الرسمية على مجموعة من البنود التي قدمتها اللجنة واهمها:

---

[1] - النابلسي، محمد احمد، عولمة النفط.

[2] - بي.بي.سي. 2012/3/10م.

1. وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان وذلك حماية للمواطنين السوريين.
2. اخلاء المدن والاحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
3. الافراج عن جميع المعتقلين بسبب الاحداث الراهنة.
4. فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الاعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع انحاء سوريا للاطلاع على حقيقة الاوضاع التي تدور على أرضها وكذلك لرصد ما يدور من أحداث[1].

ورغم ذلك الاتفاق، إلا أن الحكومة السورية بعد موافقتها على البنود السابقة لم تلتزم بتنفيذ تعهداتها، مما دفع بمجلس الجامعة العربية إلى أن يقرر اتخاذ جملة من الاجراءات كان بينها ايقاع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية، وكذلك دعوة جميع اطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا. وفي ذلك الاجتماع وبعد أن تبلورت فكرة أرسال بعثة مراقبين عربية الى سوريا، وانهيار حاجز الخوف وبدء التصدي الشعبي دفاعاً عن النفس ضد أعمال القمع العسكري والامني وقفت الحكومة السورية على البروتكول في 19 ديسمبر 2011م وتم على أثر ذلك إرسال بعثة المراقبين العربية، وهي أول تجربة في تاريخ الجامعة العربية[2].

المرحلة الثالثة: خلال الفترة من يناير 2012م حتى بداية عام 2013م:

وفي هذه المرحلة تصاعد الموقف القطري ضد النظام السوري، فقامت قطر فضلاً عن جهودها في اطار الجامعة العربية بأقتراح أجرائين من أجل التعامل مع الوضع المتأزم في سوريا وهما:

أ. أقتراح ارسال قوات عربية بدلاً من التدخل الدولي مثلما حدث في ليبيا، وهذا الاقتراح قدمه أمير قطر الشيخ (حمد بن خليفة ال ثاني) يوم 14 يناير 2012م خلال لقاء تلفزيوني مع شبكة " سي.بي.اس "، وذلك بأدخال المساعدات وأيجاد مناطق امنه ومراقبة وقف اطلاق النار.

---

[1] - قرار الجامعة العربية: رقم 7444، 2012/1/22م.

[2] - بن جاسم، حمد، كلمة امام مجلس الامن، وزارة الخارجية القطرية، 2012/1/31م.

ب.دعم المعارضة بالسلاح، حيث دعا الشيخ(حمد بن جاسم) المجتمع الدولي في 27 فبراير2012م الى التعجل بفكرة تسليح المعارضة السورية وتوفير ملاذ امن لها، ولا سيما بعد الفشل في أقرار المبادرة العربية بمجلس الامن[1].

كذلك أكدت دولة قطر، على استعدادها للمساهمة في تخليص الشعب السوري مما يتعرض له من دمار وقتل وسفك دماء، وطالبت المجتمع الدولي ببذل الجهد لايجاد حل خارج نطاق مجلس الامن. وقال الشيخ (حمد بن جاسم ال ثاني):" نريد مخرجاً امناً للقيادة السورية وترك الشعب السوري دون حرق الارض"مشيراً في الوقت نفسة الى أن التغيير قادم ولكن نريده بأقل الخسائر"[2].

وفي 27 مارس 2013م كانت دولة قطر أول دولة في العالم تفتتح سفارة الائتلاف الوطني السوري بالدوحة، وذلك من خلال تسليمها مبنى السفارة السورية للائتلاف السوري وأعتبار(نزار الحراكي) سفيراً لسوريا وشخصية دبلوماسية رسمية، اضافة لرفع علم الثورة السورية فوق مقر السفارة وبحضور رئيس الائتلاف السابق (معاذ الخطيب)[3].

وخلاصة القول، أن موقف قطر من الثورة السورية كانت مراقبة، وأقرب الى الحياد في المرحلة الاولى، ثم أتضحت خلال المرحلتين الثانية والثالثة، ففي المرحلة الثانية قادت قطر والسعودية المنظومة العربية في التعاطي مع الازمة، فتحول موقفها من الحياد الى محاولة وقف المجازر بحق الشعب السوري، وكان ذلك من خلال طرح حلول دبلوماسية للازمة في أطار العمل العربي المشترك، وهو ما تجسد بروح المبادرة العربية الاولى، ثم جاءت قطر لتقود المرحلة الثالثة بحكم ترأسها للجنة الوزارية العربية بالشأن السوري، فتطور الموقف بشكل جذري من خلال مطالبة بشار الاسد بالاصلاح والتغيير الى مطالبته بالتنحي لنائبه، وهو ما

---

[1] - الحسن، عمر، دول الخليج والازمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة الموقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2012م، ص8.

[2] - بن جاسم، حمد، كلمة رئيس الوزراء القطري، مؤتمر أصدقاء سوريا، باريس، 2012/6/6م.

[3] - صحيفة العرب، 2013/3/28م، ص12.

تجسد في المبادرة العربية الثانية. بعد ذلك تطور الموقف في اتجاه التدويل والمطالبة بدخول قوة عربية ودولية لحماية الشعب السوري وتسليح المعارضة وكذلك رفــض الحوار مع الرئيس بشار الاسد، وهي جميعها تمثل خيارات دعمتها كل مــن دولــة قطر والمملكة العربية السعودية.

وفي الواقع، ومن خلال ما جسدة الموقف القطري تجــاه الثــورة الســورية، يتضح لي كباحث أن هذا الدور لم يأتي من فراغ بل على العكس، وجدته نابع مــن عدة أعتبارات تؤخذ بعين الاعتبار ومنها: أن غياب الدول الكبــرى فــي المنطقــة العربية هيأ لدولة قطر بالدرجة الاولى أن تلعب دوراً محورياً في المنطقة العربيــة من خلال استغلالها لما تملكة من قدرات اقتصادية عالية، وكــذلك جــاء الموقــف القطري المؤيد للثورة السورية منسجماً مع موقف المجتمــع الــدولي وخصوصــاً الولايات المتحده الامريكية، اضافة الى ذلك انســجامه مــع موقــف دول الخلــيج المتوجسه من أيران وحلفائها السوريين خاصة بعد أحداث البحرين مما يجعل العمل على اسقاط النظام السوري ضربة مؤلمة لايران.

ومن هنا اعتقد بأن سلوك دولة قطر تجاه الثورة السورية رغم قيادتها للجهود العربية في محاولة حل الازمة السورية كان الى حداً ما مقيداً.

4.3.3 الموقف القطري من الثورة المصرية:

تهتم دولة قطر بمصر، بأعتبارها دولــة محوريــة فــي المنطقــة العربيــة والافريقية، حتى مع تراجع تأثيرها خلال الفترة االسابقة، وتحتل مصر ســواء قبــل الثورة أو بعدها أهمية خاصة في السياسات الخارجية لكثيراً من الدول، ومنها دولــة قطر التي تهتم ايضاً بمصر من أوجه متعددة.

هذا وتكمن أهمية مصر بالنسبة لقطر من منطلق أنها تعد قناة السويس شرياناً حيوياً للدول الخليجية بما فيها دولة قطر، وذلك نتيجة مرور ثلثي أنتاج دول الخليج

من البترول والغاز عبرها، كذلك تعد القناة من الممرات المائية المهمة التي تعـــالج في وحدة واحدة في جميع دراسات الامن الخليجي[1].

كذلك يبلغ عدد الجالية المصرية في قطـــر حـــوالي 130 الـــف مصـــري، وتستقطب دولة قطر العديد من العمالة المصرية منها العمالـــة العاديـــة المنتظمـــة والمقننة، كما أن هناك عدداً كبيراً منهم أطباء ومهندسين وخبراء قانونيين وعـــاملين في القوات المسلحة والشرطة، وكل هذه العمالة تعمـــل فـــي القطـــاعين الحكـــومي والخاص[2].

ناهيك عن الاهمية الاقتصادية المتزايدة بين قطر ومصر، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد بلغ حجم الصـــادرات المصـــرية لقطـــر 1.1مليـــون دولار مقابـــل 427مليون دولار للواردات في النصـــف الاول مـــن عـــام 2010م، كمـــا تحتـــل الاستثمارات القطرية في مصر المرتبة ال20 من أجمالي 127 دولة[3].

كذلك مكانة مصر الدولية وتأثيرها في القضايا الاقليمية والعربية، وينـــدرج تحت هذا دور قطر في القضية الفلسطينية الذي لا يمكـــن أن يـــتم دون أن تعضـــد علاقاتها لمصر. ووجود الاخوان المسلمين في الرأسة ومجلس الشـــعب المصـــري، حيث تربطهم بقطر علاقات جيدة قابلة للتطوير[4]. كل ذلك كان يمثل أهمية قصوى لقطر داخل مصر.

أ. العلاقات القطرية – المصرية:

شهدت العلاقات القطرية-المصرية تذبذباً خلال سنوات ما قبل الثورة، حيث اعتبر النظام السابق في مصر التحركات القطرية في المنطقة نوعاً مـــن المزاحمـــة

---

[1] - خليفة، عزمي، التأرجح: موقف دول الخليج من ثورة 25 يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، القاهرة، 2012 م، ص84.

[2] - ابو دنيا، محمود، قطر تنتظر التحول السياسي الايجابي الكبير في مصر، الاهرام العربي، 2012م، ص22.

[3] - ترحيب حار من مصر بزيارة الامير، صحيفة العرب، العدد 8361، 2011/5/4م، ص8.

[4] - الشريف، اميرة، قطر تستخدم مصر كممر نحو الزعامة، المشهد، 2013/2/6م.

على النفوذ المصري في عدد من القضايا العربية، لكن رئيس الوزراء القطري (حمد بن جاسم ال ثاني) يعتبر أن العلاقات القطرية-المصرية في كافة ظروفها لم تكن يوماً سيئة، لكنها كانت تمر بأزمة في مرحلة معينة لاسباب محددة مثلما حدث تجاه غزة والحصار المفروض عليها وبعض الرؤى السياسية في بعض القضايا العربية[1].

هذا ويعتقد البعض، أن بداية الخلافات كانت منذ عام 1956م حينما توسطت مصر بين قطر والسعودية في حل النزاع الحدودي بينهما، وتعهدت بمتابعة ترسيم الحدود بين الطرفين خلال عام من الاتفاق، إلا أن ذلك لم يحدث مما اعتبرتة قطر انحيازاً مصرياً للسعودية، وجاء بعد ذلك التحرك القطري بعدها عبر قرار الامير بتسريح 20 ألف مصري يعملون في قطر وذلك رداً على رفض مصر حضور المؤتمر الاقتصادي في الدوحة عام 1997م، فضلاً عن استقبال الدوحة للشيخ يوسف القرضاوي الذي يعتبر من أبرز المعارضين لنظام مبارك[2].

وفي يناير 2007م قام الشيخ (حمد بن خليفة ال ثاني) أمير دولة قطر بزيارة الى مصر، التقى خلالها بالرئيس السابق (حسني مبارك) وبحثا خلال اللقاء سبل دعم علاقات التعاون بين البلدين، وفي يونيو 2009م قام وزير البترول المصري السابق سامح فهمي بزيارة الى الدوحة مرتين للمشاركة في الاجتماعين الثامن والتاسع لمنتدى الغاز بالدوحة[3].

لكن هذه الخلافات بين البلدين، والتي أدت الى توتر العلاقات بينهما قرابة خمسة عشر عاماً تم طي صفحتها في نوفمبر 2010م عندما استقبل أمير قطر في الدوحة الرئيس المصري السابق مبارك وخاصة بعد أن أبدت القيادة القطرية عتبها على عدم قيام الرئيس المصري مبارك بزيارة الدوحة منذ عام 2006م، فضلاً عن تغيبة عن القمة العربية 2009م بسبب عتب مصر على قطر لصمتها ازاء ما

---

(1) -رئيس الوزراء القطري، مقابلة مع الجزيرة، 2013/1/12.

(2) - ابو الرب، الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب، ص63.

(3) - مصر تشارك في منتدى الدول المصدرة للغاز بقطر، صحيفة اليوم السابع، 2009/6/30م.

اعتبرتة الاولى حملة تحريض معتمدة قادتها قناة الجزيرة ضد جملة مـن سياسـات مصر الاقليمية[1]. حيث أكدت مصادر دبلوماسية أن الزيارة طـوت فـي طياتهـا صفحة خلافات استمرت سنوات على خلفية قضايا ثنائية واقليمية كان من أبرزهـا تباين الرؤى حول الملف الفلسطيني ودخول قطر على خط الازمة بدارفور، حيـث تعتبر مصر الدخول على الملفين من اهم نقاط الخلافات باعتبارهما ملفين مصريين بأمتياز[2].

ورغم حالة التنافر التي شهدها الطرفان، الا أن المصالح المشـتركة بينهمـا منعت من تدهور العلاقة والوصول بها الى حد القطيعة، وتبدأ المصالح في توافـق البلدين في عدد من القضايا العربية واحتضان قطر للعمالة المصرية، وكذلك أستقبال مصر لالاف السائحين القطريين سنوياً. وفضلاً عن االقضايا الاقليميـة والعلاقـات العربية كان الشق الثنائي الاقتصادي هو الأبرز في المباحثات، حيث وعد أمير قطر من طرفه بتوجيه الشركات التابعة لصندوق الثروة السيادية القطرية علـى تكثيـف استثماراتها بمصر، ناهيك على العمل على تيسير دخول الصندوق القطري على خط شراء بعض الشركات المصرية العامة، هذا وقد طلب مبـارك مـن أميـر قطـر بضرورو تيسير دخول هذه الشركات الى السوق القطرية فـي مجـال المقـاولات والتشييد، خاصة اذا فازت الدوحة بتنظيم كأس العالم، مؤكداً دعم مصر لها[3].

ناهيك على انه تم عقد مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الطرفين والتي كان من أبرزها:

1) أتفاقية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في يناير 1990م.

2) أتفاقية أنشاء مجلس رجال الاعمال المصري- القطري المشـترك فـي مـايو 1996م

3) اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات في ديسمبر 1999م.

---

[1] - كروم، حسنين، انتقادات غياب مبارك عن القمة، صحيفة القدس العربي، السنة العشرون، العدد 6166، 2009/4/2، ص8.

[2] - صحيفة المصري اليوم، العدد 2356، 2010/11/25م.

[3] - صحيفة المصري اليوم، العدد 2356، 2010/11/25م.

4) اتفاقية التعاون العلمي في مجالات التعليم والبحث العلمي بين حكــومتي قطــر وجمهورية مصر العربية للاعوام 2005م و 2008م والتي تــم بموجبهــا تبــادل الطلاب والمناهج الدراسية[1].

ب. **الموقف القطري من الثورة المصرية:**

أنطلقت الاحتجاجات المصرية في 2011/1/25م، حيث خرج الالاف مــنهم الى ميدان التحرير وكبرى المدن المصرية للمطالبة بالاطاحة بــالرئيس المصــري حسني مبارك، معبرين عن احتجاجهم على أوضاع سياسية واجتماعية واقتصــادية متردية، تتمثل في مظاهر القمع وكبت الحريات وتعسف الامن والبطالة بالاضــافة الى تزايد حدة الفقر، وعدم تطبيق عدالة توزيع الثروة، وكذلك قوانين جــائرة فــي الاجور والضرائب. وأدراكاً لهذا الوضــع طلــب الــرئيس حســني مبــارك فــي 2011/1/28م نظيف التقدم باستقالتها، ثم كلف الفريق احمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة وعين اللواء عمر سليمان نائباً له[2].

وفي 2011/2/11م أعلن عمر سليمان تنحي مبارك وتكليفهُ المجلس الاعلى للقوات المسلحة بادارة البلاد، وخلال هذه الفترة، أصدر الجيش عدة بيانات منهــا:- اعلانه بأنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو حتى تتم الانتخابــات البرلمانية الرئاسية. وفي 2011/3/3م استجاب المجلس العسكري لمطلــب الثــوار وأعلن قبول استقالة احمد شفيق وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة الجديدة، ثــم جرى الاستفتاء على تعديلات الدستور، حيث أيدها 77.2% من المشــاركين فــي االتصويت[3].

وأسفرت بعد ذلك انتخابات مجلس الشعب المصري بتــاريخ 2012/1/21م عن فوز حزب الحرية والعدالة ب235مقعداً بنسبة وصلت الى 47.2% يليه حزب النور ب 121 صوتاً وبنسبة 24%. وفي 23-2012/5/24م تم اجــراء الجولــة

---

(1) - قطر ومصر علاقات ممتدة وراسخة بعد الثورة،صحيفة العرب، العدد 8915، 2012/11/8م، ص10.

(2) - الجزيرة، 2011/2/4م.

(3) - العربية، 2011/2/2م.

الاولى من الانتخابات الرئاسية المصرية ثم جرت جولة لاعادة الانتخابات بين محمد مرسي واحمد شفيق وأسفرت عن فوز محمد مرسي رئيساً للجمهورية وبنسبة 51.73%[1].

مر الموقف القطري تجاه الثورة المصرية بمراحل متعددة يمكن تقسيمها على النحو التالي:

المرحلة الاولى: منذ اندلاع الثورة وحتى نهاية فترة المجلس العسكري:

وفي هذه المرحلة، عبرت قطر عن موقفها منذ اللحظات الاولى؛ لقيام الثورة المصرية في 25 يناير 2011م مبدية بذلك احترامها لرغبة الشعب المصري في التغيير، وأحترامها للمطالبة المشروعة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وأطلاق الحريات في كافة المجالات الحياتية. ناهيك على أن قطر لم تقف الى جانب الدول الداعمة للنظام السابق، وكذلك لم تقف على الحياد، بل كانت مع موقف ثورة الشعب، وظهرت حماستها بعد تنحي مبارك لاعطاء العلاقات بين االبلدين أولوية كبيرة والتمهيد لتفعيل اللجنة العليا المشتركة برئاسة وزراء البلدين[2].

كذلك كانت قطر قد سبقت جميع الدول العربية في رد فعلها تجاه تنحي الرئيس المصري السابق مبارك، ونقل السلطة الى المجلس الاعلى للقوات المسلحة. حيث قال الديوان الاميري في قطر:" ان هذه الخطوة ايجابية وهامة" وكذلك جاء بيان الديوان الاميري كالتالي:" تابعت دولة قطر بأهتمام بالغ تطورات الاحداث الجارية في جمهورية مصر العربية الشقيقة، وإذ نعبر عن احترامها لادارة الشعب المصري وخياراتة، فأنها تحيي الدور الكبير والهام للقوات المسلحة المصرية في الدفاع عن مصر والامة العربية ومصالح الشعب المصري" وتابع البيان قولة:" ودولة قطر اذ تتطلع لاستعادة مصر دورها القيادي في العالم العربي والاسلامي، ودعم ومناصرة قضايا الامتين العربية والاسلامية، فأنها تؤكد حرصها على علاقات متميزه مع

---

[1] - الجزيرة، 2012/6/24م.

[2] - البوعينين، صالح، لا خلاف بين القاهرة والدوحة بشأن الامانة العامة، صحيفة الوطن، العدد 5733،2011م، ص8.

جمهورية مصر العربية والعمل على تنميتها وتطويرها بما يخدم مصـالح البلـدين وشعبيهما الشقيقين"[1].

وتصاعد الدعم القطري للثورة المصرية في المواقف ثم تبادل الزيارات بـين مختلف الاطراف.حيث قام رئيس الوزراء السابق عصام شرف وعدد من الـوزراء في حكومتة بزيارة قطر، وتمت من خلال ذلك اقامت جلسة مباحثات ودية بينهمـا، وبدأ القطريون بالاستعداد لمزيد من التطوير والاهتمام بالعلاقات المصرية والتنسيق في جميع المجالات ليقوم الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني أمير دولة قطر بزيارة الـى مصر ثم الشيخ تميم بن حمد ولي العهد انذاك بصحبة 45 مسـؤولاً قطريـاً ليبـدأ مشاورات مكثفة والاتفاق على انشاء اللجنة المصرية-القطرية والممهده لاسـتئناف اللجنة المشتركة برئاسة البلدين وتم خلالها الاعلان عن ضـخ 10 مليـارات دولار كأستثمارات قطرية في مصر[2].

ناهيك على أن قطر وعدت بضخ الاموال في مصر خلال هذه الفترة، وقدمت 500مليون دولار للخزينة من خلال شراء أذون الخزينة المصرية[3].

ومن هنا، تعتبر التوجهات القائمة في قطر تجاه مصر بعد الثورة تسـير فـي اتجاه يؤكد أن مصر وتفاعلاتها أكبر تأثيراً من أن يتم عدم الاهتمام بها على خلاف مع اتجاه اخر تتبناه بعض دول الخليج بترك مصر لمشكلاتها الداخلية[4].

وفي الواقع يمكن القول بأن هذه المرحلة قد شهدت دعماً قطرياً في كثير مـن المواقف وخاصة للثورة والمجلس العسكري، وفي نفس الوقت شـهدت اتصـالات قطرية متنوعة مع تيارات وقوى سياسية عدة في مصر من أجل ترسيخ العلاقـات، كذلك قدم القطريين وعوداً بتقديم معونات اقتصادية وتنفيذ مشاريع أقتصادية علـى الاراضي المصرية، مع ترقب ومتابعة حثيثة لعملية التحول السياسي المصري بعـد

---

[1] - بعد رحيل نظام مبارك ارتياح شعبي، صحيفة فلسطين، بيان الديوان الاميري القطري، 2011/2/13م، ص18.

[2] - ابو دنيا، قطر تنتظر التحول السياسي الايجابي الكبير في مصر ، ص12

[3] - ابو دنيا، قطر تنتظر التحول السياسي الايجابي الكبير في مصر

[4] - خليفة، التأرجح: موقف دول الخليج من ثورة 25 يناير في مصر، ص51.

الثورة. كذلك تعتبر من وجهة نظري ترابط وتزايد العلاقات بين قطـــر والمجلـــس العسكري خير دليل على مساندة قطر للثورات في الفترات التي لم يكن الاسلاميون في قيادة الدولة حينها.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تم انتخاب الــرئيس محمــد مرســي رئيســاً للجمهورية:

لم تكن دولة قطر تغفو يوماً عما يدور في مصر من أحداث، وبقيــت متابعــة لاحداث الثورة وبعد فوز الرئيس محمد مرسي بانتخابات الرئاسة المصرية تابعــت تبادل الزيارات مع مصر، حيث استقبل الامير القطري وزير الخارجية المصري في الدوحة في يوليو 2012م، وبعدها بشهر تقريباً استقبل الــرئيس المصــري محمــد مرسي أمير قطر في القاهرة، حيث أكدت مؤسسة الرئاسة في بيان لها أن اللقاء بين الطرفين تضمن مباحثات حول افاق التعاون المشترك بين الدولتين وسبل تطــويرهُ سياسياً واقتصادياً وفي كافة المجالات، وبعد ذلك، تعددت اللقــاءات التــي جمعــت الطرفين، حيث التقيا في سبتمبر 2012م في مقر الوفد الدائم لدولة قطر لدى الامــم المتحدة بنيويورك، وذلك على هامش أعمال الدورة السابعة والستين للجمعية العامــة للامم المتحدة[1].

ومن هنا، تميزت هذه الفترة بزيادة المساندة القطرية للمواقف المصرية، والبدء الفعلي بمشاريع استثمارية قطرية، وكذلك ضخ الاموال القطرية للحكومة المصرية. لكنه في نفس الوقت برزت انتقادات كثيرة من اعلاميين وسياسيين مصريين للــدور القطري في مصر ومنها: ما قالهُ (مجدي الجلاد) رئيس تحريــر صــحيفة الــوطن المصرية حيث قال:" ان هناك لما أسماه " قطرنة مصر" وهي مــن وجهــة نظــرهُ ترتكز على ثلاثة محاور أساسية: الاول:تمويل ومساندة قوى سياسية محددة وذلــك من أجل السيطرة على الدولة المصرية، بينما يتمحور المجور الثاني بالسيطرة على الاقتصاد المصري، اما المحور الثالث والذي جاء تحت مسمى المحــور القطــري فيركز على تمويل ودعم الفصائل المصرية القادرة على عقد صفقات مستقبلية لتنفيذ

---

[1] - صحيفة الراية، 2012/9/26م.

المخطط الامريكي في المنطقة[1]. وكذلك يرى الجلاد أنه لا يمكن فصل الدعم القطري الواضح للتيار المتصاعد في مصر وخاصة أثناء المرحلة الانتقالية وجولات الانتخابات المختلفة[2].

ومن هذا المنطلق أكد رئيس الوزراء القطري في معرض رده حول الاتهامات الموجهة من قبل الاعلاميين المصريين والتي بدورها تتهم قطر بأنها تسعى للهيمنة على مصر حيث قال:" بالنسبة للهيمنة القطرية على مصر فهذه مزحة سخيفة؛ لان دوله بحجم مصر وبمقدراتها البشرية والاقتصادية لا يمكن أن يتم الهيمنة عليها من قبل دولة اخرى، مؤكداً ان مصر القوية مهمة للعرب، ولنا في قطر بشكل خاص، وأمير قطر يعترف بدور مصر الريادي، وأن مصر أكبر دولة عربية، ونقدر لمصر كل ادوارها[3].

ومن منطلق اخر، وفي أطار الاتهامات لقطر بالعمل على تنفيذ مشاريع للهيمنة على قناة السويس، قال الرئيس المصري محمد مرسي:" أن قطر دولة شقيقة تربطها علاقة ممتازه مع مصر، حيث تقف داعمة للمصريين في ثورتهم، كما هي الدول العربية، منوهاً الى أن قناة السويس، معلم مصري لا مجال أن يكون لاي دولة دخل أو مشروع أو حتى تملك بها[4].

اما بخصوص اتهامات قطر بدعمها لجماعة الاخوان المسلمين دون الجماعات والاحزاب الاخرى، فقد شدد وزير الدولة للشؤون الخارجية القطرية انذاك (خالد العطية)على أن بلاده على علاقة جيدة مع كل القوى السياسية بمصر، لكنها تلتزم بأدبيات التعامل، وبذلك هي تلتزم بالتعامل الرسمي مع الحكومات. ومن هنا جاء تعاملها مع جماعة الاخوان المسلمين بعد وصولهم لسدة الحكم عن طريق الانتخابات، وأوضح كذلك أن الدعم الذي تقدمة قطر لمصر ما هو الا ثمرة

[1] - الجلاد، مجدي، قطرنة مصر، صحيفة الوطن المصرية 2012/9/4م، ص6.

[2] - الجلاد، قطرنة مصر.

[3] - مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء القطري، 2013/1/9م.

[4] - مرسي، محمد، 2013/2/25م.

الاتفاقات التي عقدت بين الطرفين قبل الانتخابات التـــي جـــاءت بـــالاخوان لســـدة الحكم"[1].

ومن هنا، نستطيع القول بأن ما تقوم به دولة قطر تجاه مصر ما هو الا غاية منها للمحافظة على دورها الاقليمي وبالتالي كان لا بد لها من أن تتفاعل مع الحراك الاقليمي. وفي هذا الشأن، تحاول قطر أن تكون الى جانب مصر في الوضع الجديد. فان هي فعلت ذلك فسيكون لها دوراً جديداً الى جانب دورها الحالي.

أما بخصوص موقف قطر من العلاقات الايرانية-المصرية، فان قطر تـــرى بأنه لا بد لمصر من إعادة النظر في علاقاتها مع طهران بحجة أن ذلك يدخل فـــي نطاق السيادة المصرية، وأن قطر لا تتدخل في شؤون الغيـــر، وتـــرى كـــذلك ان العلاقات المصرية- الايرانية قد تسهم في ايجاد وضع صحي للعلاقـــات العربيـــة- الايرانية نظراً لمكانة مصر العربية والاسلامية والدولية وما لـــديها مـــن مقومـــات تاريخية هامة[2].

وفيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية ورعاية مصر بعد الثـــورة والتـــي كانـــت بجهود قطرية، فقد أكدت قطر على لسان الشيخ (حمد بن جاســـم) رئـــيس مجلـــس الوزراء بالقول:" لن يكون هناك خلاف بين قطر ومصر، ونحن نحترم مصر الثورة ونقدر دورها والدور المصري واضح جـــداً فـــي انجـــاز الاتفـــاق الفلســـطيني – الفلسطيني، وهذا شيء يسرنا في قطر، ونحن ندعم هذا الاتفاق بالرعاية المصرية، ونعلم بالتوجيهات الجدية الجديدة لمصر وهي تسرنا كثيراً وندعمها"[3]. هذا وقد كان الدعم القطري صريحاً وواضحاً لمساعدة مصر في الخروج من أزمتها الاقتصـــادية الراهنة، وبتوجيهاً من الامير حين قال:" لا سقف للتعاون او الاستثمار في مصر"[4].

---

[1] - العطية، خالد. دوة القوى الصاعدة في المنطقة التحديات والشراكة الدولية، الجزيرة، 2013/3/17م.

[2] - البوعينين، لا خلاف بين القاهرة والدوحة بشأن الامانة العامة ، 2011م.

[3] - علي، احمد، مصر وقطر علاقات بين السحاب والمطر، صحيفة الوطن، العدد 5722، 2011م.

[4] - صحيفة الراية، 2012/9/11م.

لا شك ان قطر، تقدمت صفوف المجتمع العربي والدولي في الوقــوف مــع مصر ودعمها؛ لتقف على قدميها في أعقاب الثورة والاوضاع الصعبة التي تمر بها، هذا وبعد ان تولى الرئيس الجديد محمد مرسي الرئاسة قدمت قطر لمصـــر اربعـــة مليارات دولار ودائع في البنك المركزي المصري ومليار دولار هبات، كما أن قطر كانت قد اعلنت عن عزمها استثمار 18 مليار دولار في مصر خلال الخمسة اعوام القادمة[1]. ناهيك على ان الوديعة القطرية، جاءت في أمس الحاجة حيث عملت على التقليص من استمرار انهيار الاحتياطي النقدي لمصر من العملات الاجنبية بدرجـــة كبيرة، فخلال اغسطس 2012م ارتفع الاحتياطي بشكل غير مسبوق منـــذ الثـــورة بقيمة 700 مليون دولار، وشدد الخبير المصرفي احمد ادم على انه لـــولا الوديعـــة القطرية لانخفضت الاحتياطات النقدية لمصر الى 500 مليون دولار[2].

ومن خلال السياق السابق فيما يتعلق بالوقف القطري من الثورة المصـــرية، يتضح بأن قطر دعمت الثورة المصرية والتي حدثت في 25 يناير 2011م سياســـياً واعلامياً واقتصادياً بشكل متفاوت، وأن كانت قد ركزت على البعد الاعلامـــي فـــي بداية الثورة، وبدأ أستثمارها ودعمها الاقتصادي بشـــكل أكثـــر بعـــد الانتخابـــات الرئاسية. لكن بشكل عام، بدأ موقف قطر تجاه مصر مميـــزاً، حيـــث تعـــد ســـمة الاستقرار السياسي في العلاقات من أبرز سمات العلاقات القطرية- المصرية بعـــد الثورة وخاصة خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي.

4.3 دور قناة الجزيرة في الثورات العربية في الشرق الاوسط:

مما لا شك فيه، أن قناة الجزيرة القطرية لعبت دوراً كبيراً في تفاعل الحـــراك الشعبي العربي وتصدير الثورات العربية إعلامياً بشـــكل يعبـــر عـــن الاحترافيـــة والمهنية العالية والدقيقة التي يتمتع بها صوتها، فأنطلاقاً من الثورة التونسية مروراً بالثورة المصرية والليبية الى الثورة اليمنية والسورية والمصرية، وفي هذا الصـــدد شكلت الجزيرة رافعة أعلامية كاشفة في مواجهة الاعلام العربـــي الرســـمي الـــذي

---

[1] - الشايجي، عبدالله، مقال، صحيفة الوطن، 2013/1/13م؛ صحيفة الراية، 2011/9/11م.
[2] - صحيفة العرب، 2012/9/2م.

أستمر في سياسة الصمت والتجهل والتضليل وكذلك المراوغة في تغطية الأحــداث، ناهيك على أنها مصدر الهام للثورات الشبابية التي هبت رياحهــا داخــل الــوطن العربي. بل تجاوزت ذلك الى أن اصبحت مصدر خبر للاوروبيــين والامــريكيين الذين أنعدمت ثقتهم في قنواتهم بعد سقوط موضوعيتها في تغطيتهــا لكثيــراً مــن الاحداث والقضايا التي تجري على الساحة العربية وخاصــة القضــية الفلســطينية وأحداث الربيع العربي[1].

واذا كان أغلب المهتمين والباحثين والمحللين يتفقون فيما بينهم حــول مكانــة وقوة قناة الجزيرة إعلامياً ومهنياً، فأن الكثير منهم أكد على الاستقلالية التامة للخط التحريري الذي تسير علية، سواء من حيث أسلوبها في تنــاول الاخبــار للاقطــار العربية أو من حيث أنسجامها مع السياسة الخارجية القطرية أزاء العديد من القضايا الدولية والاقليمية، ناهيك على أن ما أثارة ذلك من ردود فعل غاضبة لم تقتصر على التضييق على القناة وصحفييها وطرد مراسليها، بل تجاوزت ذلك إلى أن جرت معها اشكالات دبلوماسية بين دولة قطر والكثير من الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ومصر في عهد الرئيس السابق حسني مبارك والسلطة الوطنية الفلسطينية والمغرب واليمن وغيرها.

وفي الواقع، دفع ذلك الغضب بالعديد مــن الاعلاميــين الكبــار الــى تقــديم أستقالاتهم من القناة، وذلك لاسباب تعود الى الاختلاف حول الخط التحريري للقنــاة في فترة الربيع العربي، وما اعتبره البعض أنحيازاً وانعدام الموضوعية والحياد في تناول الاخبار او حتى خدمة أجندة أمريكية وصهيونية بدون تخطيط مسبق او خرق ميثاق الشرف الذي يجمع القناة باعلامييها بغياب الدقة والمصداقية في نقل الخبــر. وكان أبرز هولاء الاعلامي (غسان بن جدو) وقبلهُ (أكرم خزام) ومدير القنــاة فــي مصر (حسين عبدالغني) و (يسرى فوده) وغيرهم الكثير ممن استقالوا[2].

---

[1] - الحجاوي، عارف، دور قناة الجزيرة في الثورات العربية 2011، من كتاب الثورات وعالمنا العربي، بيروت، مؤسسة هايزيش بول، ص218.

[2] - عبد النبي، الدبلوماسية القطرية والحراك الديمقراطي العربي، مجلة الدراسات والابحاث القانوننية، طنجة، 2012/1/29م، ص36.

تعد قناة الجزيرة أول قناة عربية أخبارية متخصصة، وهي بذلك تقوم ببث الاخبار والتحليلات السياسية والبرامج الحوارية. ومن هذا المنطلق تؤكد القناة أنها تتبع سياسة اعلامية قائمة على فتح المجال لظهور كل الاراء والتوجهات والايديولوجيات المعارضة والمؤيدة على شاشتها ومنحها الفرصة لعرض وجهة نظرها من أي قضية دون أي تدخل من قبل القناة او حتى القائمين عليها أو مقدمي البرامج والاخبار فيها، الامر الذي بحد ذاته يعد ترجمة حقيقية وعملية لشعار القناة الذي ولد مع مولدها وهو شعار " الرأي والرأي الاخر "[1].

اما بخصوص المبادىء العامة للقناة الاعلامية، فيؤكد الشيخ (حمد بن ثامر) رئيس مجلس إدارة القناة رفض الجزيرة التام لاي سيادة أو هجوم أو تجريح لأي رمز عربي وأسلامي؛ لان هناك خطوطاً حمراء لا يمكن للقناة تجاوزها ومنها عدم التعدي على الدين الاسلامي أو الاساءة لاي دولة بقصد او بغير قصد، لان ذلك ليس من أستراتيجية أو اهداف القناة[2]، وهو ما يظهر أن السياسة الاعلامية للقناة لا تعتمد بالدرجة الاولى على الاثارة واختلاف المشكلات والاخبار، الامر الذي لا يعني ان سياسة القناة لم تحدث الاشكاليات لها ولقطر أيضاً، كون الصراحة والسياسة الاعلامية المنفتحة تخلق بحد ذاتها المشاكل.

ولعل أبرز ما يشكل العمود الفقري للسياسة التحريرية والاعلامية للقناة، هي القيم الواردة في ميثاق الشرف المهني ودليل السلوك المهني للصحفي، والتي جاء فيها:" التمسك بالقيم الصحفية من صدق وجرأة وانصاف وتوازن وأستقلالية ومصداقية وتنوع دون تغليب للاعتبارات التجارية أو السياسية على النشرات الاخبارية بشكل لا غموض فيه، وكذلك تقديم وجهات النظر والاراء المتنوعة دون محاباة او انحياز لاي منها، بالاضافة الى عدم تحريف الوقائع والمعلومات والحقائق تحت أي ذريعة. وعند تناول الموضوعات والاحداث بالتحليل والتعليق لا بد من الاستعانة بأهل المعرفة والخبرة والعلم على اختلاف رؤاهم مع الاخذ بعين الاعتبار

---

[1] - عارف، محمد، دور قناة الجزيرة الفضائية في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، جامعة النجاح، نابلس، ص120.

[2] - صحيفة الرأي العام الكويتية، 1997/5/14م.

أن تبني موقف او رأي دون الاخر سيحسب على القناة، وبالتالي منح الفرصة لاطراف أي قصة او قضية موضع حوار لتوضيح مواقفهم والرد على أي اتهام موجه اليهم.

ومن هذا المنطلق، نجحت القناة عبر سياستها الاعلامية والتحريرية التي انتهجتها بالعمل على أحاطة المشاهدين بأختلاف وتفاوت مستوياتهم الثقافية والمعرفية على دقائق الحدث اليومي العابر، فيما تحظى المواد الاخبارية المعروضة على شاشتها بمصداقية كبيرة، بحيث لم يسبق في عمر القناة، أن سجل اختلاف لوقائع غير صحفية او حتى تزييف لوقائع اخرى، إلا أن ذلك لا ينفي وجود مشككين وعدم رضى في مصداقية ومهنية ما يعرض على القناة من مواد واخبار وتقارير خصوصاً بعد تغطيتها لاحداث الثورات العربية والثورة السورية على وجه التخصيص[1].

أثرت هذه السياسة الاعلامية والتحريرية على الرقابة الحكومية العربية للاعلام، وذلك بعد عدم تمكن تلك الحكومات من الرقابة على القناة وبرامجها وأخبارها، وأحدثت القناة ضوضاء في العالم العربي ليس فقط عبر تغطيتها المجردة للاحداث ولكن ايضاً عبر حلقات برامج الحوار والنقاش بين الشخصيات المختلفة والمتعارضة من العالم العربي، وهو الامر الذي بحد ذاتة يعد الاخطر بالنسبة للانظمة العربية، وأدوات الرقابة التابعة لها، وهو ما دفع بجهات عربية عديدة لاتهام القناة بتحريض الشعب على الانظمة[2].

في بداية الثورات العربية، تميز تغطية القناة بنوعاً من توخي الحذر في طريقتها لتناول الاحداث، حتى أصبح بعد ذلك يقيناً أن الحركات الاحتجاجية في البلدان العربية لا رجعة فيها. عندئذ بدأت الجزيرة في تغطية مكثفة ومباشرة للاحداث ومصحوبة بالعديد من التحليلات واللقاءات، وهو ما حدث في كل من ثورة

---

[1] - عارف، دور قناة الجزيرة الفضائية في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، ص121-122.

[2] - الهيتي، هيثم، الاعلام السياسي والاخباري في القضائيات، عمان، دار اسامه للنشر والتوزيع، ط1، 2008م، ص82.

تونس ومصر وليبيا واليمن واخيراً سوريا. وعندما كان يحدث نوعاً من التضـــييق من قبل الاجهزة الامنية على عمل القناة كانت في نفس الوقت تعتمد علـــى شـــبكات التواصل الاجتماعي التي تنقل من موقع الحدث بديلاً قائماً.

ومن هنا، أمتلات شاشات الجزيرة بمواطنين عرب يعبرون عن مطالبهم في الحرية والديمقراطية للعالم، كما أستخدم الثوار الجزيرة للتواصل مع الشارع وتعبئته لمساندتهم[1]. كذلك قامت الجزيرة بتوثيق مصور لأساليب العنــف والقهــر التـــي تعرض لها المتظاهرين السلميون، وحرصت بدورها على أعادة بث صور الشـــهداء والمصابين والتي كانت القناة تتلقاها عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر واليوتوب وغيرها من وسائل العصر[2]والتكنولوجيا الحديثة.

اما فيما يتعلق بدور القناة في تغطيتها لاحداث البحرين في مـــارس 2011م فكانت تمتاز بالضعف الى حداً كبير، وذلك يعود من وجهة نظري الى طبيعة العلاقة بين القناة والخطوط الاساسية للسياسة الخارجية القطرية في ظل حقيقة أن القـــوات القطرية شاركت في درع الجزيرة حتى تدخلت فـــي البحـــرين؛ لاحتـــواء وقمـــع الاحتجاجات[3].

وبخصوص الازمة السورية، التزمت الجزيرة نسبياً الصمت خلال المرحلـــة الاولى من الثورة تماشياً مع الموقف القطري الملتزم الحذر في ذلك الوقت. ولكـــن تزايد حدة تغطية الجزيرة للاحداث بالتزامن مع تزايد تدهور العلاقات بين البلـــدين، لدرجة ان قطر كانت أول دولة تغلق سفارتها في دمشق. ورغم تأكيد العاملين فـــي القناة على استقلاليتها فأن تكليف أحد أعضاء الأسرة الحاكمة برئاسة القناة أوصـــى بزيادة التدخل الحكومي القطري في تغطيتها للاحداث االجارية وخاصة على الساحة

---

[1] - Hroub. OP.CIT.P 20.

[2] - فكري، مروه، السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2012/1/1م، ص48.

[3] - المعايطة، امجد، السياسة الخارجية االقطرية تجاه ثورات الربيع العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن، 2013م، ص95.

العربية، الامر الذي دفع الى تحول شعار القناة من " الرأي والرأي الاخــر" الـــى " التغطية المستمرة "[1].

لقد ساهمت الجزيرة في صنع وأحداث ثورة في الاعـــلام العربـــي عمومـــاً والاعلام السياسي الاخباري في العالم العربي بشكل خاص، حيــث اســتطاعت أن تنفرد بالمركز الاول بين الفضائيات والقنوات العربية دون أي منافس يذكر، وكذلك استطاعت ان تجذب ملايين المشاهدين العرب في مختلف الدول العربيـــة ليشـــكلوا جمهورها العريض الذي بات يتابع ويصدق الجزيرة أكثر من أي قناة اخرى[2].

كذلك استطاعت الجزيرة بدورها وضع أسس ومعايير ومفاهيم جديدة للاعلام العربي التقليدي ولسياسة الاخبار في القنوات والفضائيات العربية، من منطلـــق ان هذا الاعلام كان بدورهِ يركز فقط على اخبار القادة والرؤساء والملـــوك والزعمـــاء العرب ورحلاتهم واستقبالاتهم وخطاباتهم وبأساليب ووسائل مباشرة أزعجت بدورها الجمهور وولدت لديهِ نوعاً من الملل في سماعها فجعلته يبتعد عن هذه القنوات مـــع أول فرصة جديدة فكانت تلك الفرصة هي ظهور قناة الجزيرة.

هذه السياسة الاعلامية، التي انتهجتها قناة الجزيرة ومدى االقدرة التي حققتها على مختلف المستويات وخصوصاً المستوى الشعبي العربي الذي جعل عـــدداً مـــن الدول العربية تفكر في تأسيس وانشاء قنوات مشابهة تنافس الجزيرة والمد الاعلامي والشعبي الكبير الذي باتت تتمتع به القناة. فظهرت مجموعة من القنـــوات العربيـــة الحديثة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: قناة العربية، وهي قناة سعودية مملوكة لمجموعة MBC وتبث من المدينة الاعلامية في دبي، وهي قناة فضـــائية اخباريـــة متخصصة في الاخبار والتحليلات السياسية والبرامج الحوارية، وهي بذلك تعد مـــن حيث الشكل مشابهة ومنافسة للجزيرة، ولكنها لم تســـتطع الـــى الآن مـــن منافســـة

---

[1] - Fisk. 2011.

[2] - الزرفة، احمد، الاعلام في خدمة الشعب... مرحباً بكم في عالم الجزيرة، مأرب برس، 2011م، ص12.

الجزيرة منافسة حقيقية رغم استحواذها على نسبة كبيرة من المشاهدين العـــرب[1]، وهي بدورها تحاول أن تكون المنافس الاول والأبرز لقناة الجزيرة، ولكن ما يعيقها هو الارتباط الكبير بينها وبين المملكة العربية السعودية وسياستها بصـــفتها مالكـــة للقناة. هذا وظهر في المقابل قنوات عديدة ومتنوعة، الا ان حالها لم يكن بأفضل من حال قناة العربية ولم تستطع تلك القنوات منافسة الجزيرة[2].

يمكن الاستنتاج مما سبق، أن قناة الجزيرة أستطاعت أن تؤثر تأثيراً كبيراً في الاعلام العربي وسياساته، فلولا ظهورها وسياستها وفلسفتها الاعلامية لما ظهـــرت العديد من القنوات الاخبارية المتخصصة، وكذلك لما قامت الدول العربية بانتهـــاج سياسة أعلامية متغيرة، ناهيك عن السماح ببناء المدن الاعلامية الحرة ورفع بعض القيود المفروضة على حرية الاعلام، وكل ذلك في سبيل منافسة الجزيرة ومحاولـــة التغلب عليها اعلامياً وشعبياً.

أما بخصوص التاثير السياسي لقناة الجزيرة في فترة الثورات العربية، فتبدو التأثيرات التي يحدثها التلفزيون على الجمهور كبيرة وعميقة، وتدخل في الناس ثقافة وأفكار وتوجهات واهتمامات جديدة. هذا وقد وصف مثقفون وسياســيون غربيـــون تأثير التلفزيون على أنهيار المعسكر الشيوعي في أوائل التسعينيات بأنهُ " كان قـــد فعل بتسلله للكتلة الشرقية ما لم يكن بوسع السلاح النـــووي أن يفعلـــهُ، وأن أزرار التلفزيون قادت الى احداث عملت على شيوع الرغبة بتغيير النظم السياسية هنـــاك ومن ثم الاطاحة بها بعد ذلك"[3].

ومن هذا المنطلق، أصبح التلفزيون بفضل تجاوزهِ الحدود السياسية بين الدول قوة ذات فعالية سياسية؛ باعتبارة مصدراً لتكوين انطباعات الناس ووجهات نظـــرهم

---

[1] - الشمري، طارق، الجزيرة قناة ام حزب أم دولة دور قناة الجزيرة الاعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والاسلامي والغربي، القاهرة، دار الكتاب العربي، 2007م، ص120.

[2] - عارف، دور قناة الجزيرة الفضائية في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، ص72-74.

[3] – عزي واخرون، العرب والاعلام القضائي، ص82-86.

المختلفة، وإذا كان هذا التلفاز قبل أن تتهيأ له ظروف البث الفضائي قد استطاع ان يغير الحياة العامة ويُعدل كذلك العادات السلوكية للناس، ويجعل من الأحداث المحلية ظواهر عالمية، فأنهُ بفضل البث الفضائي أحدث أثاراً أنقلابية في حياة المجتمعـــات والشعوب المختلفة، بالاضافة الى التفكير السياسي والوعي العـــام علـــى مســـتوى الشعوب[1].

لقد أسهمت درجة الحرية الاعلامية والسياسية المرتفعة، التي تتمتع بها القناة وتمارسها في مختلف نشرات أخبارها وتقاريرها وتغطيتها الاعلاميـــة، وبرامجهـــا الحوارية، اسهاماً فاعلاً في التأثير على المناخ العام في الوطن العربـــي[2]، وهـــو المناخ الذي بحد ذاتهِ لم يعتد على هذه الدرجة من الحرية السياسية والاعلامية لا في التغطية الاخبارية ولا في الطرح والحوار ولا حتى فـــي الاستضـــافة للمعارضـــين السياسيين.

ناهيك على ان تلك القناة، أحدثت حلة من الوعي والانفتاح السياسي العام في الوطن العربي، وعي وانفتاح يمس القضايا العربية الاساسية مثل: الاستبداد وغياب الحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وفي نفس الوقت يلتمس مشاكله اليوميـــة من فقر وجهل وبطالة ومشاكل اجتماعية ناتجة عن الممارســـة السياســـية الســـيئة للأنظمة العربية، وكذلك غياب مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية الحقيقية. كمـــا أحدثت القناة بالاضافة الى ما سبق وعياً سياسياً كبيراً لدى المجتمعات العربية فـــي القضايا المركزية والحساسة مثل: القضية الفلسطينية وقضية أحتلال العراق وقضية الديمقراطية في العالم العربي بالاضافة الى أحداث الربيع العربي التـــي لا يمكـــن تجاهلها وفي نفس الوقت كانت دليلاً وشاهداً على ما يدور في العالم العربي.

تلك هي القضايا التي طرحتها الجزيرة، وناقشتها بشكل موسع، وأفردت لذلك مساحات عريضة في أخبارها وبرامجها وأعطتها في نفس الوقـــت اجـــزاء كبيـــرة وهامة من أوقات بثها، مما كان له الأثر في:- اولاً: أعادة الاعتبـــار لمثـــل هـــذه

---

[1] - المعايطة، السياسة الخارجية االقطرية تجاه ثورات الربيع العربي ، ص101.

[2] - العويفي، محمد، قناة الجزيرة كساحة سياسية بديلة، مجلة صدى الاعلام، المركز الفلسطيني للتنمية، العدد الاول، حزيران 2011م، ص13.

القضايا في سلم اهتمامات المواطن العربي، وثانياً: زيادة وعيه بهذه القضايا عبر المعلومات والاخبار التي كانت تسردها القناة والتي كان يتم تزويده بها بشكل شبة دوري[1].

في الواقع، لم تكتفي القناة بهذا بل قامت وخلال سنوات عملها الاعلامي بكشف ما كان الاعلام الرسمي العربي يحاول دوماً اخفاءه او تجميله من ممارسات الانظمة والحكومات العربية وأجهزتها الأمنية تجاه المعارضين لها وتجاه عموم الشعوب العربية، بالاضافة الى تسليطها الضوء على ملفات الفساد السياسي والمالي والاداري في العالم العربي، وكذلك كشفها للعديد من القضايا التي تتعلق بالفساد وطرق ممارسته واساليبه وأدواته، وطال ذلك رؤوس الانظمة العربية وحاشيتها من ملوك ورؤساء وأمراء ووزراء ورؤساء أجهزة أمنية ورجال أعمال مرتبطين بهذه الانظمة، وهذه التغطية الاعلامية للقناة، وكشفها لكل تلك الملفات الساخنة، عبر تسليط الضوء عليها أحدثت صدمة لدى المواطن العربي الذي لم يكن يعلم بما يدور حوله، فأصبح بعد ذلك يتحدث هو الاخر عن الفساد والاستبداد ويناقشها ويناقش سُبل الخلاص منها. ناهيك على انه أصبح لذلك المواطن العربي صوتاً عالياً يحاول سماعه وتوصيلة للمسؤولين عنه في بلدة، حيث جعل هذا الأمر من الجزيرة القناة الأولى لدى المشاهد في العالم العربي[2].

ورغم ما كانت الجزيرة تقدمة من أخبار، وأحداث واقعية وتضع الموقف العربي على اطلاع مباشر لها، ألا إنها واجهت الكثير من الانتقادات الحادة والتشكيك والتخوين لها وللقائمين عليها والعاملين فيها، ليس كذلك فقط، بل تجاوز الأمر إلى أن وجدت القناة احتجاجاً من معظم الدول والانظمة العربية، مثل السعودية ومصر والكويت والبحرين وتونس والمغرب والاردن وغيرها، وبهذا تكون أكثر قناة تلفزيونية عربية إثارة للخلافات والجدل. وذلك بسبب تقديمها البرامج الساخنة

---

[1] - عارف، دور قناة الجزيرة الفضائية في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، ص76.

[2] - عبدالله، السياسة لخارجية لدولة قطر 1995-2013، ص76-78.

في القضايا العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي القضايا التي لا يجرؤ الاعلام العربي الرسمي طرحها أو حتى مجرد التفكير فيها لحساسيتها الشديدة[1].

ومن هنا، ونتيجة لهذه الانتقادات والاحتجاجات العربية ضد القناة، اتخذت الدول العربية اجراءات عملية ضد القناة ومكاتبها ومراسليها وكذلك العاملين فيها ومعها في الدول العربية، فقد تم أغلاق مكاتب القناة في أكثر من دوله عربية، ومنعت من العمل لسنوات طويلة في دول أخرى، وكذلك لوحق صحفيوها ومراسلوها والعاملون معها بالسجن تارة وسحب تراخيص العمل تارة أخرى، أما أحدث الأساليب التي لجأت اليها الدول العربية فكانت: التشويش المتعمد على تردداتها الفضائية[2]. هذا بدورهِ ادى الى نشوب أزمات دبلوماسية بين قطر (حاضنة الجزيرة) وأكثر من دولة عربية على خلفية تغطية الجزيرة لقضايا حساسة في تلك الدول، او استضافة شخصيات معارضة وتيارات وأحزاب محظورة لدى تلك الانظمة، وفي أحيان عديدة ساءت العلاقات القطرية- العربية ووصلت الى حد سحب السفراء من العاصمة القطرية في الدوحة[3].

---

[1] – القضاة، محمد؛ وخميس، سحر، الصورة الذهنية لقناة الجزيرة الدولية لدى الشباب الجامعي، دراسة ميدانية على طلبة جامعتي قطر واليرموك، عمان، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 1، 2008م، ص14.

[2] - المعايطة، السياسة الخارجية االقطرية تجاه ثورات الربيع العربي ، ص111.

[3] - المعايطة، السياسة الخارجية االقطرية تجاه ثورات الربيع العربي ، ص111.

الفصل الرابع

موقف قطر من القضية الفلسطينية

4. 1 الدور القطري في القضية الفلسطينية:

تعد القضية الفلسسطينية: هي القضية المركزية للعرب والمسلمين، وتحـــاول كل دول المنطقة الطامحة لأدوار اقليمية ودولية أن يكون لها دور فعال ومؤثر فـــي مسارات القضيية الفلسطينية المتعددة. ومن هنا، بات الدور القطري تجـــاه القضـــية الفلسطينية والذي لعبت فيه دولة قطر دوراً مميزاً من منطلق أن هناك ارتباطاً قوياً بين الربيع العربي والقضية الفلسطينية، حيث عانى الفلسطينيون على مدى الـــزمن الطويل من الظلم والاضطهاد بما لا يقل عما عانته الشعوب العربية التي تعرضـــت الى طغيان الثورات وما آلت الية تلك في بلادها.

لقد وقفت قطر تاريخياً مع القضية الفلسطينية وكـــان لهـــا موقـــف صـــريح تجاهها، وظهر هذا في تصريحاتها الرسمية ومواقفها المتعددة منذ حصـــولها علـــى الاستقلال، ناهيك على أن الموقف القطري تجاه القضية الفلسطينية لـــم يكـــن وليـــد العصر، وكانت قطر من الدول التي تم فيها افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي تحول فيما بعد الى سفارة بعد أعلان قيام دولة فلسطين في مؤتمر الجزائـــر عام 1986م[1].

بقيت القضية الفلسطينية حاضرة لدى الدولة القطرية، ويمكننـــا مـــن قـــراءة خطابات أمير دولة قطر والتصريحات العميقة، وكذلك تصريحات وزير الخارجيـــة القطري سواء الحاليين أم السابقين أن نستنتج الموقف الصريح للقطريين تجاه دعـــم القضية الفلسطينية، ومن ذلك ما قاله أمير قطر سنة 1974م:" المهم هـــو القضـــية الفلسطينية، أنها قضيتنا مثلما هي قضية الفلسطينيين، إنها محور سياستنا وعلاقتنـــا مع الدول ونحن عندما نضع ميزانية التنمية نحسب اولاً حســـاب التزاماتنـــا بشـــأن القضية الفلسطينية[2].

---

[1] - قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ص43.

[2] - قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ص45.

ناهيك انه حتى آخر قمة عربية في مارس 2013م، والتي كانت برئاسة قطر حينها قال رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم:" أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى قضيتنا المركزية، حتى يتوفر لها الحل العادل والدائم والشامل الذي يحقق للشعب الفلسطيني كامل حقوقة المشروعة، وفي مقدمتها، الحق في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[1].

4. 1.1 الموقف القطري من عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين و الاسرائيليين:

باتت قطر متابعة جيدة لكل ما يحدث ويستجد على القضية الفلسطينية، إلى أن بدأت عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وفي ذلك تجلى الموقف القطري حيث، وقفت موقف المؤيد لهذه العملية، وكان ذلك عبر رسالة وجهها أمير قطر الى الاجتماع الثاني عشر للجنة المعنية بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في 1989/11/29م، ذكر فيها:" أن السلام الحقيقي لن يسود إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني، ودعا بعد ذلك إلى استثمار التحولات الايجابية الدولية لوضع حد لمعاناة الفلسطينيين، مؤكداً على أن السبيل الأمثل للتسوية يمر عبر انعقاد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة وبحضور جميع الاطراف المعنية[2].

وفي الواقع، تمسكت قطر بمبادرة السلام العربية، التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002م، ألا إنها أكدت في القمة الحادية والعشرين والتي عقدت في الدوحة عاصمة قطر عام 2009م بأن استمرار الجانب العربي في طرح مبادرة السلام العربية مرتبط ببدء تنفيذ اسرائيل التزاماتها في أطار المرجعيات الدولية؛ لتحقيق السلام في المنطقة من باب ان اسرائيل طرفاً مراوغاً ومكاراً وغير صادق في وعوده. كذلك رحبت قطر بخطة " خارطة الطريق"، وضمن السياق ذاته أيدت قطر عقد المؤتمر الدولي في (انابولس)، هذا وقد عبرت قطر عن أسفها لعدم

---

(1) - اجتماع الدوحة االتحضيري للقمة 24،صحيفة النهار، العدد 8/2، 2013/3/21م، ص2.

(2) - قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ص51.

التزام اسرائيل بما تعهدت به خلال مؤتمر(انابولس) من دفع للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية واقامة الدولة فلسطينية ضمن اطار زمني محدد، ومـــع قـــدوم (اوبامـــا) للرئاسة الامريكية رحبت قطر بجهودهِ لدعم عملية السلام فـــي الشـــرق الأوســـط، وكذلك بالتزام الادارة الامريكية باقامة دولة فلسطينية مستقلة في أي اتفـــاق ســـلام نهائي بين الفلسطينيين والاسرائيليين[1].

4. 1. 2 الموقف القطري من الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م:

خلال أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية، التي انـــدلعت فـــي عـــام 2000م وقفت قطر الى جانب الشعب الفلسطيني وأستنكرت بدورها الاعتـــداءات الهمجيـــة الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وأعتبر الشيخ حمد أن الاحداث الخطيرة علـــى الأراضي الفلسطينية كشفت عن الوجه الحقيقي للحكومة الاسرائيلية ورفضها للسلام أو حتى مجرد التفكير فيه، وكذلك استخدامها كل أنواع القهر والمماطلـــة؛ لفـــرض السلام الذي تراه. وأشار كذلك وزير خارجية قطر إلى أن فشل مجلس الأمـــن فـــي اصدار قرار؛ لتوفير حماية دولية وارسال مراقبين دوليين، كان بمثابة رسالة خاطئة قد وجهت الى اسرائيل؛ للاستمرار في سياستها العدوانية[2].

وخلال هذه الفترة، تواصلت قطر عبر اتصالاتها مـــع الســـلطة الفلســـطينية ودعمها السياسي والمادي للسلطة، ففي سبتمبر 2001م أستقبل الرئيس الراحل ياسر عرفات سفير دولة قطر لدى السلطة الفلسطينية السيد مبارك محمد النعيمي وقد تسلم الرئيس رسالة خطية من أمير قطر، أكد خلالها على دعم دولة قطر لصمود الشعب الفلسطيني امام الاعتداءات الاسرائيلية، وفي نفس الوقت، سلم السفير القطري خلال ذلك اللقاء شيكاً بقيمة خمسة ملايين دولار أمريكي كتبرع من أمير دولة قطر، لدعم صمود الشعب الفلسطيني[3].

---

[1] - دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام، الامانة العامة لمجلس دول التعاون، 2012م.

[2] - مركز العلومات الوطني الفلسطيني، حصاد شهر سبتمبر، 2001/9/9م.

[3] - مركز العلومات الوطني الفلسطيني، حصاد شهر سبتمبر، 2001/9/17م.

ناهيك أنه خلال فترة حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات لعب رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني دوراً مهما من وراء الكواليس في فك الحصار عن مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله خلال عملية الدرع الواقي في ربيع 2002م[1].

4. 1. 3 الموقف القطري من الانتخابات الفلسطينية 2006م:

بعد أن تم اجراء الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006م والتي بدورها شهدت فوز حركة حماس، هنأ أمير قطر الرئيس الفلسطيني بنجاح الانتخابات التشريعية الفلسطينية، موضحاً أن هذه العملية الانتخابية: ستكون لها نتائج ايجابية على طريق بناء الدولة الفلسطينية، كذلك هنأ أمير قطر ومن خلال اتصال هاتفي رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس خالد مشعل بفوز الحركة في هذه الانتخابات[2].

ومن هنا، أكد القطريون بأنهم دائماً يتعاملون ويقفون مع الطرف الذي يفوز في الانتخابات ويختاره الشعب بارادتهِ ومن غير أي تدخل خارجي، وهم يرون أنه ينبغي أن تعطى الفرصة لحماس كونها جاءت عبر انتخابات ديمقراطية، هذا ويرى عدد من المتابعين، أن قطر تدعم حماس أكثر من فتح وهذه وجهة نظر، ولكن القطريون يؤكدون أنهم يتعاملون مع الجميع من مسافة واحدة، وانهم لا يدعمون فصيلاً او تنظيماً وانما يدعمون خيارات الشعب الفلسطيني[3].

ومن هذا المنطلق، نستطيع القول بأن: الموقف القطري من الانتخابات التشريعية كان مؤيداً ومُشجعاً لمثل هذه الانتخابات، وكذلك كان داعماً للفائزين فيها على الرغم؛ أنه لم يجهل العناصر الاخرى في مواقفه.

---

(1) - Rabbani . Mouin. Qatar And The Palestinion. Henrich 130 Foundation. #4 November. 2012.p43.

(2) - قراءة احصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2006م، ص17.

(3) - العمادي، مقابلة، 2013/5/9م.

4.1.4 الموقف القطري من الحرب على غزة 2008-2009م:

لا شك انه عندما بدأت العمليات العسكرية الاسرائيلية على قطاع غـزة في نهاية عام 2008م دعت قطر بدورها الدول العربية لعقد قمة طارئة، وعرضت قطر عليهم استضافة تلك القمة، لكن مصر رفضت رسمياً دعوة قطر لعقد مثل هذه القمة، مفضلة بذلك المشاورات غير الرسمية بين القادة العرب بالكويت و أن يكون ذلك في القمة الاقتصادية المقررة في دولة الكويت. وأتهم رئيس الوزراء القطـري بعـض الدول العربية ب" السمسرة " فيما يتعلق بغزة، وكذلك انتقد دولاً عربية اخرى قائلاً:" أنها شاركت في الحصار الذي نفذ على قطاع غزة"[1].

وقد أكدت القمة على السعي لمتابعة اسرائيل قضائياً بتهمة ارتكـاب جـرائم حرب في غزة، كذلك دعت الدول العربية الى تعليق المبادرة العربية للسلام ووقف كافة اشكال التطبيع مع اسرائيل، وانشاء صندوق؛ لاعادة إعمار غـزة، وقـد أكـد رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني فـي مـؤتمر صحفي عقب اعلان البيان الختامي للقمة حيث قال:" أن قطر قررت اغلاق المكتب الاسرئيلي في الدوحة وابلاغ المعنيين والعاملين فيه بضرورة مغادرة البلاد بـأقرب فرصة، الى حد ان تكون هناك فرص أفضل للسلام تتلخص بقيام دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل[2].

وكذلك سلطت هذه القمة الضوء على الخلاف العربي، حيث أمتنع عدد مـن الرؤساء عن الحضور بحجج مختلفة ومتنوعة، ومن ابرزهم كان الرئيس الفلسطيني الذي كان سبب اعتذاره هو ضغوطات عديدة مفروضة علية، الامر الـذي بـدورهِ جعل قطر تقوم بدعوة قادة المقاومة للحديث بأسم الشعب الفلسطيني، حيث لا يمكـن من وجهة نظري أن تعقد القمة بغياب الطرف الاساسي في القضية التي عقدت مـن أجلها القمة (وهي الدولة الفلسطينية) فكان لا بد من حضور من يمثلها. هذا الأمـر الذي اتخذته قطر بدعوة ممثلين عن فلسطين سبب توتراً بين السـلطة الفلسـطينية

---

(1) - بي.بي.سي.، 2009/1/20م.

(2) - الجزيرة، 2009/1/17م، المعايطة، السياسة الخارجية االقطرية تجاه ثورات الربيع العربي ، ص142.

وقطر نفسها، حيث شدد رئيس الوزراء القطري على أن قطر كانت حريصة عندما دعت الى القمة على وحدة الصف العربي وليس لخلق شرخاً عربياً في صفوفهم، وكان رئيس دائرة المفاوضات (صائب عريقات) قد أكد على أن غياب الرئيس الفلسطيني كان بعد أن أبلغ بعدم اكتمال النصاب لعقد قمة عربية طارئة[1].

ومن هنا، وقفت قطر موقفاً مشرفاً في الدفاع عن القضية الفلسطينية من خلال عقد القمة العربية في الدوحة وتقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني للصمود في وجه العدو الغاشم الذي لم يكن يوماً من الايام بمعزل عن الخداع والمماطلة، وبمعنى آخر، الهروب من وجه العرب الذين تميزوا بحلة الصف الواحد والكلمة الواحدة في وجه ذلك العدو من اجل الدفاع وحماية الدولة الفلسطينية وشعبها الحر.

5.1.4 الموقف القطري من المصالحة الفلسطينية بيين حركتي فتح وحماس:

تابعت دولة قطر الجهود المصرية في أنجاز المصالحة الفلسطينية التي تمت بين حركتي فتح وحماس في عام 2011م، مستفيدة بذلك من الثورة المصرية ورأت دولة قطر التي شاركت بحضور وزير الشؤون الخارجية أن هذا الانجاز يحسب للمجلس العسكري للثورة المصرية[2].

وبعد ذلك، مضت دولة قطر قدماً في ملف المصالحة بالرغم من اتهامها بدعم حماس أكثر من فتح في غزة، وكذلك علمها المسبق بما حدث في قطاع غزة عام 2007م، لكن رئيس الوزراء القطري نفى ذلك قائلاً:" طبعاً لا أنفي فقط أننا لم نعرف أصلاً عن هذا إلا مثل ما عرفهُ الباقون من وسائل الإعلام، ونحن لدينا علاقات مع حماس وفي نفس االوقت لدينا علاقات مع كل الاطراف"[3].

وأكد كذلك رئيس الوزراء القطري أن قطر بذلت ما بوسعها للتوفيق بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحماس مبدياً شعوره بالسعادة بعد التغيير السياسي في مصر ورفع الحصار عن قطاع غزة من الجانب المصري، وكذلك توقيع اتفاقية

---

[1] - المعايطة، السياسة الخارجية االقطرية تجاه ثورات الربيع العربي ، ص142.

[2] - البوعينين، لا خلاف بين القاهرة والدوحة بشأن الامانة العامة ، 2011م

[3] - قناة الجزيرة الفضائية، برنامج بلا حدود، 2009/6/24م.

المصالحة الفلسطينية في 4 مايو 2011م بعد استمرار الانقسام منذ منتصف يونيو 2007م، مما سيؤثر بكل تأكيد أيجابياً في ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني ويبعث الأمل في التحرك الايجابي نحو السلام[1].

ولكن بعد ان تعثر الأمر في تنفيذ اتفاق القاهرة، نجحت الدبلوماسية القطرية في السادس من فبراير 2012م من الوصول الى توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس. وأعتبرت قطر أن الخلاف الفلسطيني- الفلسطيني تم تأجيجة عربياً ودولياً، ورأت أنهُ من المفترض وخاصة بعد الانتخابات الفلسطينية التي جاءت بدورها بحركة حماس بالاغلبية، إعطاء حماس فرصة حقيقية، هذا وفي نفس اليوم الذي تولت فيه حماس السلطة بادرت اسرائيل الى رفضها، وكذلك جاء الرفض الدولي والعربي لها، اذ أن بعض العرب ما زال يعتقد انهم لا يجب ان يأتوا الى السلطة، ومن هنا، بدأ الخلاف وبدأ الحصار[2].

وفي الواقع، رحبت الفصائل الفلسطينية بالدور القطري المميز في انجاح المصالحة، حيث أثار القيادي في حركة فتح عزام الأحمد إلى أن القيادة القطرية نجحت في تذليل كافة الصعوبات التي واجهت القضية الفلسطينية والتي كان من أهمها بالطبع ما يتعلق بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأكد كذلك طاهر النونو المتحدث بأسم الحكومة في غزة على أن دولة قطر لعبت دوراً إيجابياً لصالح الشعب الفلسطيني وقضاياه الوطنية، مثمناً الموقف القطري في إنجاز ملف المصالحة[3].

ومن خلال السياق السابق، يتضح أن دولة قطر توصلت الى اتفاق مصالحة بين حركتي فتح وحماس، من خلال السياسة الحكيمة التي انتهجتها في جمع الطرفين ووضع الحلول المناسبة لأنهاء الفرقة والنزاع بينهما، غير أن هذا الاتفاق لم يطبق

---

[1] - محاضرة رئيس الوزراء القطري بمركز الدراسات الاسلامية، افكار حول الوضع العربي الراهن وافاق المستقبل،جامعة اكسفورد، 2011/5/23م.

[2] - بن جاسم ، 2009/1/11م.

[3] - المصالحة الفلسطينية نصر للدبلوماسية القطرية، صحيفة الراية، العدد 10868، 2012/2/8م، ص20.

على أرض الواقع، ويعود السبب من وجهة نظري إلى امور عديدة تتعلق بأشكاليات التنفيذ بين الطرفين والتي قد يكون من أبرزها انتظار كل طرف منهما علـــى مـــن يبادر اولاً.

6.1.4 الموقف القطري من حركة حماس:

لا شك أن لدولة قطر مواقف متعددة مع حركة حماس، كانت بدايتها في عام 1999م حينما قدمت دولة قطر الى قيادة حركة حماس وبعد اجلائهـــا مـــن الاردن ملجأ مؤقتاً، لكنها لم تتردد في إعادتها جواً الى عمان حين تراجعت الأخيرة على ما يبدو عن تعهد بأستقبالها مجدداً بعد فترة ليست بالطويلة الامد[1].

لقد ازدادت قوة علاقة حماس بدولة قطر في ســـنوات مـــا بعـــد الحصـــار الاسرائيلي على قطاع غزة، وخاصة بعد فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006م، وخلال تلك الفترة التي غابت فيها العديد من الدول عن مساعدة الفلسطينيين، ظهرت دولة قطر؛ للتخفيف من الآم وآثار الحصار على أهل قطاع غزة، اضافة الى ذلـــك ساهم في ازدياد العلاقات بينهما حين عقدت قمة الدوحة خلال الحرب الاســـرائيلية الاولى على غزة 2008-2009م حيث دعت قطر إليها قائد حماس خالـــد مشـــعل وجلس للمرة الاولى بجانب رؤساء عرب واقليميين، بل اتضح العمق الاقليمي الذي وفرته الدوحة لحماس بأعتبارها المثل الشرعي لفلسطين فـــي المحافـــل الاقليميـــة والدولية، ومن ذلك زيارة أمير دولة قطر إلى غزة في اكتوبر 2012م، ودعوته في القمة العربية الاخيرة في مارس 2013م؛ لعقد قمة مصغرة لبحث مصـــالحة فـــتح وحماس، أعتبرتها الأولى خطوة قطرية للدفع بالاخرى لسحب حصرية تمثيلها[2].

ومن هنا، يرجح عدد من المحللين بأن دعم دولة قطر لقطاع غـــزة وبكافـــة اشكالة ما هو الا من أجل احتواء واستيعاب حركة حماس، إلا أن محمـــد المســـفر (أستاذ العلوم السياسية) يعتقد " بأن الانظمة كانت تعيب على حماس بأنها مرتميـــة

---

[1] - Rabbani. OP. CIT. p44.

[2] - ابو عامر، عدنان، تركيا والقضية الفلسطينية في ظل التحولات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/11/6، ص12.

بأحضان ايران والنظام السوري، وعلى حد قولة فأن سوريا وايــران فــي مــأزق سياسي، ومأزق اقتصادي، وبالتالي على النظام العربي الآن ان يحتضن حماس وأن يوفر الدافع لها من أجل إعادة بناء غزة وكذلك الدفع بحماس وحركة فتح للتفــاوض والوصول الى عملية المصالحة الوطنية، لذا فأن ما تقوم به قطر هو لــيس عمليــة احتواء وإنما هي عملية دعوة الآن بأن غزة هي نقطة الانطلاق للوحــدة الوطنيــة الفلسطينية"[1]. وهنا يؤكد ما ذهب الية المسفر المحلل السياسي جواد الحمد بقولــهِ:" أن موقف دولة قطر من القضية الفلسطينية موقف مبدئي لم يتزحــزح منــذ عــام 1996م، وقد وقفت قطر مع حماس في ظرف صعب جداً في حرب غزة 2009م، كما أن دعم الشعب الفلسطيني اصلاً مكرس في الجامعة العربية ولم يكن هناك جرأة ولا شجاعة من قبل النظام العربي ومختلف الدول في حينها لكسر الحصار السياسي المفروض على القطاع وتقديم الدعم الذي توفر في صناديق الــدعم العربيــة فــي الجامعة، وهنا تتقدم قطر خطوات على كل الصف العربي"[2].

أما فيما يتعلق بأن حماس تأخذ قرارها من قطر، أو أن قطر توجه حماس نحو أجندة معينة، فرد على ذلك خالد مشعل على الذين يظنون ذلك قائلاً:" هــذا الظــن قصر نظر، والذي يقف مع الخير وينصر الحق صاحب مصلحة محترمة في الــدنيا والاخرة بدون تبعية"، وأقسم قائلاً:" والله ما ساومتنا قطر في شــيء، ولا ضــغطت علينا لامر معين"[3].

ومن هذا المنطلق، أرى بأن احتواء قطر لحماس، يعد أمراً صعباً في مجمله، وذلك ينبع من عدة اعتبارات منها: أن ايران وسوريا لم تتمكنا مــن الــتحكم فــي قرارات حماس الداخلية، وقد كانت بمثابة الراعي للمقاومة، كذلك الاتهامــات التــي توجه الى قطر بتنفيذ أجندة للولايات المتحدة في المنطقة تجعل من حمــاس اكثــر

---

[1] - المسفر، قطر والحرب الإسرائيلية على غزة، ص76..

[2] - الحمد، جواد، عودة الشرق: التفاعلات الاستراتيجية في دائرة الشرق العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، مجلد 47، 2012م، ص62.

[3] - الكرادي، اكرم، قطر سباقة لدعم غزة، صحيفة الراية، العدد 3242، 2012/12/11م، ص4.

حذراً، ويعزز هذا ما يؤكدة قادة حماس من خلال ان قطر ليس لها أي تدخل وانهـا لم تكن يوماً من الأيام أداة ضغط عليهم وكذلك لم تطلب منهم تقديم تنازلات معينـة او مواقف بحد ذاتها مقابل الدعم الذي توفرة لقطاع غزة.

7.1.4 **الموقف القطري من الحرب على غزة 2012م**:

وقفت قطر موقفاً واضحاً من الحرب الاسرائيلية على غـزة فـي نـوفمبر 2012م، وعبرت في بيانها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن ادانتها للعـدوان الغاشم الاسرائيلي الأخير على قطاع غزة، والذي بدورهِ اسفر عن مقتل اكثـر مـن 168 شخصاً واصابة المئات من المدنيين الابرياء بجروح، هذا وجدد التأكيد علـى موقف قطر المتمثل بعدم اقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية واسرائيل ما دامت الاخيرة لم تمتثل للشرعية الدولية واحترام مبدأ الارض مقابل السلام[1].

هذا وعبرت قطر عن رؤيتها في اجتماع وزراء الخارجيـة العـرب تجـاه تطورات الاوضاع في غزة بأنها لا تدعو لإعلان الحرب أو حتى مجـرد التفكيـر بالقيام بعمل عسكري، بل تدعو لإعادة النظر بشـكل كامـل فـي عمليـة السـلام واستراتيجية التعامل مع عملية السلم بحد ذاتها من دون الفلسطينيين، الامل الزائـف دون تحقيق شيء[2].

مما لا شك فيه، أن قطر لعبت دوراً هاماُ وبارزاً في عملية وقـف الحـرب الاسرائيلية على غزة، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء في غزة اسـماعيل هنيـة بقولة:" نشهد ان قطر وتركيا بجانب مصر وفروا حماية عربية أسلامية لغزة أثنـاء حرب " حجارة السجيل "، وقاموا بجهود كبيرة جداً؛ لمنع ان تمتد يد اسرائيل لحرب برية من خلال الاتصالات مع قادة الدول العربية من أجل وقف العدوان الغاشم على غزة، كذلك قام خالد مشعل بالتعليق على الذين يستغربون مـن الموقـف القطـري قائلاً:" انهم معذورون لانهم لا يعرفون معدن أمير قطر"، واصفاً الأمير بأنه:" شـهم

---

(1) - قطر: رفع تمثيل فلسطين للامم المتحدة انجاز تاريخي، صحيفة الراية، العدد 1116، 2012/12/2م، ص4.

(2) - فضائية الحرة، 2012/11/17م

وشجاع وذو نخوة وغيرة وطموح"، وكذلك تمنى مشعل لو كانت الامة كلها على نفس الموقف القطري والتركي خلال الحرب الاخيرة على غزة[1].

8.1.4 الموقف القطري من اعلان الدولة الفلسطينية في الامم المتحدة:

رغم المساعي القطريه للتواصل مع السلطه الفلسطينيه ودعمها في جهودها الدبلوماسيه، فقد دعمت قطر توجيه السلطه نحو الأمم المتحدة، ورحبت قطر بدورها بما وصفته بالقرار التاريخي الذي اتخذته الجمعيه العامه للأمم المتحدة برفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة مراقب غير عضو، بإعتباره أنه أولاً خطى خطوه هامه في طريق إستعادة الحقوق الفلسطينيه، ودعت قطر كذلك الدول التي عارضت القرار إلى إعادة النظره مره اخره في ذلك؛ لأن القرار لا يتناقض مع المفاوضات بل، يضع لها أساساً واضحاً ألا وهو إعادة الاراضي المحتله عام 1967م والتي أصبحت أراضي الدوله الفلسطينيه المحتله إلى أصحابها الشرعيين[2].

وقد عبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن إمتنانه للدور القطري الداعم لإعلان الدوله، مؤكداً أما الفلسطينين قيادة وشعباً يثمنون الدور القطري في رئاسة لجنة المتابعه العربيه في قادة الجهد العربي تجاه القضيه الفلسطينيه، ولن ينسوا هذا الدور في دعم الملف الفلسطيني للحصول على عضوية الامم المتحدة بصفة مراقب، وأنه يتمنى أن يستمر هذا الدعم القوي حتى تحصل فلسطين على العضويه الكامله في الأمم المتحدة كخطوه على الطريق لإسترداد الحقوق إلى أصحابها.

ويبدو في هذا الدور، حرصت قطر على التوازن في التعامل مع الاطراف الفلسطينية، ومدى التزامها وحماستها للعمل في المحافل الدولية من خلال النشاط الدبلوماسي والسياسي في سبيل خدمة القضية الفلسطينية وشعبها.

---

[1] - الكرادي، قطر سباقة لدعم غزة ، ص4.

[2] - وكالة أنباء البحرين، 2012/11/30م.

9.1.4 الموقف القطري من المبادرة العربية للسلام 2002م:

أبدت دولة قطر مبادرة السلام العربية في عام 2002م، واهتمت كذلك بعملية التسوية في الشرق الاوسط، حيث دعمت خيار التفاوض السياسي كسبيل أساسي لنيل وتحقيق حقوق ومطالب الشعب الفلسطيني خصوصاً منذ توقيع اتفاقية اوسلو عام 1993م، غير أن الفترة التي عقبت اندلاع الانتفاضة االفلسطينية الثانية تعد فترة حاسمة ومهمة في تطوير مواقفها وبلورة توجهاتها ازاء التسوية[1].

وخلال اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في 9 ديسمبر 2012م دعت دولة قطر الى وقفة موضوعية؛ لإعادة تقييم عملية السلام بما فيها المبادرة العربية بعد مرور عشر سنوات على إقرارها، كما دعت لدراسة المتغيرات المتلاحقة في المنطقة والعالم باكملة[2].

وفي الواقع، رأت دولة قطر أن مبادرة السلام العربية لن تظل مطروحة الى الابد، وأن السلام لا يعني الاستسلام ولكنه يعني دفع كل جانب لاستحقاقاته كاملة ونبذ منطق القوة وأسلوب المراوغة والخداع الذي تنتهجة بعض الدول، وأن اسرائيل تجاهلت بدورها فرصة مبادرة السلام واستخفت بها، وأن التجاهل الاسرائيلي لهذه المبادرة لم يعد مقبولاً والانتظار الى مالا نهاية لم يعد محتملاً وان الوقت قد حان لاتخاذ خطوات عملية تجعل من السلام حقيقة على أرض الواقع وليس مجرد شعارات ومبادرات مكتوبة على الورق تذهب مع الريح[3].

وفي اثناء رئاسة قطر للدورة الحالية للجامعة العربية، أقرت لجنة مبادرة السلام العربية مبدأ تبادل الاراضي المتماثل والمحدود مع الاحتلال، كما جاء على لسان رئيس اللجنة القطرية (حمد بن جاسم) تمهيداً لعرض موقف عربي موحد على

---

[1] - قنديل، السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ص76.

[2] - صحيفة الراية، 2013/3/28م.

[3] - بن جاسم، حمد، كلمة خلال اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في الدوحة، 2012/12/9م ؛ المعايطة، السياسة الخارجية االقطرية تجاه ثورات الربيع العربي ، ص155.

وزير الخارجية الامريكي جون كيري[1]، فيما يبدو كتطور سلبي للموقف العربي من التسوية السلمية، رغم أن هذا موقف فلسطيني سابق بحد ذاته، لكن مجيئه على لسان الجامعة العربية يؤكد على ان انزلاقاً حدث في الموقف العربي.

هذا ومن طرف اخر رحبت السلطة الفلسطينية بالمبادرة، وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات:" أن بيان الشيخ حمد يعكس المواقف الفلسطينية القائمة منذ فترة طويلة ". قبل أن يعود ويؤكد أن فكرة تبادل الأراضي لا يمكن تنفيذها قبل موافقة اسرائيل اولاً على بدأ حل الدولتين على أساس حدود عام 1967م. أما حركة حماس فكان لها نظرة أخرى حول هذه المبادرة اذ أنها قامت بدورها وأعلنت رفضها لهذه المبادرة، معبرة عن قلقها العميق ازاءها، مبينة وموضحة للجميع أنها كانت تأمل أن يطالب الوفد الوزاري العربي من واشنطن بالضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وقال رئيس مكتبها السياسي (خالد مشعل) في مقابلة مع قناة الجزيرة:" نحن ضد هذه الخطوة، وضد سياسة التنازلات المستمرة، والتفريط بأي شبر من أرض فلسطين"[2].

وفي الواقع، لم يتوقف هذا الأمر عند حماس، بل كان هناك إجماع من قبل الاحزاب الفلسطينية الأخرى على إدانة هذه المبادرة وكذلك الخطوة العربية في السعي خلفها[3].

أما فيما يتعلق بتوقيت هذا القرار، فيرى المحلل السياسي (طلال عوكل) أنه يأتي في سياق المساعي الامريكية لاستئناف المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية، وأن صعوبة الظرف العربي تظهر من خلال كون قطر في واجهة الحالة العربية، وان تكون دولة قطر في واجهة الدفاع عن الحقوق العربية، فهذا يعني أن الوضع

---

[1] - حمد بن جاسم: نؤيد مبدأ تبادل الاراضي، عربي ودولي، صحيفة الدستور، 2013/5/1م، ص40.

[2] – سمارة، مالك؛ ورجب، محمد، مقترح تبادل الاراضي، صحيفة الاخبار، عربيات، العدد 1995، الجمعة 3 ايار 2013، ص8.

[3] - سمارة ورجب، مقترح تبادل الاراضي ، ص8.

العربي ليس على ما يرام ومؤشر غير مرضٍ، متوجساً من عدم ذكر القدس أو حتى مجرد عودة اللاجئين، وهما البندان اللذان تتضمنهما المبادرة، وكأن المبادرة العربية أصبحت تقتصر على هذه البنود[1].

هذا وقد أكد الشيخ (حمد بن جاسم) احترامة لوجهة النظر الفلسطينية التي عبر عنها (اسماعيل هنية) رئيس الحكومة الفلسطينية فيما يتعلق بقطاع غزة وبخصوص الحدود واحترام الحدود، وأن الوفد العربي الذي ذهب الى واشنطن منبثق من لجنة مبادرة السلام العربية التي ترأسها دولة قطر، مضيفاً أن ما طرح ليس اقتراحاً قطرياً، بل هو موجود في الجامعة العربية منذ عدة سنوات سابقة وبناءً على قرار القمة العربية او القمم العربية وقرارات اللجنة العربية المختصة وليست مبادرة جديدة لهذا الموضوع.

أما تفاصيل المباحثات، فهي شأن فلسطيني، وأكد أن الفكرة العربية بالذهاب الى واشنطن صائبة؛ لاننا نعرف أن (بنيامين نتنياهو) ليس جاداً في أي موضوع للسلام أو حتى يخص السلام، والذهاب الى واشنطن كان فقط لتوضيح الرأي أكثر فأكثر للامريكان من خلال أن العرب جاهزون للسلام ومستعدون لتطبيقة على أرض الواقع وليس في الخيال ولكن الطرف الاخر ليس جاهزاً[2].

ومن خلال الجهود القطرية، بل حتى تصدرها للاعلان عن الموقف العربي في ملف تبادل الاراضي لا يساهم في ارتفاع تأييدها في أوساط الشعوب العربية والشعب الفلسطيني خاصة في وقت تطالب الشعوب بسقف أعلى من الطموح في أستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وقد كان التوقع بعد مطالبة دولة قطر في عام 2009م باعادة النظر في المبادرة العربية وان يكون موقفاً اكثر اقتراباً ونيلاً لحقوق الشعب الفلسطيني.

---

(1) - سمارة ورجب، مقترح تبادل الاراضي ،ص12

(2) - صحيفة العرب، 2013/5/3م.

2.4 الدعم القطري للقضية الفلسطينية في الجانب الاقتصادي:

مما لا شك فيه، أن قطر لعبت دوراً بارزاً وأساسياً في دعم القضية الفلسطينية على الصعيد الانساني والتنموي، حيث حرصت على أقامة مشاريع تنموية في مناطق مختلفة وشتى من الضفة والقطاع، فضلاً عن جهود مماثلة في مدينة القدس؛ نظراً لاهميتها المقدسة والدينية وكذلك؛ للحيلولة دون تهويد تلك المناطق. وتضاعف هذا الدعم في كثيراً من الجوانب وخاصة بعد أحداث الربيع العربي، حيث تم في هذا المجال التعاون بين صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة الاتصالات قطر - كيوتل- لانشاء المشغل الثاني للاتصالات الخلوية في فلسطين، وهي الشركة الوطنية الفلسطينية، كذلك هناك تعاوناً مع شركات قطرية اخرى في مجالات التطوير العقاري؛ لانشاء ضواحي سكنية في أكثر من مدينة فلسطينية، وخاصة ضاحيتا الجنان في مدينة جنين والريحان في مدينة رام الله[1].

ومن هنا، أطلقت قطر الخيرية في عام 2011م مشاريع زراعية تتجاوز قيمتها 12 مليون دولار وذلك؛ لتوفير الأمن الغذائي المستدام في فلسطين، كما جاء التبرع بالوقود الذي يعادل 30 مليون لتر الى قطاع غزة والذي بدوره هددته أزمة الطاقة مؤخراً وكادت أن تؤدي الى شلل عام في مرافق كافة الخدمات.

وفي الواقع، أشار المحلل الاقتصادي الفلسطيني (ماهر الطباع) الى حجم المساهمات التي قدمتها قطر لفلسطين، وأكد أن قطر قدمت لقطاع غزة مساعدات بقيمة 400 مليون دولار، وعلية يكون ذلك أول مرة في تاريخ غزة يضخ مبلغاً بهذا الحجم الكبير من خلال مشاريع استراتيجية هامة لقطاع غزة. ناهيك على أن قطر تبرعت ب 25 الف طن من السولار القطري لتشغيل محطة الكهرباء الفلسطينية وكان ذلك في ابريل 2012م، وهدف ذلك أيضاً إلى المساهمة القطرية في حل مشكلة الكهرباء المزمنة التي يعاني منها قطاع غزة منذ أكثر من ستة سنوات[2].

---

[1] - الحملي نو؛ وابو لطيف، الفت، قطر ماضية قدماً في دعم القضية الفلسطينية، صحيفة العرب القطرية، العدد 4243، 2012م.،ص12.

[2] - المعايطة، السياسة الخارجية االقطرية تجاه ثورات الربيع العربي ، ص157.

ومن هذا المنطلق، يأتي تنفيذ المنحة القطرية بعد انتظار دام ما يزيد عن ثـــلاث سنوات على أعلان أمير قطر عن إنشاء صندوق؛ لإعادة إعمار غزة وتبـــرع لهـــا بمبلغ 250 مليون دولار خلال القمة الاقتصادية العربية التي عقدت فـــي الكويـــت خلال يناير 2009م، أي بعد الحرب على غزة مباشرة[1].

وعن استمرار دولة قطر في هذا الدعم، أشار السفير القطري(محمد العمادي) أن قطر: مستمرة بمشاريعها في فلسطين، لافتاً الى وجود مشروع ضـــخم لاعمـــار غزة سيرى النور قريباً، وسيتم من خلال بناء المساكن والمدارس والمستشفيات وأية مشاريع أخرى تخدم الشعب الفلسطيني[2].

هذا ويمكن أن نلاحظ، أن قطـــر تحـــرص علـــى ان لا تقـــدم المســـاعدات الاقتصادية والمشاريع للتنظيمات أو حركة حماس على وجه الخصوص، حيث تقدم تلك المساعدات على شكل مشاريع في الاسكان والبنية التحتية التي تخدم المواطنين بشكل عام في قطاع غزة حتى لا تسبب لها هذه الامـــوال أي اشـــكاليات مســـتقبلية خاصة مع إدراج حركة حماس على قوائم الارهاب الدولي.

3.4 دور قناة الجزيرة في القضية الفلسطينية:

لا شك أن قناة الجزيرة، منبر دولة قطر كانت متواجدة كأداة فاعلة للسياســـة الخارجية لقطر، ومن هنا، ومع اندلاع انتفاضة الاقصى على إنقاض أتفاقية أوسلو في اخر عام 2000م، كانت الجزيرة القطرية القناة الاكثر شعبية في فلسطين وفـــي المنطقة وخاصة في مجال الشؤون الفلسطينية، فتغطيتها الشاملة والمعمقة والمباشرة في أغلب الاحيان لكل جوانب الانتفاضة أضافت بشـــكل كبيـــر الـــى رأس المـــال السياسي للدوحة في صفوف الفلسطينيين، ولم تستطع الدبلوماسية القطرية قبل الربيع العربي تجاوز قدراتها تجاه ملفات القضية الفلسطينية، فأستمرت بعد ذلـــك تغطيـــة الجزيرة في الترويج الذكي للسياسة الرسمية، هذا ولم يكن القطريون قادرين علـــى

---

[1] - الطباع، ماهر، زيارة امير قطر لغزة من اثارها الاقتصادية، الجزيرة، 2012م

[2] - العمادي، محمد، مستمرة بمشاريعها في فلسطين ،ص16

منافسة كل من السعودية ومصر في شكل فاعل على صعيد التفاوض على تفاهمات بين فتح وحماس[1].

وخلال أحداث الربيع العربي، وخاصة بين ثورتي مصر وتونس، شنت الجزيرة حملة أعلامية في مساء 23 يناير 2011م؛ لكشف وثائق عن تنازلات كانت السلطة الفلسطينية تعرض تقديمها لاسرائيل، وفي اليوم الثالث من كشف تلك الوثائق الخاصة بالسلطة أنتفضت مصر على نظام مبارك، فوضعت الجزيرة الوثائق على موقع خاص على شبكة الانترنت وركزت جهودها لتغطية ثورة مصر[2].

ولكن نظراً لانشغال قناة الجزيرة بتداعيات الربيع العربي في أكثر من بلد عربي، ربما نلاحظ تراجع حضور القضية الفلسطينية على شاشاتها وتغطيتها لاخبارها وأهم الأحداث والمجريات التي تنفذ على أرضها، باستثناء بعض المحطات والمقتطفات الاخبارية وخاصة زيارة الامير لغزة والحرب على غزة في عام 2012م، لكن مركزية القضية الفلسطينية تجعلها دائماً حاضرة بقوة خاصة اذا ما ربطنا هذا بأهتمام القطريين بالقضية الفلسطينية وسعيهم الى دور سياسي فاعل سواء كان ذلك تجاه المقاومة التي تقودها حماس في غزة أو من خلال التسوية التي تقودها السلطة في رام الله، هذا ويتوقع المزيد من اهتمام الجزيرة بمواضيع تخص الشأن الفلسطيني في الأيام المقبلة على أكمل وجه.

وعلية يمكن القول: أن قطر استثمرت غياب الدول الاقليمية الكبرى للعب ادوار اقليمية مهمة خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث قدمت من خلال سياستها الخارجية بمختلف ادواتها واستراتيجياتها دعماً حقيقياً للفلسطينيين، كذلك يظهر أنهُ كلما اقتربت دولة قطر من مطالب الشعب الفلسطيني وسعت الى دعم حقوقه التي يجمع عليها سيؤول ذلك إلى جعلهُ عامل قوة؛ لزيادة شعبيتها في المنطقة. وتسعى قطر إلى أن يكون دعمها متساوياً لكافة الاطراف الفلسطينية، إلا أنهُ يبدو بوضوح أنها أكثر دعماً لحركة حماس من غيرها وربما يندرج هذا في اطار دعم قطر للاسلاميين في أكثر من بلد في ظل صعود الاسلاميين في دول

---

[1] - Rabbani. OP.CIT.P 43.

[2] - الحجاوي، دور قناة الجزيرة في الثورات العربية 2011، ص3.

الربيع العربي، كما أن العمل القطري على إيضاح أهدافه فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، من شأنه أن يبدد توجس الفلسطينيين من أهدافها ودوافعها التي تسعى اليها من خلال مواقفها وقراراتها، كما أن السياسة القطرية كما تعلن وقوفها مع حقوق الشعب الفلسطيني، ينبغي أن توضح موقفها من العلاقات وخاصة مع الجانب الاسرائيلي بشكل رسمي، وإضافة الى ذلك فأن الحديث عن محاولات قطر للعب دور يساهم في تسجيل مواقف لها أمام الولايات المتحدة، من خلال حث الفلسطينيين وخاصة حركة حماس على تقديم تنازلات للجانب الاسرائيلي، فأن هذا الامر صعب جداً لأن السلطة الفلسطينية بدورها وصلت في مجمل الامور الى طريق مسدود في التفاوض، ولان حماس كذلك لم توافق على هذا مسبقاً من خلال الضغوط المصرية في فترة نظام مبارك.

الخاتمة:

أن أية دولة في العالم، سواء أكانت في الماضي أو الحاضر، تسعى وفي محيط علاقاتها الدولية، لكي تكون سياستها الخارجية مجسدة لقوتها البشرية، والاقتصادية والعسكرية، وامكانية تفاعلها بشكل مؤثر في المحيط الاقليمي، بما يتطلب الحفاظ على مصالحها الوطنية وسيادتها الاقليمية. وأذا كانت السياسة الخارجية هي أمتداد للسياسة الداخلية، وانها تعبر بالدرجة الاولى عن فلسفة من يقود السلطة، فان ما تسعى الية دولة قطر لم يخرج عن هذا الاتجاه.

هذا وقد بدأت دولة قطر تتألق وتبرز كقوة اقليمية صاعدة منذ بدايات العقد الاول من الالفية الحالية، مستفيدة من دخل وطني كبير، ومن ظرف استثنائي ايجابي بالنسبة اليها، تمثل في فراغ كانت تشغلة قوى اقليمية كبرى كالسعودية ومصر والعراق، ومن عزوف الولايات المتحدة الامريكية عن الخوض في صراعات وحروب جديدة في المنطقة بعد تجربتيها القاسيتين في كل من أفغانستان والعراق.

رغم ذلك، فان مرور دولة قطر بمرحلة التأثير في القضايا العربية والاقليمية والدولية بعد انطلاق شرارة الربيع العربي، كان بمثابة تغير في التوجه الاستراتيجي للسياسة الخارجية الذي تبنته الدوحة، مستفيدة في ذلك من أدوات قوتها الناعمة متعددة الابعاد والتي عملت على بنائها وتقويتها خلال العقد الأول من الالفية. هذا التغير الاستراتيجي في سياستها الخارجية وأن كان مرحلياً عمل على بناء أرضية صلبة لانتقالها من الحياد الى التأثير.

وهكذا أصبحت قطر، تمتلك رؤيا جديدة للعلاقات الخارجية ومؤثرة في دول الربيع العربي، فقد فهم صانع القرار القطري خيوط السياسة العالمية، وكان رئيساً وصانعاً لكثير من الاحداث على الساحة الخليجية والساحة العربية والساحة الدولية، فكان لها جهودها المتميزة لنهج دبلوماسية تتصف بالجرأة وبالفعالية في معالجة الكثير من الخلافات العربية والدولية.

بعد كل هذا الاصرار لدولة قطر في استقلالها وسيادتها الداخلية والخارجية، أصبحت أهم دولة في الشرق الاوسط بسبب نجاح سلوكها السياسي والعسكري

والاقتصادي والاعلامي، الذي اوصلها الى قمة الحضارة والتقدم في جميع المجالات.

نتائج الدراسة:

1. اعتمدت الممارسة السياسية لدولة قطر على عدد من الاستراتيجيات السياسية مثل: أستراتيجية حسن الجوار، وأستراتيجية التحالفات الاقليمية والدولية، وأستراتيجية تكوين سمة وطنية لبناء مكانة فريدة.
2. الاصرار الشديد من قبل دولة قطر على عدم اللجوء الى القوة في فض النزاعات واستخدام الحلول السلمية، الا في حالات نادرة وفي أطار محدد.
3. أنتهجت دولة قطر في سياستها الخارجية تجاه دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية أسلوب تطوير وتكامل الأدوات ما بين المشاريع الاقتصادية والسياسية والاعلامية القطرية من أجل تعويض الخلل في المرتكزات الجغرافية والسكانية والعسكرية.
4. أستطاعت دولة قطر ان تنجح في أستثمار أغلب الفرص التي سنحت لها في مرحلة الربيع العربي وخاصة في ظل غياب وتراجع دول كبرى في المنطقة من أجل أن تعزز مكانتها وتعظيم دورها السياسي والاقتصادي في المنطقة.
5. الطموح السياسي لأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني ووزير خارجيتة يشكل عنصراً مهماً في تقوية المرتكز السياسي للسياسة الخارجية القطرية، حيث لعب أمير قطر دوراً كبيراً في الاستراتيجية القطرية ونجح في قيادة مشروعة الذي بدورة ادى الى تحقيق هدفه بتحقيق المكانة الاقليمية لقطر.
6. ركزت قطر على استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية؛ من أجل حماية قطر من التهديدات الامنية بما يسمى تحقيق الامان الاقليمي. وكذلك وظفت علاقاتها مع الدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها، ضمن استراتيجية التوصيفات الدولية المتبادلة التي تتبعها الدول الصغرة.
7. تفسر مرونة السياسة القطرية وتناقضها أحياناً بغلبة الطابع البراغماتي على السياسة القطرية تجاه دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية.

8. تميزت الدبلوماسية القطرية بأمتلاك زمام المبادرة في مجموعة كبيرة من المواقف قبل وبعد الربيع العربي، حيث كانت قطر أول دولة خليجية تقيم علاقات تجارية علنية مع أسرائيل، وكذلك وجهت دعوة لايران للانضمام لمجلس التعاون، ومع الربيع العربي على سبيل الميثال لا الحصر كانت قطر أول دولة عربية تبارك الثورة في تونس وفي مصر، كذلك كانت سباقة في سحب سفيرها من دمشق قبل أي دولة وانسحبت بجرأة من المبادرة الخليجية في اليمن.
9. نجاح النشاط السياسي والعسكري القطري في الثورات نابع من أجتماع عدة عوامل، أهمها: أن أمن قطر مضمون من قبل تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك وجود رغبة لقطر في تقديم المساندة للشعوب العربية، اضافة الى رغبتها في ادراج نفسها كوسيط رئيسي بين العالم الاسلامي والغرب، خاصة مع وجود علاقات قوية لها بالاسلاميين.
10. هناك تنسيقاً خليجياً قطرياً في ادارة ملفات الازمات في العالم العربي والثورات، وهذا ينبع من الادراك القطري لحساسية المنطقة.
11. ادراك قطر لموازين القوى في النظام العالمي ومحاولتها التحرك في المساحات المتاحة لها، بما يرفع من مكانتها بين الشعوب العربية والاسلامية، وهذا نابع من الدور القطري في دول الربيع العربي التي تتم بمعزل عن ادارة القوى الدولية كالولايات المتحدة.
12. دعمت قطر الثورات العربية فأصبح لها اعداء داخل التجمعات العربية، خاصة وأن هناك وسط كبير داعم للانظمة السابقة كما هو الحال في مصر.
13. أعتبرت دولة قطر القضية الفلسطينية قضيتها الاولى، وأصبحت قطر حاضرة في الساسة الاقليمية خاصة بعد حربين ائرائيليتين متتاليتين على عزة، ويعتبر ان جزء كبير من ذلك قد تحقق عبر تغطية الجزيرة لاحداث القضية الفلسطينية.

14. حافظت قطر على علاقات متوازنة مع أطراف القضية الفلسطينية الى حد ما بهدف خدمتها والسعي الى حلها، وأن بدت أقرب الى حركة حماس خاصة بعد الحرب على غزة 2009.

15. كان من أبرز التحديات الرئيسية التي واجهت دولة قطر في سلوكها تجاه دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية تلقيها الاتهامات بتنفيذ أجندة أمريكية في المنطقة العربية، وزيادة الانتقادات لها بتدخلها في الشؤون الداخلية لبلدان الربيع العربي، ودعمها المنحاز للاسلاميين مما يفقدها لصفة الوسيط المحايد.

16. بروز قناة الجزيرة القطرية كافضل قناة، وحيازها على اكبر نسبة مشاهدة عربية واقليمية.

المصادر والمراجع:

اولاً: الكتب

آل ثاني، العنود، (2012)، **التجربة التنموية لدولة قطر**، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم.

آل ثاني، عبد العزيز، (2005)، **السياسة الخارجية القطرية 1995-2005**، الطبعة الاولى، الدوحة، مطابع دار الشرق.

الابراهيم، حسن،(1982)، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية.

أبو الرب، محمد، (2010)، **الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطابة**، القدس، دار أبو غوش للنشر.

الامانة العامة للتخطيط التنموي،(2012)، **أستراتيجية التنمية الوطنية**، الدوحة، شركة الخليج للطباعة والنشر.

أنطاكي، مصطفى،(2006)، **البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط**، دمشق، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.

بدوي، محمد طه، (1975)، **مدخل على علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة.

بلقيز، عبد الاله واخرون، (2011)، **الربيع العربي الى اين ؟**، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

بن قفلة، أبراهيم، (2011)، **تغطية الجزيرة للثورات العربية من وجهة نظر الشباب اليمني**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

التميمي، نواف،(2012)، **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر**، الطبعة الاولى، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم.

الحجاوي، عارف، (2011)، **دور قناة الجزيرة في الثورات العربية 2011**، من كتاب الثورات وعالمنا العربي، الطبعة الاولى، بيروت، مؤسسة هايذريش بول.

حسين، سمير محمد،(1984)، **الاعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام،** الطبعة الاولى، القاهرة، عالم الكتب.

حسين، عدنان،(2003)، **نظرية العلاقات الدولية،** الطبعة الاولى، بيروت، دار أمواد للنشر والتوزيع.

الخزرجي، ثامر، (2009)، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية أدارة الازمات،** عمان، دار مجدلاوي للنشر.

الدستور الدائم لدولة قطر، (2005)، الدوحة، الديوان الاميري.

الراوي، رياض،(2009)، **البرنامج النووي الايراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط،** الطبعة الاولى، مصر، مصر للنشر والتوزيع.

ربيع، محمد عبدالعزيز،(1990)، **صنع السياسة الامريكية والعرب،** الطبعة الاولى، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع.

الرشدان، عبد الفتاح والموسى، محمد،(2005)، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية،** المركز العلمي للدراسات السياسية.

زباني، محمد،(2005)، **الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الاوسط،** الطبعة الاولى، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

سلطان،محمد،(2011)، **ادارة المؤسسات الاعلامية أنماط وأساليب القيادة،** الطبعة الاولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

سليم، محمد،(1998)، **تحليل السياسة الخارجية،** الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

شلبي، محمد،(2008)، **السياسة الخارجية للدول الصغيرة الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1979-1994،** الطبعة الاولى، عمان، دار كنوز المعرفة.

الشلف، احمد زكريا،(1999)، **تاريخ قطر السياسي،** الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

الشمري، طارق، (2007)، **الجزيرة قناة أم حزب أم دولة دور قناة الجزيرة الاعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والاسلامي والغربي**، الطبعة الاولى، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

طشطوش، هايل،(2010)، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الاردن، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية.

عبدالله، عبدالخالق،(2012)، **أنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي**، الدوحة، المركز العربي للدراسات والابحاث.

عزي، عبدالرحمن واخرون،(2004)، **العرب والاعلام الفضائي**، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

عطية، عبدالرحمن،(2012)، **بدايات النهضة في قطر**، الطبعة الثانية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

عطية، ممدوح حامد،(2003)، **البرنامج النووي الايراني والمتغيرات في أمن الخليج**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب.

فقيره، جلال أبراهيم،(2007)، **أتجاهات السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية**، صنعاء، معهد الميثاق للدراسات الخارجية والبحوث والتدريب.

الكواري، علي خليفة،(1996)، **تنمية الضياع أم ضياع لفرص التنمية؟(محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الكيلاني، هيثم،(1996)، **مفهوم الامن القومي العربي**، دراسة في جانبية السياسي والعسكري، بيروت، مركز دراسات الوحدة.

لوريمر،ج،ج، **دليل الخليج**،القسم الجغرافي،ج6، مكتب صاحب السمو امير دولة قطر، الدوحة

محمد، مصطفى،(1996)، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ودور مصر**، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر.

مقلد، اسماعيل،(1987)، **نظريات السياسة الدولية**، الطبعة الثانية، الكويت، ذات السلاسل.

المنصور، عبد العزيز،(1984)، **التطور السياسي لقطر 1949-1961**، الطبعة الثانية، الكويت، ذات السلاسل.

ناصف، مصطفى،(1987)، **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت، عالم المعرفة.

الهيتي، هيثم،(2008)، **الاعلام السياسي والاخباري 1998م**، الطبعة الاولى، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع.

ثانياً: الدراسات

البزاز، محمد،(2009)، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول**، دراسة غير منشورة، مكناس، كلية الحقوق.

ال ثاني، محمد،(1991)، **السياسة القطرية في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 1981-1991م**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الدليمي، محمد،(2012)، **نظرة عامة على قطاع النفط الخام في قطر**، ورقة غير منشورة.

فريد، رحيم،(2002)، **القيم والاخبار في قناة الجزيرة دراسة تحليلية لنشرات الاخبار التي تقدمها قناة الجزيرة في قطر**، بغداد، جامعة بغداد، قسم الاعلام.

القحطاني، فيصل،(2006)، **استراتيجيات الاصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز الامن الوطني**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

قنديل، حاتم،(2011)، **السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث، قسم الدراسات.

محمد، عبدالله محمد، (2012)، **دور قناة الجزيرة الفضائية في أحداث التغيير السياسي في الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، كلية الدراسات العليا.

النعاس، جمال،(2011)، **الأبعاد الجيواستراتيجية لاغلاق مضيق هرمز**، دراسة غير منشورة في الجغرافيا السياسية، جامعة عمر المختار.

ثالثاً: الدوريات

ادريس، محمد السعيد، (2005)، ايران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162، الكويت.

ادريس، محمد السعيد، (2006)، التحديات الاقليمية للبرنامج النووي الايراني، **مختارات ايرانية**، العدد 66.

الاشعل، عبدالله،(2005)، العالم العربي والتسلح النووي الايراني، **مختارات ايرانية**، العدد 58.

الانصاري، عبدالحميد،(2006)، متى تتحرك دول الخليج ازاء النووي الايراني ؟، **مجلة اراء حول الخليج**، العدد16.

باديب، محمد سعيد،(2005)، العلاقات بين المجلس وايران والاعتبارات الامنية والدفاعية، **مجلة اراء حول الخليج**، العدد 24.

البحيري، صلاح، وجه قطر: معالم السطح، **مجلة دراسات الجامعة الاردنية**، العدد 1-2، مجلد 4، الاردن، كانون الاول 1977.

البوعينين، صالح،(2011)، لا خلاف بين القاهرة والدوحة بشأن الامانة العامة، **صحيفة الوطن**، العدد 5733، حوار احمد مراد.

البيلاوي، حازم،(1989)، **الدولة الريعية في الوطن العربي**، ورقة قدمت الى الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، تحرير غسان سلامة واخرون، ج2، بيروت، مركز دراسات الوحدة.

الجلاد، مجدي،(2012)، قطرنة مصر2، **صحيفة الوطن المصرية**، 2012/9/4.

الجلاد، مجدي،(2012)، قطرنة مصر3، **صحيفة الوطن المصرية**،2012/9/9.

عبدالله،جواهر حسن، (2001)، منطقة الخليج العربي بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الاقليمي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 144.

حسين، طه،(2008)، لماذل لم نجح الحوار في قطر؟، **صحيفة الشرق**، ملف خاص بعنوان اتفاق الدوحة، الدوحة 22 مايو 2008.

الحمد، جواد،(2012)، عودة الشرق: التفاعلات الاستراتيجية في دائرة المشرق العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 1844، المجلد47.

خضير، ماجد،(2011)، مقومات السياسة الخارجية القطرية، **مجلة دراسات دولية**، العدد49، مركز الدراسات الدولية، بغداد.

خليفة، عزمي،(2012)، التأرجح: موقف الخليج من ثورة 25 يناير في مصر، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 187.

الخليفي / محمد (2011)، الخلل السكاني قراءة في السياسة السكانية لدولة قطر، **صحيفة العرب**، 2011/11/15، العدد 8556.

جلود، ميثاق خيرالله،(2011)، موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الايراني، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 3304.

ذياب، احمد،(2004)، الموقف الامريكي من القوى النووية الناشئة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 55.

رجب، ايمان،(2012)، كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية ؟، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 68.

الشايجي، عبدالله،(2013)، **صحيفة الوطن**، 2013/1/23.

الشرعة، علي، (2008)، أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990-2005، **مجلة المنارة**، العدد 14، دمشق.

بن جاسم، حمد،(2013)، نؤيد مبدأ تبادل الاراضي، **صحيفة الدستور**، عربي ودولي، 2013/5/1.

طه، ممدوح،(2008)، أمن الخليج رؤية من الزوايا الاربع، **مركز الخليج للابحاث**، العدد 41.

العتيبي، غسان سلامة،(2006)، السياسة الايرانية، **صحيفة القبس**، العدد 1242.

عشقي، أنور بن ماجد،(2006)، أمن الخليج وسبل تحقيقة، الامارات، **مجلة اراء حول الخليج**، العدد 30.

العويفي، محمد،(2011)، قناة الجزيرة كساحة سياسية بديلة، **مجلة مدى الاعلام**، المركز الفلسطيني للتنمية، العدد الاول، حزيران 2011.

العيسوي، أشرف سعد،(2006)، الناتو وأمن الخليج، **مجلة الملك خالد العسكرية**، العدد 86.

الفرج، سامي محمد،(2007)، **استراتيجية مقترحة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار النووي العسكري عبر بناء نظام أمن شامل في اقليم الخليج**، ورقة عمل مقدمة الى منتدى التوافق الاستراتيجي بعنوان " التوازن الاستراتيجي في العلاقات الدولية "، الكويت.

فكري، مروة،(2012)، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 56.

القضاة، محمد فلا وسحر محمد خميس،(2008)، الصورة الذهنية لقناة الجزيرة وعبدالفتاح الدولية لدى الشباب الجامعي،دراسة ميدانية على طلبة جامعتي قطر واليرموك، عمان، **المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 1، العدد1.

القطارنة، يسار، (2012)، حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 188.

قطيشات، ياسر،(2011)، واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 3341.

القلاب، موسى،(2006)، السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون، **مجلة اراء حول الخليج**، العدد 22.

الكابلي، وديع احمد،(2008)، **مستقبل الاقتصاد الخليجي الى عام 2025**، منتدى التنمية –البحرين، جدة، جامعة الملك عبدالعزيز، 28/اذار.

المبارك، معصومة،(1999)، **أمن الخليج بين الواقع والتوقعات**، ندوة نحو افاق جديدة للعلاقات بين مجلس التعاون وايران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 25 كانون الثاني.

المرهون، عبد الجليل،(2005)، أمن الخليج بعد حرب العراق، معهد الدراسات الدبلوماسية، **سلسلة دراسات استراتيجية 1**، السعودية.

مسعد، نيفين،(2002)، السياسات الخارجية العربية تجاه ايران، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 279.

المشاط، عبدالمنعم،(2008)، الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 17، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، يناير 2008.

النابلسي، محمد احمد،(2001)، **الاقتصاد الامريكي يضع العالم على حافة الهاوية**، جريدة الكفاح العربي، بيروت.

النابلسي، محمد احمد،(2001)، عولمة النفط، **مجلة فكر**، عدد شتاء2001.

رابعاً: الصحف

صحيفة الاخبار، 3 ايار 2013، **قطر ماضية في دعم الاقتصاد الفلسطيني**.

صحيفة الراية،2012/12/2، **قطر: رفع تمثيل فلسطين بالامم المتحدة انجاز تاريخي**، العدد 1116.

صحيفة الراية، 2012/2/8، **المصالحة الفلسطينية نصر للدبلوماسية القطرية**، العدد 10868.

صحيفة الراية، 2012/12/11، **قطر سباقة لدعم غزة**.

صحيفة السفير،2012/8/6، **من الوساطة الى الربيع العربي**، العدد 12251.

صحيفة الشرق القطرية، 20 ديسمبر 2011.

صحيفة الشرق القطرية، 2012/2/16.

صحيفة الشرق الاوسط، 2005/11/25، **رجال اعمال قطريون يطلقون مشاريع في سوريا**، العدد 9859.

صحيفة الشرق الاوسط، 2012/12/12، **ربيع الدوحة في صنعاء يثمر نفوذاص لحساب حلفائها الجدد**، العدد 374.

صحيفة العرب، 2012/7/4، **النشاط الجري للصندوق القطري تحت الضوء**، العدد 8788.

صحيفة العرب، 2012/10/15، **انضمام قطر للمنظمة الفرانكفونية**، العدد 9076.

صحيفة العرب، 2012/12/1، **قطر تستثمر في الشركات باوروبا**، العدد 8938.

صحيفة العرب، 2011/5/4، **ترحيب حار في مصر بزيارة الامير**، العدد 8361.

صحيفة العرب، 2011/4/9، **الرئيس اليمني يهاجم قطر**، العدد 8336.

صحيفة فلسطين، 2011/2/13، **عربي ودولي، بعد رحيل نظام مبارك ارتياح شعبي.**

صحيفة القدس العربي، 2009/4/2، **انتقادات غياب مبارك عن القمة**، السنة العشرون، العدد 6166.

صحيفة المصري اليوم، 2010/11/25، العدد 2356.

صحيفة المصري اليوم، 2011/8/8، **أزمة بين قطر والبحرين بسبب فلم بثته الجزيرة.**

صحيفة النهار، 2013/3/25، **اجتماع الدوحة التحضيري للقمة 24**، العدد 1812.

صحيفة الوطن، 2011/4/11، **قطر واليمن بين الحكمة اليمانية والحنكة القطرية**، العدد 5699.

صحيفة الوطن، 2012/8/2، **قمة قطرية يمنية**، العدد 6178.

صحيفة الوطن، 2011/5/4، **مصر وقطر علاقات بين السحاب والمطر**، العدد 5722.

صحيفة الوطن، 2001/8/7، **لماذا اصبحت قطر قاطرة الثورة العربية ؟**، السنة 17، العدد 5931.

خامساً: المراجع الاجنبية:

Barakat.S.(2012).**The Qatar Spring: Qataris emerging role in Peacemaking**. The London School of Economic and political Science. London.

Blanchard.C.(2012). **Qatar: Background and U.S.Relation**. Congressional Researeh Service Report for congress. Washington.

Cordesman.(1988).**The gulf and the West**. Boulder. Colorado.westview press.1988.

Hroub.Kh.(2012). **Qatar and the Arab Spring**. Perspectives. #4 November 2012. Heinrich Boll stiftung.

Petrson.J.E.(2012**). Qatar and the World: branding for Micro-State**.Middle East journal volume 60.no 4.

Steinberg.C.(2011). **Qatar and the Arab spring support for Islamists and new Anti-Syrian policy**. German institute for international and security Affairs.

Ulrichsen.C.(2011**). Qatar and Arab Spring**. ETH-Swiss federal Institute of technology.Zurich.

المعلومات الشخصية

الاسم: سلطان عايد علي العمرات

التخصص: دكتوراه التاريخ

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة: 2015